شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تّصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 281- خريف 2020

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
أ. صقر أبو فخر
د. عدنان ملحم

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس :9702966228 +
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
e-mail: Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
2020

المحتويات

الصفحة

الافتتاحيـــة 6

ملف العدد

مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع إسرائيل
حسن نافعة 8

في مخاطر التطبيع العربي (الخليجي): أربع هشاشات
خالد الحروب 18

هل ما زالت فلسطين قضية العرب المركزية؟
ابراهيم فريحات 24

أبعاد الاختراق الصهيوني: جدران جديدة ومظالم وآفاق
شفيق الغبرة 30

مسارات الدولة نحو التطبيع: «شرعنة» اسرائيل و «شيطنة» الفلسطينيين
عريب الرنتاوي 38

تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي المحتملة على القضية الفلسطينية
أيمن يوسف 43

مقاطعة إسرائيل وليس تطبيع العلاقات
محمد نزاري اسماعيل 50

السودان ومساعي التطبيع مع اسرائيل
حسن الحاج علي أحمد 54

المحتويات

تطبيع لن يسقط عن كاهل اسرائيل حقوق الفلسطينيين
عمر شعبان 60

التطبيع بنسخته الجديدة
أكرم عطا الله 64

متلازمة التطبيع: أنسنة المجرم وأبلسة الضحية
مروان عبد العال 68

التقارب الإسرائيلي-الإماراتي: نحو دبلوماسية الثورة المضادة
عبد اللطيف الحماموشي 73

مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع اسرائيل ومستقبلها
جواد الحمد 78

الجزائر بين ثنائية قدسية القضية والرفض المطلق للتطبيع مع اسرائيل
عبد الرحيم رحموني، شمس الهدى نجاح 85

متابعات

برنامج جوزيف بايدن الشرق أوسطي وانعكاساته الفلسطينية
أحمد جميل عزم 91

السياسة الاوروبية تجاه الضم بين الرفض وفرض العقوبات
يحيى قاعود 102

اتفاقيات التطبيع والنخبة في اسرائيل: هل سيدفع نتنياهو الثمن؟
خلدون البرغوثي 109

التطبيع الرقمي عبر الشباب: نصير ياسين نموذجاً
ريهام المقادمة 119

دراسات تاريخية

قراءة في كتاب «فرسان السينما: سيرة وحدة أفلام فلسطين»
منى عوض الله 125

صورة قلمية

هارون هاشم رشيد: التجديد والتنوير والثورة
تحسين يقين 132

مراجعات 138

وثائق 168

تصميم وغلاف
أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

افتتاحية

فلسطين ما بعد اتفاقيات التطبيع العربي

قبيل نهاية عهد إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بدأ الإعلان عن سلسلة من اتفاقيات التطبيع بين دول عربية وإسرائيل. الإمارات في 13 آب (أغسطس) 2020، والبحرين في 11 أيلول (سبتمبر)، ثم السودان في 23 تشرين الأول (أكتوبر).

جاءت الانتخابات الأميركية يوم 3 تشرين الثاني (نوفمبر)، التي فاز فيها مرشح الحزب الديمقراطي جوزيف بايدن على المرشح الجمهوري (ترامب). ولعل الشعار الأساسي في حملة بايدن هو إعادة ضبط (resetting) وإعادة توازن (rebalancing)، وإنقاذ (rescuing). ما يريده بايدن هو محو آثار ما فعله سلفه في السياسات الداخلية والخارجية الأميركية.

في السياسة الخارجية الأميركية، قام ترامب بسحب الولايات المتحدة الأميركية من العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، سواء الجماعية التي تتعلق بالمناخ، والتجارة، والصحة، أو ما يتعلق باتفاقيات محددة، مثل الاتفاق النووي الإيراني. وفلسطينيّاً، سعى ترامب وفريقه لتصفية القضية الفلسطينية، وفرض الاستسلام على الفلسطينيين، تم الضغط عليهم بشدة بإجراءات مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ووقف المساعدات للفلسطينيين، بما يشمل السلطة الفلسطينية، والشعب الفلسطيني ومستشفياته، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وإقناع دول غربية وعربية بوقف المساعدات للفلسطينيين وإقناعهم أو الضغط عليهم لتوقيع اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل.

لن تكون إعادة الضبط التي يريد بايدن القيام بها في الموضوع الفلسطيني تامة، فمثلاً، يعلن فريق بايدن أنّه لن يتم إغلاق السفارة الأميركية في القدس، وهناك أمور مثل المساعدات الأميركية قد لا تعود كما كانت بسبب بعض القوانين التي أقرها الكونغرس الأميركي، وتفرض شروطاً على الفلسطينيين مثل وقف المخصصات المالية للأسرى وأسر الشهداء.

قد تقلل عملية إعادة الأمور لما قبل عهد ترامب، شعور ومعاناة الفلسطينيين من الضغط الأميركي، لكنه بالتأكيد ليس الهدف الفلسطيني، فالعودة لإدارة الصراع، ومنع عقاب إسرائيل على مواصلة

الاحتلال والاستيطان وعلى عدم التوصل لحل سياسي بالتأكيد وضع يضر بالشعب الفلسطيني وقضيته. بقدر ما أنّ إعادة الضبط مهمة للفلسطينيين، إلا أنّ ما يريدونه هو تغيير قواعد اللعب تماماً، نحو حل القضية الفلسطينية حلاً على أساس إقامة الدولة الفلسطينية، وعودة اللاجئين.

إنّ اتفاقيات التطبيع نوع من تغيير قواعد اللعبة، لكن في الاتجاه الخاطئ بالنسبة لحل القضية الفلسطينية، وعلى عكس ما يحتاجه الفلسطينيون. لذلك، فإنّ محاولات إعادة الضبط فلسطينياً في هذا الملف تقتضي تقليص الضرر في هذا الملف.

بسبب طبيعة الأحداث التي شهدتها القضية الفلسطينية، منذ يوم 13 آب (أغسطس) الفائت، كان هذا عدداً خاصّاً من «شؤون فلسطينية»، شارك فيه عدد أكبر من المعتاد من الكُتاب، بمقالات أقصر نسبيّاً، وبطبيعة مختلفة إلى حد ما، اتسمت بعمق التحليل، وتم اختصار بعض أبواب المجلة المعتادة، لإفساح المجال للتعمق في تطورات الموقف العربي من الاحتلال. أسهم 15 كاتباً وكاتبة فلسطينيين وعرب يقيمون الى جانب فلسطين في مصر، وقطر، والكويت، والسودان، والمغرب، والجزائر، وماليزيا، في تحليل موضوع التطبيع، والعمل الدقيق في معنى اللحظة الفلسطينية والعربية، من هذه الزاوية.

ولكن حتى في باب المتابعات، فإنّ مسألة تغير مسارات الأحداث وتحولاتها الحادة كان أساسيّاً، فكانت هناك دراسات في مدى جدية أوروبا في حل القضية الفلسطينية أو في منع المخططات الإسرائيلية الأميركية لفرض حل يقوم على مناقضة القانون الدولي. ثم تناولت دراسة نتائج الانتخابات الأميركية ومعانيها للشرق الأوسط، وفلسطين، كما جرى بحث استجابة النخبة السياسية الإسرائيلية لاتفاقيات التطبيع وتفاعلاتها مع هذا الحدث في ظل حالة الاستقطاب والتجاذب الحاد بين مكونات نظام الحكم، وجاء في هذا الباب أيضاً متابعة لإحدى ظواهر التطبيع الرقمي الطارئة.

ضم العدد مراجعات عدد من الكتب التي غلب عليها نهج التأريخ والمراجعة، مثل مراجعة تاريخ السينما الفلسطينية، وتقييم تجربة الكفاح المسلح الفلسطيني، والعلاقات العربية اليهودية في الزمن العثماني، وتفاصيل جديدة حول تاريخ الإرهاب الصهيوني قبل احتلال العام 1948، وموضوعات أخرى. أمّا الصورة القلمية، فتناولت سيرة الشاعر الراحل هارون هاشم رشيد، أشهر من كتب عن العودة إلى فلسطين.

مستقبل النظام العربي في ظل تعاقب موجات التطبيع مع إسرائيل

حسن نافعة*

يتسم النظام العربي بخصوصية تُميّزه عن بَقية النُظُم الإقليمية أو الفَرعية في العالم. فهو ليس مجرد مجموعة من الدول المتجاورة جُغرافِيّاً، وإنما يَتكوّن أيضاً مِن شُعوب تَرتبِط بروابط تاريخية وثقافية عميقة، وتنتمي إلى أمة عربية تتطلع لأن تشكل يوماً دولتها الموحدة. غير أن هذا الطابع «القومي» للنظام العربي لا يعني بالضرورة أنه أكثر النظم الإقليمية تماسكاً أو قُدرةً على مواجهة التحديات، وقد يكون في حد ذاته مصدراً للعديد من الإشكاليات، خاصةً إذا كان نظاماً استبداديّاً تُديره حكومات غير منتخبة وتعتمد في بقائها على رضا ودعم قوى خارجية بأكثر مما تعتمد على رضا ودعم شعوبها في الداخل. فكثيراً ما يؤدي هذا الطابع غير الديمقراطي إلى ظهور هوة تفصل بين تطلعات الشعوب العربية ومواقف حكوماتها، قد تضيق أو تتسع حسب تغيّر الظُروف والأَحوال.

وقد شكلت القضية الفلسطينية أحد المحركات الأساسية لتفاعلات النظام العربي، بمستوييه الرسمي والشعبي. ولأن هذه القضية تتعرض منذ فترة ليست بالقصيرة للتهميش والتآكل، بل وأصبحت مهددة بالتصفية بعد الإعلان -رسميّاً- عن «صفقة ترامب»، يتوقع أن تكون لتلك التحولات تأثيرات بعيدة المدى على بنية النظام العربي نفسه. وسوف تحاول هذه الورقة رصد وتحليل تلك التحولات واستشراف تأثيراتها المحتملة على مستقبل النظام العربي، وذلك من خلال رصد وتحليل التحولات التي طرأت على الإستراتيجية العربية في إدارة الصراع مع المشروع الصهيوني. وقد مرت هذه الإستراتيجية بثلاث مراحل مختلفة يمكن تحديدها على النحو التالي:

الأولى: مرحلة الاشتباك والمواجهة: بدأت مع تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، وامتدت حتى نهاية حرب تشرين أول (أكتوبر) عام 1973.

الثانية: مرحلة البحث عن تسوية سلمية: بدأت مع زيارة السادات للقدس عام 1977، وامتدت حتى قمة بيروت عام 2002، التي تبنت بالإجماع «المبادرة العربية للتسوية».

الثالثة: مرحلة الخضوع والاستسلام: بدأت مع إعلان إدارة ترامب رسميّاً ما أطلقت عليها «صفقة القرن» عام 2019، ولا تزال مستمرة حتى الآن.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

أولاً: مرحلة الاشتباك والمواجهة

بدأ العالم العربي في التنبه إلى حقيقة ما كان يجري على الأرض الفلسطينية بعد اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936. ورغم تَنامي الوَعي العَرَبي بِخطورة ما كان يُمثلة المشروع الصهيوني من تهديد لمصالح ومستقبل العالم العربي؛ إلا أنّ هذا الوَعي لم يكن كافياً لبلورة رؤية أو إستراتيجية واضحة ومتماسكة لكيفية مواجهة هذا المشروع. ثم اكتفى النظام العربي بممارسة سياسة رد الفعل، ولم ينجح قط في أخذ زمام المبادرة والفعل. وهكذا، تعين الانتظار حتى تأسيس جامعة الدول العربية قبل أن يبدأ التفكير في سبل تقديم دعم ملموس لنضال الشعب الفلسطيني الثائر والرافض لمحاولات التهويد التي تجري على أرضه. فقد أفرد ميثاق الجامعة العربية ملحقاً خاصّاً بفلسطين، وسمح لممثل عن فلسطين بالمشاركة في كافة أنشطة الجامعة، مع التمتع -في الوقت نفسه- بحق التصويت على مشروعات القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، التي راحت تفرض نفسها بقوة على جدول أعمال الجامعة العربية إلى حد الدعوة إلى عقد قمة عربية خاصة لمناقشتها (قمة أنشاص عام 1946)، وهي أول قمة تعقد في تاريخ الجامعة. وقد اتخذت هذه القمة مجموعة من القرارات، كان أهمها:

١- تأكيد التزام الدول الأعضاء في الجامعة بمساعدة الشعب الفلسطيني على نيل استقلاله كاملاً، وإعلان دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني.

٢- التعامل مع فلسطين باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الأكبر، ومع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية «قومية» تخص الشعوب العربية كلها وليس الشعب الفلسطيني وحده.

٣- التعامل مع الحركة الصهيونية باعتبارها حركة معادية ومصدر تهديد لجميع البلاد العربية والإسلامية، وليس لفلسطين وحدها، الأمر الذي يتطلب اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

٤- الدعوة إلى وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإلى حماية الممتلكات الفلسطينية .

٥- التعامل مع أي سياسة أميركية أو بريطانية عدائية تجاه فلسطين باعتبارها سياسة عدوانية موجهة ضد كافة الدول العربية.

٦- الدفاع عن كيان فلسطين إذا تعرض للاعتداء.

٧- مساعدة عرب فلسطين ليس فقط بالمال وإنما بالسلاح إذا تطلب الأمر.

لا شك أنّ هذه القرارات وفّرَت أساساً قانونيّاً استندَت إليه الدّول العربية لإعلان رفضها لمشروع تقسيم فلسطين، الذي تبنته الجَمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، إضافة إلى استعدادها لخوض المواجهة العسكرية إن فرضت عليها، وذلك ما حدث فعلاً عقب إعلان ديفيد بن غوريون[1] قيام الدولة الإسرائيلية في 14 أيار (مايو) 1948.

لم تكن حرب 1948 هي الحرب الوحيدة التي خاضتها الدول العربية، فرادى أو جماعات، في مواجهة إسرائيل خلال تلك المرحلة، وإنما لحقت بها حروب أخرى كثيرة اندلعت أعوام 1956 و1967 و1973، بالإضافة إلى حرب الاستنزاف التي استمرّت لما يَقرُب من ثلاث سنوات متواصلة (1968-1970)، وكانت لها نتائج بعيدة المدى، أغلبها سلبية. إذ انتهت حرب 48 بهزيمة عربية مكنت إسرائيل من توسيع الحدود المخصصة لها في مشروع التقسيم والسيطرة على حوالي 78% من فلسطين التاريخية، وانتهت حرب 67 بهزيمة عربية أكبر مكنت إسرائيل ليس فقط من استكمال احتلالها لكل فلسطين التاريخية، وإنما من احتلال سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية في الوقت نفسه. أما حربا 56 و73، فكانت لهما نتائج أفضل نسبيّاً أو أقل مأساوية، فانتصرت مصر سياسيّاً في حرب 56 وخرجت منها أقوى مما كانت عليه قبلها، لكنها اضطرت في الوقت نفسه لتقديم تنازل جوهري يقضي بالسماح للسفن الإسرائيلية بالمرور عبر خليج العقبة، وبمرابطة قوات تابعة للأمم المتحدة في منطقة شرم الشيخ. وقد أبلت الجيوش العربية بلاءً حسناً في حرب 73، غير أنّ ما تحقق من إنجاز عسكري لم يكن كافياً لتحرير الأرض العربية المحتلة في 67 أو قبلها. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غياب رؤية عربية موحدة في تلك المرحلة لكيفية إدارة الصراع مع إسرائيل سلماً أو حرباً. فباستثناء حرب 48، لم يدخل العالم العربي أي حرب جماعية أخرى في مواجهة إسرائيل. ومع ذلك، فإن تعدد هذه الحروب عكس في الوقت نفسه روح التحدي وإصرار العالم العربي على عدم الرضوخ أو الاستسلام لمطالب المشروع الصهيوني والحرص على مواصلة الاشتباك معه إلى أن

1 رئيس مجلس الدولة الإسرائيلية المؤقت، عام 1948، ورئيس وزراء إسرائيل، ووزير مرات عدة من عام 1948 إلى 1963.

تلحق به هزيمة كاملة، أو يجبر على التوصل إلى تسوية عادلة.

ورغم أوجه القصور الواضحة في طريقة إدارة النظام العربي للصراع العربي الإسرائيلي، ظل متماسكاً إلى حد كبير خلال تلك المرحلة التي امتدت لما يقرب من ثلث قرن، فلم تجرؤ أي من الدول العربية على أن تخرج عن إجماع عربي تعامل مع القضية افلسطينية كقضية قومية، وظلّت كافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية ملتزمة بقرار كان مجلس جامعة الدول العربية قد اتخذه عام 1950، ينص على أنه: «لا يجوز لأي دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد، أو أي اتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل، أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الاتفاق. وإنّ الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فوراً منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة 18 من ميثاقه».

ثانياً: مرحلة البحث عن تسوية سياسية

كان يفترض أو يتوقع أن تشكل نتائج حرب 1973، التي شهدت ذروة التضامن العربي على المستويين السياسي والعسكري، نقطة ارتكاز لبلورة رؤية عربية مشتركة لإدارة جديدة أكثر فاعلية للصراع مع إسرائيل، غير أن ما حدث -وهنا تكمن المفارقة- كان هو العكس تماماً، فقد اعتقد السّادات أن إسرائيل أصبحت -خاصةً بَعد الخسائر الكبيرة التي مُنيت بها في الحرب- جاهزة ومستعدة لتسوية سلمية شاملة تستجيب للحد الأدنى للحقوق العربية المشروعة، أي تلك التي تكفل انسحابها من كل الأراضي العربية التي احتلتها في 1967، وتضمن إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. لكن بدلاً مِن البَحث عن آلية عربية جماعية تنطلق وفق هذه الرؤية، قرّرَ السادات منفرداً زيارة القدس لإلقاء خطاب في الكنيست، وذهب إلى حد إبرام معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل تصور أنها يمكن أن تشكل خطوة أولى تشجع إسرائيل على المضي قدماً نحو تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي. غير أن إسرائيل تعاملت مع مبادرة السادات باعتبارها تعبيراً عن حالة ضعف أو يأس، وراحت تدير الصراع بطريقة تسهم في تعميق الصراعات العربية وتساعد على عزل مصر عن عالمها العربي بالعمل على إخراجها من معادلة الصراع العسكري مقابل إعادة سيناء منزوعة السلاح. وللأسف، فإن رد الفعل العربي على هذه الخطوة اتسم بالانفعال والعصبية، فقد قررت الدول العربية تجميد عضوية مصر في الجامعة

العربية ونقل مقرها إلى تونس، كما قررت في الوقت نفسه تشكيل جبهة أطلق عليها «جبهة الصمود والتصدي»، اعتقد البعض أنها يمكن أن تُشكّل بديلاً جماعيّاً قادراً على تعويض الخسارة التي تسبب فيها خروج مصر من المعادلة العسكرية للصراع، غير أن هذه الجبهة ما لبثت أن انهارت عقب قرار الرئيس العراقي صدام حسين، شن الحرب على إيران. فقد أدت هذه الحرب إلى مزيد من الانقسامات العربية، جَسّدها ظهور محور عراقي خليجي مدعوم من مصر في مواجهة محور إيراني- سوري مدعوم من حزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية الرافضة للتطبيع مع إسرائيل.

وقعَت الطّامة الكُبرى حين قرّرَ صدام غزو واحتلال الكويت في آب (أغسطس) 1990، ما أدى إلى تشكيل تحالف عسكري دولي تقوده الولايات المتحدة الأميركية ومفوض من قبل مجلس الأمن بمهمة «تحرير الكويت». ولأن مصر وسوريا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شاركت في هذا التحالف، فقد ترتب على كسب هذه الحرب وهزيمة العراق خلط هائل في أوراق المنطقة أسفر عن انعقاد «مؤتمر مدريد للسلام» الذي مهد الطريق بدوره أمام انطلاق موجة ثانية للتطبيع العربي مع إسرائيل، من خلال إقدام كل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن على إبرام اتفاقيتي «أوسلو» (1993)، و«وادي عربة» (1994).

لم يشكل إبرام هاتين الاتفاقيتين أي اختراق حقيقي في «عملية السلام»، فقد أصرت إسرائيل على تأجيل قضايا الحل النهائي، خاصة قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياه.. إلخ، إلى ما بعد مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، وتبيّنَ من سلوكها اللاحق إبان تلك المرحلة أنها ليست جاهزة مطلقاً لتسوية تستجيب للحد الأدنى من الحقوق العربية، حيث راحت تكثف من وتيرة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، ورفضَت الانسحاب إلى حدود 67 في المفاوضات التي كانت قد بدأت تجريها مع سوريا قبل رحيل الرئيس حافظ الأسد، وعندما اغتيل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، عام 1995، وبدأ اليمين الإسرائيلي يسيطر من جديد على الحياة السياسية في إسرائيل، تأكد بما لا يدع مجالاً للشك أن عملية التسوية برمتها دخلت مأزقاً لا فكاك منه، وهو المأزق الذي استحكم بعد انهيار مفاوضات كان قد دعا إليها الرئيس الأميركي بيل كلينتون؛ إذ عُقدت في كامب ديفيد نهاية عام 2000 قبيل انتهاء فترة ولايته الثانية، وشارك فيها كل من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك.

غير أن موجة التطبيع الثانية بقيادة الأردن والسلطة الفلسطينية لم تؤدِّ إلى انهيار النظام العربي بالكامل أو استسلامه للشروط الإسرائيلية والأميركية للتسوية، وسرعان ما تبين أن هذا النظام ما زال يملك عناصر ومقومات قوة لا يستهان بها، خاصةً بعد اندلاع انتفاضات فلسطينية متتالية، أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن الشعب الفلسطيني لن يرضخ للإملاءات الإسرائيلية مهما بلغت التضحيات. وتمكنت المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله من تحقيق سلسلة من الانتصارات المتتالية أدت في النهاية إلى انسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط من جنوب لبنان. على هذه الخلفية، عملت دول عربية وازنة على التفكير في وسائل جديدة لإنقاذ عملية التسوية، بعد فشل قمة كامب ديفيد الثانية عام 2000. فبعد أحداث أيلول (سبتمبر) الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة الأميركية عام 2001، واتهمت شخصيات سعودية بالضلوع فيها، حاول الكاتب الأميركي اليهودي توماس فريدمان أن يوحي للمملكة العربية السعودية أن بإمكانها تخفيف الضغوط السياسية والإعلامية الواقعة عليها إن هي تقدمت بمبادرة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي. وهكذا ولدت المبادرة السعودية التي أكدت استعداد الدول العربية لتطبيع علاقاتها بإسرائيل في حال موافقة هذه الأخيرة على الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة عام 67، وعلى إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية في حدود 67، وعلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948 كأساس لتسوية مشكل اللاجئين الفلسطينيين. وهي ما عرفت فيما بعد باسم المبادرة العربية للسلام بعد أن تبنتها القمة العربية التي انعقدت في بيروت عام 2002. ومرة أخرى، تعاملت إسرائيل مع هذه المبادرة بنفس الصلف التقليدي، وسعت لضرب وتفكيك محور المقاومة العربية، وردت على مبادرة السلام العربية بمحاصرة ياسر عرفات في المقاطعة تمهيداً لتصفيته لاحقاً، وقامت بشن حرب شاملة على لبنان عام 2006، وسلسلة من الحروب المتواصلة على قطاع غزة (2008-2014).

بدت الدول العربية خلال تلك المرحلة جاهزة ومستعدة نفسيّاً وعمليّاً لتسوية سياسية شاملة مع إسرائيل. ورغم افتقاد النظام العربي إلى إستراتيجية موحدة لإدارة التسوية مع إسرائيل، إذ بدا متفرقاً ومنقسماً، إلا أنه كان متمتعاً بما يكفي من مقومات الصمود لرفض الإملاءات الإسرائيلية للتسوية. صحيح أن العديد من الدول العربية أقدمت خلال هذه المرحلة على فتح قنوات اتصال مع إسرائيل، إلا أن معاهدات السلام الرسمية مع

إسرائيل ظلت قاصرة على «دول الطوق»، ولم تجرؤ أي من الدول العربية من خارج نطاق هذه الدائرة على إبرام معاهدة سلام رسمية معها.

تعامل النظام العربي مع عملية التطبيع التي قامت بها دول الطوق، عبر موجتي التطبيع الأولى مع مصر، والثانية مع كل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، باعتبارها «واقعاً أملته الضرورة»، ومن ثم لا يجوز للدول العربية الأخرى أن تحتذي به. وهكذا راح النظام العربي يتمسك بمبادرة قمة بيروت باعتبارها الأساس الوحيد المقبول لأي تسوية، ومن ثم لأي عملية تطبيع قادمة، غير أن ذلك لم يكن كافياً لتمكين النظام العربي من المحافظة على تماسكه في مواجهة إسرائيل.

ثالثاً: مرحلة الانهيار والاستسلام للشروط الأميركية الإسرائيلية

أسهم عاملان أكثر من غيرهما في إضعاف التماسك العربي في مواجهة إسرائيل:

الأول: فشل «ثورات الربيع العربي» التي انتهت باشتعال حروب أهلية في بعض الدول العربية، وبعودة الاستبداد بأقسى مما كان عليه في بعضها الآخر، وبتعميق الانقسامات بين المحاور العربية المتصارعة واشتعال الحروب البينية، وبفتح الباب واسعاً أمام الاختراق الخارجي للعالم العربي من مختلف الجبهات.

الثاني: وصول دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة الأميركية بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016، فمنذ اللحظة الأولى لدخوله البيت الأبيض في كانون الثاني (يناير) 2017، أعلن أن لديه خطة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي أطلق عليها «صفقة القرن»، ثم تبين لاحقاً أنها ليست «صفقة» تبرم عبر التفاوض بين الأطراف المتنازعة، ولكنها أقرب إلى «عقد إذعان» يتبنى بالكامل وجهة نظر اليمين الإسرائيلي المتطرف، ومطلوب من الدول العربية أن تقبل به دون شروط.

أدى التفاعل بين هذين العاملين في النهاية إلى انهيار الدفاعات العربية في مواجهة إسرائيل، وانطلاق ما يمكن أن نطلق عليه «موجة التطبيع الثالثة» بين العرب وإسرائيل، وهي الموجة التي قادتها هذه المرة كل من الإمارات والبحرين. وتختلف هذه الموجة عن سابقتيها من زوايا عديدة: فهي تجري مع دول من خارج «الطوق العربي»، ولم تكن في حالة حرب

معها في أي يوم من الأيام، وفي وقت يبدو فيه النظام العربي الرسمي في أسوأ حالاته، وتبدو مدفوعة بعوامل أخرى، ربما كان أهمها إقامة حلف عسكري في مواجهة إيران، وليس البحث عن تسوية تنهي حالة حرب قائمة أو حتى تشجيع إسرائيل على تبني مواقف أكثر مرونة تجاه القضية الفلسطينية. لذا، يتوقع أن تكون لهذه الموجة التطبيعية تداعيات أكثر حدة وخطورة على النظام العربي، وذلك على كافة الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والفكرية.

على الصعيد السياسي: تُشكّل هذه الموجة حالة من التمرد أو حتى التنمر الواضح على النظام العربي، وانتهاكاً صريحاً لمواثيقه ومبادراته، وفي مقدمتها مبادرة السلام العربية، وتأتي في وقت تعلن فيه إسرائيل صراحة ليس فقط رفضها لشروط التسوية العربية، وإنما إصرارها أيضاً على اعتبار «صفقة ترامب» هي الأساس الوحيد لأي تسوية مقبلة للقضية الفلسطينية. لذا، يتوقع أن تؤدي إلى مزيد من التعنت الإسرائيلي، وإلى تحييد القضية الفلسطينية كمحدد للعلاقات العربية الإسرائيلية، ومن ثم، يتوقع أن يشهد النظام العربي مزيداً من الانقسامات والانهيارات وانفراط عقده بصورة أكبر مما هو عليه الآن. وكان عجز مجلس الجامعة العربية الأخير عن إدانة واستنكار هذه الموجة من التطبيع، بعكس ما حدث عقب زيارة السادات للقدس، مؤشراً على حالة الإنهاك والتردي التي أصابت النظام العربي.

على الصعيد العسكري والأمني: يتوقع أن تؤدي موجة التطبيع الحالية إلى تغييرات جذرية في مفاهيم الأمن وفي الإستراتيجيات والتوازنات والتحالفات العسكرية في المنطقة. فهذه الموجة تعني أن دولاً عربية أصبحت تسلم بمقولة إن إيران -وليس إسرائيل- هي مصدر التهديد الرئيسي لأمنها الوطني، وإنها باتت مستعدة إلى حد الذهاب إلى تحالف عسكري مع إسرائيل من أجل مواجهة هذا الخطر، الأمر الذي من شأنه أن يقلب معادلة الأمن القومي العربي رأساً على عقب. فهذا التحالف يعني أن بعض الدول العربية المجاورة لإيران باتت مستعدة لمنح إسرائيل قواعد وتسهيلات أمنية ولوجستية تمكنها من مراقبة ما يجري في إيران مباشرة، بعد أن كان بوسع الأخيرة أن تطل بنفسها مباشرة على ما يجري داخل إسرائيل، وهو ما يشكل انقلاباً كاملاً للمعادلات العسكرية والأمنية والإستراتيجية التي سادت في المنطقة على مدى عقود. ولأن إيران سوف تجد في خطوة كهذه استفزازاً كبيراً لها، يتوقع أن تؤدي

هذه الخطوة إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وحتى لو افترضنا أن من شأن هكذا خطوة تمكين الإمارات من الحصول على طائرات F35 الأميركية المتطورة، فلا شك أنه سيكون بوسع إسرائيل الحصول على ثمن باهظ مقابل موافقتها على تمرير هذه الصفقة، وستظل حريصة على استمرار تفوقها العسكري على كل الجيوش العربية مجتمعة، حتى في حالة التطبيع الكامل لعلاقتها بجميع الدول العربية.

على الصعيد الاقتصادي: يتوقع أن تكون للموجة الحالية من التطبيع العربي مع إسرائيل تداعيات بالغة الخطورة على النظام الاقتصادي العربي ككل، وعلى الاقتصاد الخليجي بصفة خاصة. وتحاول الإمارات الإيحاء بأنّها دولة غنية لديها احتياطات كبيرة من النفط تمكنها من استمرار تراكم الفوائض المالية وتملك مجموعة من الشركات والمصارف التي تتمتع بكفاءة عالية وسمعة عالمية، وبالتالي عناصر قوة عديدة تجعلها منافسة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، الأمر الذي يمكنها من الاستفادة من تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل. لذا تبدو مصممة على المُضِي قُدماً على هذا الطريق، غير عابئة حتى بما يمكن أن يلحق من ضرر بسبب هذا النهج بدول عربية حليفة، في مقدمتها مصر. غير أن هذه النغمة توحي بثقة مفرطة ولا تأخذ في اعتبارها العديد من سمات الخلل البنيوي في الاقتصاد الإماراتي الذي ما زال ريعيّاً في الأساس ويعتمد على تصدير النفط بأكثر مما يعتمد على إنتاج وتصدير السلع والخدمات. ولأن درجة التقدم العلمي والتكنولوجي في الإمارات ما زالت محدودة ولا يمكن مقارنتها بما حققته إسرائيل، يعتقد على نطاق واسع أن يصب أي تعاون اقتصادي بين الإمارات وإسرائيل لصالح الأخيرة، وليس العكس، لأن قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على اختراق بنى وهياكل الاقتصاد الإماراتي تبدو أكبر بكثير من قدرة الاقتصاد الإماراتي على اختراق بنى وهياكل الاقتصاد الإسرائيلي.

على الصعيد الثقافي والفكري والأيديولوجي: مع هذه المعطيات، لا بد أن الموجة الحالية من التطبيع مع إسرائيل تسبب تداعيات بالغة السلبية على النسق العقيدي للنظام العربي، بل وقد تضرب فكرة العروبة في الصميم، ومن ثم تفضي إلى تهميشها تماماً. فعندما يكون التطبيع مع دول عربية غنية بعيدة عن حدود إسرائيل ولم تشارك في أي من الحروب التي اندلعت في مواجهتها، وعندما يكون الهدف الأساسي من وراء هذا التطبيع إبرام تحالف عسكري في مواجهة إيران، يتوقع أن تكون له آثار

ثقافية وفكرية وأيديولوجية بالغة الخطورة على النظام العربي،خاصة أن الأجهزة الإعلامية في الدول العربية المطبعة ستكون أكثر ميلاً للترويج لأفكار تتناقض تماماً مع الأفكار العروبية وتروج لأطروحات معادية للقضية الفلسطينية وللتضامن العربي.

الخلاصة

دخل النظام العربي الرسمي، في ظل موجة التطبيع الثالثة، مرحلة غير مسبوقة تهدد بتفككه وانهياره التام، وتدفع في اتجاه تحوله من نظام «قومي» إلى مجرد نظام «إقليمي» يتكون من دول متجاورة وغير متجانسة دينيّاً وعرقيّاً وطائفيّاً. لذا، فسيكون باستطاعة إسرائيل -إن استمر هذا المنحى- أن تلعب في هذا النظام الإقليمي، الذي يتحول تدريجيّاً إلى نظام «شرق أوسطي»، دور القائد أو ضابط الإيقاع بعد أن يفقد تماماً آخر ما تبقى من معالم هويته العربية أو القومية. فبعد أن فشل النظام العربي في العثور على صيغة وحدوية أو تكاملية تمكنه من النهوض وتجاوز واقع التخلف والتجزئة، ها هو يتخلى عن القضية الفلسطينية التي شكّلت على الدَوام مِحور تَفاعلاته وإحدى أهم سِمات هويته العَربيّة. وما لم يتمكن الشعب الفلسطيني من إنهاء الانقسام وبناء حركة وطنية موحدة تتبنى رؤية إستراتيجية موحدة لمقاومة المشروع الصهيوني وتتمكن من إقامة جسور قوية مع الشعوب العربية، فسيواصل النظام العربي تفككه إلى أن ينهار ويندثر تماماً.

في مخاطر التطبيع العربي (الخليجي): أربع هشاشات

خالد الحروب*

ثمة زوايا عديدة بالإمكان النظر من خلالها لمحاولة فهم اندفاعة التطبيع الخليجي مع إسرائيل وتحليلها والتفكير فيما يمكن عمله لمقاومة ما ينتج عنها. تتأمل هذه الأسطر إحدى هذه الزوايا، ومن خلالها تركز الضوء على ما يمكن وصفه بـ«الهشاشات العربية الأربع المُمهدة للتطبيع»، بأمل أن تساهم في تعميق فهمنا للمشهد، وبالتالي اجتراح الأدوات والسياسات الفعالة لمواجهة الخراب والتخريب المرافق لهذا التطبيع.

والهشاشات المقصودة هنا هي: هشاشة غياب الحرية، والهشاشة الأيديولوجية والثقافية، والهشاشة الديموغرافية، وهشاشة المسوغ الإقليمي. ليست هذه الهشاشات حصرية، إذ قد تُضاف إليها هشاشات أخرى مهمة، كما أنها تنطبق على الدول والمجتمعات العربية بتفاوت في الدرجة والعمق أو الاتساع. بعضها، مثلاً، يبرز بوضوح في دول الخليج العربي أكثر من غيرها، وبعضها الآخر يتشابه ويتقارب تأثيره في معظم الدول العربية وربما غيرها. والمهم هنا هو الانتباه إلى آلية اشتغال هذه الهشاشات في البنى التحتية السياسية والاجتماعية والثقافية في الدول المُندرجة في التطبيع، وبالتالي استكناه كيفية مواجهتها وأخذها في الحسبان في إستراتيجيات المواجهة والتفكيك.

تتجمع الهشاشات بعضها مع بعض وتقدم عدداً من المجتمعات والأنظمة العربية فريسة سهلة للاختراق من قبل أيديولوجية صهيونية ويهودية صلبة ومتماسكة ولها أهداف واضحة، متمثلة في المشروع الصهيوني الشرق أوسطي الثلاثي الذي يقول إن ازدهار المنطقة مرهون بتحالف بين العقل الإسرائيلي، والمال الخليجي، والأيدي العاملة العربية الرخيصة.

أولاً: هشاشة غياب الحرية

معظم البلدان والمجتمعات العربية تعيش تحت وطأة استبدادات سياسية متنوعة الدرجة، وتغيب فيها الحريات المختلفة، وعلى رأسها الحرية السياسية وحرية التعبير عن الرأي. هذا يعني أن الشعوب العربية التي تعيش في دول قمعية تقرر التطبيع مع إسرائيل، لن تستطيع أن تعبر عن رأيها المُعارض، وتواجه الأصوات التي تعلو في وجه هذا التطبيع الاعتقال الفوري وكتم الصوت.

* استاذ الدراسات الشرق أوسطية والإعلامية في جامعة نورث ويسترن ـ الدوحة

تاريخيّاً، هناك علاقة عضوية وطفيلية بين نشوء الاستبداد العربي وقيام المشروع الصهيوني منذ عهد الاستعمار البريطاني في فلسطين، واستمرت هذه العلاقة وتوطدت مع تجذر واستقواء الاستبداد العربي. جزء كبير من الأنظمة التسلطية الخائفة من شعوبها والفاقدة لشرعية داخلية بحثت دوماً، ولا تزال، عن حليف خارجي يعزز من سيطرتها، ومن تمكنها من بلدانها وشعوبها وثروات أوطانها. وجزء آخر من تلك الأنظمة وظف فلسطين و«المعركة مع العدو» من أجل تخليق شرعية للحكم القائم وإدامته. في كل الحالات، كانت الضحية المباشرة لهذا الاستبداد بتنويعاته الشعوب نفسها ومصالحها وحريتها في التعبير عن إرادتها المستقلة بشأن حاضر ومستقبل بلدها وثرواتها، بما في ذلك القرارات الكبرى والتوجهات الإستراتيجية مثل التطبيع مع إسرائيل.

في ذات الوقت، ظل الخوف من حرية الشعوب العربية هاجساً صهيونيّاً وإسرائيليّاً دائماً، لأن التعامل مع أنظمة فردية مُستبدة هو الأسهل فعلاً والمطلوب دوماً، سواء إسرائيليّاً أو أميركيّاً. على ذلك، لعب الاستبداد العربي الحاجز الواقي والحامي لأمن إسرائيل، وعزل الشعوب العربية وإرادتها عن الانخراط عمليّاً في الصراع والتأثير في القرار السياسي. لهذا السبب، بلغ القلق الإسرائيلي مداه خلال الربيع العربي الذي حمل معه احتمالات انفلات الشعوب نحو حريتها، ولإنهاء احتكار قرار السياسة والمصائر الكبرى من قبل نخب مستبدة وفاسدة. وتنفست إسرائيل براحة وعمق عندما تعثر الربيع العربي وعاد الاستبداد إلى العواصم العربية، بشكل أكثر تسلطاً وقمعية. ما نستنتجه من هشاشة الحرية وفي ضوء اندفاعة التطبيع الخليجية الحالية هو التأكيد على أن إسرائيل لا تستطيع أن تعتاش إلا على الاستبداد العربي وأنظمته التسلطية والتحالف العضوي معه.

لذلك، وفي المواجهة الإستراتيجية طويلة المدى مع المشروع الصهيوني، على الفلسطينيين أن يقفوا بكل قواهم مع مشروع الحرية والديمقراطية في المنطقة العربية ولكل الشعوب العربية، لأن هذا المشروع هو الذي يحرر إرادة الشعوب، ويتركها لتختار مواقفها من دون قمع الأنظمة المُستبدة المتحالفة موضوعيّاً مع إسرائيل والولايات المتحدة.

ثانياً: الهشاشة الأيديولوجية والثقافية

في عصر ما بعد الأيديولوجيا عالميّاً وتمثلاته عربيّاً، وتأمل واقع الأجيال الشابة العربية الحالية، نلحظ أن هذه الأجيال لم تنخرط في تجارب أيديولوجية صلبة، تعمق من الفكر والفهم وتعزز روح الرفض والمجابهة. الجيل الشاب اليوم ممزق بين ضغوط إيجاد فرص عمل في بلدان تعاني

اقتصاداتها من ضعف بنيوي متواصل، وضغوطات الحياة الاستهلاكية التي عملت على تشويه منظومات القيم وقلب الأولويات، في ظل ضخ إعلامي وسينمائي بالغ التسطيح. وتتفاقم الظواهر الاستهلاكية هذه في المجتمعات الثرية، خاصة في الخليج، حيث تصعد إلى سطح المجتمعات طبقة شبابية مشتتة في بوصلتها القيمية، ولم تمر في تجارب سياسية عميقة تصهر الأفراد والجماعات، وهمها الأساسي هو المنصب والثراء. إضافة إلى ذلك، وفي السياق الخليجي، لم تمر معظم بلدان الخليج وشعوبها في مراحل الانخراط الطويل في أيديولوجيات عميقة وصلبة إزاء القضايا الكبرى مثل القومية العربية، والماركسية، والإسلام السياسي. هذه الأيديولوجيات الصلبة اختلفت فيما بينها في الكثير من القضايا وإلى درجة الاقتتال، كما أنها عانت من الكثير من الاختلالات، لكنها اتفقت نظريّاً وسياسيّاً على أولوية وأهمية قضية فلسطين. وأنتجت ثقافة وإعلاماً ووجداناً شعبيّاً عميقاً لا يُهادن في هذه المسألة في المجتمعات التي ولدت وتجذرت فيها. وبقيت آثار ما أنتجته حتى يومنا هذا متمثلة في جوانب ثقافية وإعلامية ودينية عديدة، وصاغت الخطابات التي تسيدت مجتمعاتها في هذا الشأن. هناك استثناءات مهمة في الخليج بطبيعة الحال، فعلى الصعيد الماركسي، برزت مثلاً ثورة ظفار في الستينيات وبعض امتداداتها في الخليج، وثمة استثناءات مُقدرة أخرى قومية عربية متمثلة في حضور التيار القومي العربي في الكويت والبحرين في مراحل تاريخية معينة، لكن الشرائح الأعرض من المجتمعات ظلت بعيدة عن تأثير هذه الاستثناءات. أما على مستوى الإسلام السياسي، فإن النسخة التي سادت المنطقة الخليجية هي نسخة الإسلام السلفي- الوهابي بتنويعاته المختلفة، لكن المتفقة في تياراتها الرئيسية على مركزية مسألة طاعة ولي الأمر، وهي المسألة المركزية التي ينظر لها علماء السلاطين ويؤولون ويفسرون كل المواقف السياسية للأنظمة من منظورها الديني، ويبررون بها كل ما تقوم به الأنظمة، كما تشهد شواهد كثيرة.

في ظل غياب تلك الأبعاد الأيديولوجية الرافضة، ومع الرفاه والثروة اللتين جلبتهما الوفرة النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي، فإن المجتمعات الخليجية سرعان ما وقعت فريسة النمط الاستهلاكي في الحياة، الذي تفاقم مع الانفجار الإعلامي والدعائي الذي صاحب العولمة الاقتصادية والإعلامية منذ التسعينيات إلى الآن. أما الأنظمة نفسها، فقد وجدت نفسها أمام مهمة الحفاظ على الثروة النفطية والتحكم بها بكل الوسائل، وأهمها التحالف مع الولايات المتحدة خارجيّاً، واعتماد نمط الدولة الريعية داخليّاً، الذي بموجبه يحظى المواطن بامتيازات ومنح كبيرة تحوله إلى مجرد متلقٍّ وتابع للدولة وسياساتها، وتتذرى بالتالي قدرته

على الرفض والمعارضة، وهو ما يفسر جزئيّاً -وليس بالضرورة كليّاً- السكوت الشعبي في الخليج على التطبيع.

في ضوء ذلك، تشير المقارنة بين التطبيع الإسرائيلي مع مصر والأردن من ناحية والتطبيع مع الإمارات من ناحية أخرى، إلى أن عمق الصلابة الأيديولوجية والثقافية الشعبية والنخبوية والإعلامية في الحالتين المصرية والأردنية، حشرت التطبيع في الحيز الرسمي والأمني الضيق. بينما في الحالة الإماراتية وإلى درجة أقل البحرينية، نجد اندفاعة تطبيعية هائلة تقودها الدولة، لكن لا تلقى أية جدران صلبة داخليّاً للوقوف في وجهها. وجزء من تفسير ذلك يعود إلى الهشاشة الأيديولوجية والإرث الغائب والفعال للأفكار الكبرى، بالإضافة إلى تسيّد «النمط الاستهلاكي والتفاخري» في الحياة كشبه أيديولوجية بديلة.

ثالثاً: الهشاشة الديموغرافية

تبرز هذه الهشاشة بوضوح في بعض دول الخليج، خاصة الصغيرة منها مثل الإمارات، وقطر، والبحرين والكويت. في البلدين الأولين، تبلغ نسبة عدد السكان للوافدين والأجانب في حدود الـ10%.وهي تعكس خللاً ديموغرافيّاً يراه كثير من المحللين والخبراء الخليجيين خطراً إستراتيجيّاً حقيقيّاً في بنية هذه البلدان، خاصة في ظل غياب حلول حقيقية بعيدة المدى له. في الحالة الإماراتية على وجه التحديد، ولكونها الأكثر اندفاعاً للتطبيع «الدافئ» ومتعدد المجالات، يبلغ تعداد السكان الإجمالي حوالي العشرة ملايين، منهم مليون إماراتي أو أكثر قليلاً. يُضاف إلى هؤلاء، من ضمن الوافدين العرب والأجانب، نصف مليون غربي تقريباً (بريطاني، وأميركي، وأوروبي، وكندي... إلخ)، ومعظم هؤلاء يشتغلون في مناصب إدارية وتقنية عُليا، وهناك أيضاً مليونان ونصف المليون هندي، ومليون ونصف المليون باكستاني، وثلاثة أرباع المليون بنغالي. إذا ركزنا على الإماراتيين من زاوية القدرة على إدارة العشرة ملايين الموجودين في البلد، وحسب التركيبة السكانية التي تغلب عليها سمة الشباب، فلنا أن نقول إن نصف مليون تقريباً من الإماراتيين هم تحت سن العشرين، وبالتالي خارج معادلة الإدارة والقيادة. يتبقى نصف مليون آخرهم في سن يمكن الاعتماد عليهم في الإدارة العامة لموارد البلد واقتصاده وسياسته. من النصف مليون المتبقي، ينبغي حسم ما بين الثلث إلى النصف تقريباً، وهي فئة النساء غير العاملات، بما في ذلك الأمهات وربات البيوت والكبيرات في السن، مُضافاً إليهن ربع الرجال الذين يقعون في فئة كبار العمر أو المتقاعدين وغير العاملين. يقود ذلك إلى نتيجة مفادها أن المتبقي من الإماراتيين المنوط بهم مهمة الإدارة العامة للبلد ومواجهة تحدياته لا يتجاوز الربع مليون. من هؤلاء نسبة عالية في الجيش والأمن العام والسلك الدبلوماسي المتواجد

خارج البلاد، وهؤلاء قد يصل عددهم إلى خمسين ألفاً في الحد الأدنى. ويعني ذلك أن هناك ما يُقارب المئتي ألف هم من يبقى لإدارة دفة البلاد مدنيّاً في قطاعات السياسة والاقتصاد والتعليم والصحة والاستثمار وسوى ذلك، هذا بفرض أن هؤلاء يمتازون بكفاءة إدارية عالية وفعالة. وتمثل هذه الشريحة الرقيقة أقل من2% من مجموع السكان في الإمارات. تشير هذه التقديرات السريعة والتقريبية إلى عمق الأزمة السكانية في الإمارات، وهي ذاتها تقريباً تنطبق على دولة قطر، وبدرجات أفضل نسبيّاً في البحرين والكويت، تبعاً لنسب الوافدين إلى المواطنين في البلدين. يقود ذلك إلى تأملات عديدة وربما موسعة ليس هذا مكانها، لكن يكفي مقارنة أعداد الغربيين، النصف مليون، بالمئتي ألف إماراتي الفاعلين إداريّاً.

وفي ضوء ذلك، ومع التطبيع الدافئ مع إسرائيل وفتح الحدود والتسرع في تسهيل استقبال الاستثمار الإسرائيلي والمستثمرين الإسرائيليين، لنا أن نتوقع ونتخيل سرعة النفاذ في تلك التركيبة الديموغرافية والإدارية الهشة. يُضاف إلى العنصر الإسرائيلي المتوقع توقعات بقدوم الكثير من الغربيين الذين يحملون جوازات سفر غربية إسرائيلية مزدوجة، أو الغربيين اليهود الذين سوف تغريهم البيئة السياسية والاقتصادية والدينية الجديدة في الإمارات. لم يحدث هذا في حالتي التطبيع السابقتين بين إسرائيل ومصر والأردن، حيث لم يكن بإمكان إسرائيل بكل وسائلها اختراق البنية السكانية للبلدين، بسبب ضخامة عدد السكان في حالة مصر، والتماسك الديموغرافي في الحالتين.

وربما يتمثل أحد التحديات الرئيسة لمآلات التطبيع في الإمارات والخليج في الحفاظ على الكتلة العربية والفلسطينية من الوافدين، وعدم تسربها من هذه البلدان، وعدم إخلاء مواقعها لصالح الوافدين الجدد.

رابعاً: هشاشة المسوغ الإقليمي (عملية الحرب)

السياق الإقليمي العريض الذي اندفع في إطاره التطبيع الإماراتي والبحريني، ويريد أن يجر إليه بلداناً أخرى مثل عُمان والسعودية، هو سياق حشد هذه البلدان مع إسرائيل ضمن حلف واحد ضد «الخطر الإيراني». تطور العمل على هذا الخطر وتضخيمه والمبالغة فيه بهدف إخافة دول الخليج ودفعها إلى الحضن الإسرائيلي بعد حرب العراق سنة 2003 والتخلص من قوته العسكرية، وما نتج عنه من بسط للنفوذ الإيراني في العراق ثم تالياً في المنطقة. ترافق تزايد ذلك النفوذ مع أمرين: الأول هو الملف النووي الإيراني وانتقاله إلى موقع متقدم على الأجندة الإقليمية، والثاني هو ترهات الخطاب الإيراني الذي أشعله الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد حول إبادة إسرائيل، بما عزز التوظيف الإسرائيلي لفكرة «الخطر

الإيراني». وقد تصاعدت الهيمنة الإيرانية في المشرق بشكل متسارع مع الربيع العربي وتدخل إيران في سوريا ثم اليمن، بما عزز نظرية «التهديد الإيراني» الذي تم تصويره على شكل «خطر وجودي» على إسرائيل وعلى دول الخليج وخاصة السعودية والإمارات والبحرين. ويمكن القول إن هذا التهديد واستثماره تحول إلى «عملية حرب» تزعم إسرائيل من خلالها أنها القوة الوحيدة التي توقف إيران، وسوف تقود حرباً عليها. «العملية» أو في هذه السيروة هي المسألة المهمة التي من خلالها يتم حصد ثمار ومنجزات عديدة، بينما «الحرب» نفسها لم تكن عمليّاً على الأجندة الإسرائيلية ولا حتى الإيرانية. تُماثل «عملية الحرب» هذه ما رأيناه في «عملية السلام» التي استمرت فيها العملية، لكن السلام لم يتحقق ولم يكن أصلاً هو المقصود. خلال «عملية» السلام، أنجزت إسرائيل أهدافاً كبيرة وعديدة، من ضمنها إعادة تأهيل صورتها عالميّاً وبناء علاقات دبلوماسية مع عشرات الدول، بما فيها دول كانت من المناصرين التقليديين لفلسطين (مثل الهند والصين ودول أفريقية عديدة) بدعوى أن السلام مع الفلسطينيين قيد الحدوث. وعلى نفس المنوال، فإن عملية الحرب المزعومة ضد إيران حققت لإسرائيل اختراقات كبيرة في الوضع العربي، بمسوغ أن إسرائيل تقف مع دول عربية في نفس المعسكر ضد إيران، وأن إسرائيل سوف تحارب، أو هي من تستطيع أن تحارب، إيران.

بطبيعة الحال، يعرف الجميع أن إسرائيل لن تحارب عن الآخرين، وأن استخدامها لـ«الخطر الإيراني» يأتي في سياق التوظيف الإقليمي وتمهيد الأرض لاختراقات أخرى في الجسد العربي. كما أن الأنظمة الخليجية نفسها تعرف على الأغلب أن هذا هو جوهر السياسة الإسرائيلية، ومع ذلك، فإن هذه الأنظمة تستخدم نفس نظرية «عملية الحرب» لتنفتح على إسرائيل، ولتحقق ما تظن أنها أهداف خاصة بها. وعلى رأس هذه الأهداف، في حالة الإمارات، الحصول على أسلحة أميركية متقدمة، مثل الطائرة المقاتلة F35، وتعزيز ما تظنها الريادة الإقليمية لها في المنطقة، والحفاظ على موقع متقدم في التحالف مع واشنطن، إضافة إلى اعتبارات إستراتيجية أكبر لها علاقة بالنفوذ الصيني التجاري في المحيط الهندي، والمعركة الصامتة حول الموانئ الإستراتيجية، بما فيها موانئ اليمن والصومال وقوادر في الباكستان وغيرها.

يمثل المسوغ الإقليمي، أي «عملية الحرب»، ورغم هشاشته الجوهرية، واحداً من أكبر التحديات في مواجهة التطبيع الخليجي، لأنه ينقل الخطاب إلى مستويات «التهديد الوجودي» خاصة إزاء إيران، وإنزال خطاب بمثل هذه الوطأة في قلب النقاش التسويغي يهدف بطبيعة الحال إلى إسكات المعارضين، ولجم أي مقاومة شعبية داخلية أو خارجية، لكنه يظل بحاجة إلى مواجهة وتفكيك عميقين وضروريين.

هل ما زالت فلسطين قضية العرب المركزية؟

إبراهيم فريحات*

منذ صدور وعد بلفور 1917 وحتى انطلاق ثورات الربيع العربي حافظت القضية الفلسطينية على موقع متقدم في قائمة الأولويات العربية إن لم تكن على رأسها، ولكن ليس دوماً. ففي محطات عربية مفصلية تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية لحساب القضايا الوطنية (مثل الحرب العراقية- الإيرانية والاحتلال العراقي للكويت) ولكن ما لبث ان عاود اعتبار فلسطين أولوية أو بلغة أخرى قضيته «المركزية». يكاد يجمع المراقبون على أن القضية الفلسطينية لم تأخذ الاهتمام العربي الأول في فترة الربيع العربي، والتي طالت هذه المرة، ومرة أخرى تطفو القضايا الوطنية على حساب القضايا القومية برمتها وليس فقط القضية الفلسطينية. وهذا يدعونا للتساؤل فيما اذا كانت القضية الفلسطينية ستعاود القفز الى رأس سلم الأولويات العربية بعد انتهاء أزمة الربيع العربي الراهنة أم أن تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية قد اصبح دائماً ولا عودة للماضي، واذا كان ذلك كذلك، فكيف يمكن للفلسطينيين تطوير استراتيجية جديدة لإدارة علاقاتهم مع «عمقهم الاستراتيجي» أي العالم العربي في ظل هذه التغيرات.

لنبدأ أولاً بجانب مفاهيمي حول المقصود ب «مركزية» القضية الفلسطينية حيث يلاحظ استخدام المفهوم بمعاني مختلفة ويتم توظيفه أحياناً لخدمة سرديات مختلفة، منها من ينادي عربيا بالتخلي عن «مركزية» القضية الفلسطينية وهنا يوظف مفهوم «المركزية» بمعنى «الأولوية» و «الولاء» للقضية على حساب القضايا الوطنية لهذه الدول. فمركزية القضية الفلسطينية حسب هؤلاء تعني «خيانة» لقضاياهم الوطنية التي يجب أن تحتل الأولوية القصوى كالتنمية الاقتصادية مثلاً وليس بلد آخر هو فلسطين. ولكن من المهم التوضيح هنا بأن المركزية لا تعني بأي حال من الأحوال تخلي المواطن العربي عن قضاياه الوطنية كالمطالبة بحقوقه بالحرية والكرامة والتنمية الاقتصادية وتقديم الولاء عوضاً عن ذلك للقضية الفلسطينية. إن مركزية القضية الفلسطينية تستوجب في الحقيقة على المواطن العربي أن يكون حراً مزدهراً في وطنه لا ضعيفاً مقهوراً والا تحول عبئاً على القضية الفلسطينية لا داعماً لعدالتها، فكيف لمواطن فاقد للحرية وللكرامة الإنسانية في وطنه هو أن يمنحها لفلسطين.

* أستاذ النزاعات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا.

فالمركزية بهذا الإطار إذاً تعني الالتزام العربي بحل عادل للقضية الفلسطينية وتوفير الدعم المطلوب بأشكاله المختلفة وذلك ضمن ما تسمح به أولوياتهم الوطنية دون أن يكون على حسابها. فحتى دولة مثل الجزائر التي يكاد لا يختلف فيها اثنان على مركزية القضية الفلسطينية فيها لا تعني المركزية هناك تقدمها على أولويات التنمية الشاملة والمستدامة والإصلاح السياسي والحكم الجيد والتداول السلمي للسلطة، بل على العكس تماماً فكما أسلفنا فإن نجاح الجزائر بتحقيق هذه الأولويات الوطنية يشكل التمثيل الحقيقي للقضية الفلسطينية ومركزيتها هناك.

وعليه، وللإجابة على التساؤل إن كانت القضية الفلسطينية ما زالت تمثل قضية العرب المركزية فإن ذلك يتطلب التفريق بين المستويين الرسمي والشعبي العربي. أولاً، مستوى النظام الرسمي العربي: يمكن رصد التغيرات التي أصابت بنية النظام الإقليمي العربي وموقفه من القضية الفلسطينية بالنظر الى أولاً مؤتمر الخرطوم عام 1967 والذي شكل حالة من الإجماع العربي على لاءاته الثلاث «لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات». ولكن ما لبث هذا الصوت العربي الواحد أن يتحول إلى معسكرين عام 1978 على أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد ليتشكل تجمع مضاد له متمثلاً بجبهة الصمود والتصدي التي قدمت نفسها بديلاً ل «الرجعية العربية» آنذاك. هذا الانقسام تحول لاحقاً وتحديداً بعد اتفاق أوسلو الى محور الاعتدال العربي مقابل ما سمي ب «محور المقاومة». ثم أخير يشهد النظام الإقليمي العربي تحولاً بنيوياً جديداً بحيث تنتقل إسرائيل لأول مرة من موقع العدو إلى موقع الحليف وضمن أجندة إقليمية متفق عليها تشترك فيها حتى الآن الإمارات والبحرين وربما السودان ودول أخرى. وهذا يعتبر خطوة متقدمة عن اتفاقات السلام المصرية والأردنية مع إسرائيل على اعتبار أن تلك الاتفاقيات مثلت «سلاماً بارداً» محصور بين الأنظمة ومنفصلاً عن الشعوب وذات أجندات ثنائية بينما يتم الحديث في حالة السلام الإماراتي-الإسرائيلي عن «سلام دافئ» يقوم على الشعوب، وذات أجندات إقليمية مثل مواجهة إيران وتركيا والإسلام السياسي وغير ذلك.

يوضح هذا التغير البنيوي في النظام الإقليمي العربي وانتقال إسرائيل من موقع «العدو للجميع» إلى «الحليف للبعض» أن قضية فلسطين لم تعد تحظى بالمركزية التي تميزت بها لدى هذا الفريق تاريخياً حيث حل محلها قضايا مركزية إقليمية أخرى غيرها. كذلك فمن غير المحتمل أن تعاود فلسطين الى موقع المركزية لدى هذه الأنظمة مرة أخرى كما كان يحدث في السابق عندما كان يتراجع موقع القضية على سلم الأولويات العربية الرسمية عندما تجتاحها أزمات كبيرة لتعاود إلى رأس سلم

الأولويات مرة أخرى لاحقاً. إذا نظرنا إلى التغيير الذي أصاب بنية النظام العربي منذ مؤتمر الخرطوم وحتى الآن، فإن منحنى التغيير يشير إلى أن موقع القضية يمكن أن يتراجع أكثر لدى بعض الأنظمة.

إمكانية عودة فلسطين إلى المركزية على هذا المستوى هو مرهون بالتغيير الجذري أي التغيير في بنية الأنظمة السياسية لدى هذه الدول مثل حدوث انقلابات أو انهيار أنظمة حكم أو انتصار ثورات مضادة مثل ثورات العربي الذي هدد ديمومة العديد من الأنظمة الاستبدادية، واحتماليات حدوث مثل هذه التغييرات البنيوية والجذرية تبقى ضئيلة في الوقت الراهن إذ لا يتوفر من المؤشرات السياسية التي يوحي بذلك. أيضاً من الضروري التنبيه، أن التغيير دوماً يحمل الاتجاهين الإيجابي والسلبي أي أن التغيير الإيجابي لصالح القضية الفلسطينية لن يكون مضموناً وقد يأتي ما هو أسوأ من الوضع الراهن، إذ يبقى ذلك خياراً وارداً.

ثانياً، المستوى الشعبي: يصعب الحديث في الوضع الراهن عن تراجع جوهري وكبير للقضية الفلسطينية على هذا المستوى برغم كل ما يتم الترويج له في الإعلام الرسمي وعلى وسائل التواصل الاجتماعي من قبل كتاب الأنظمة والمدافعين عن سياساتها. فقد أظهر استطلاع مؤشر الرأي العربي الذي يجريه المركز العربي أن أكثر من 85% من المستطلعة آرائهم من العرب يرفضون تطبيع بلادهم للعلاقات مع إسرائيل وأن 80 % من المستجيبين يرون أن السياسات الإسرائيلية تهدد أمن المنطقة. ويعود التمسك بمركزية القضية الفلسطينية على المستوى الشعبي لمجموعة من الأسباب أهمها ارتباط قضية فلسطين بعوامل مثل القومية والدين والهوية والثقافة العربية بشكل عام، وأيضاً قيم إنسانية كالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية وغيرها. أي أن ارتباط الكثير من العرب بالقضية الفلسطينية لا يتعلق برضاه عن القيادة الفلسطينية أو حتى عن الشعب الفلسطيني من عدمه ولكن لأن فلسطين تمثل لهم «أرض إسلامية» و «أرض الإسراء» بالنسبة لأصحاب التوجه الأيدلوجي الديني، وهي «أرض عربية» ومكون أساسي للهوية والثقافة العربية لأصحاب التوجه القومي، وهي قضية «عدالة وكرامة إنسانية» لأصحاب التوجه الإنساني، وخليط ما بين هذه الأسباب وغيرها أو جزء منها لآخرين. ولأن القضية الفلسطينية مرتبطة بهم وبهويتهم وثقافتهم، فالتراجع عن الرؤية المركزية لها يبقى صعباً، فلن يضيرهم مثلاً انقسام حركتي فتح وحماس أو أي من إخفاقات القيادة الفلسطينية الأخرى.

هذا ينقلنا الى سؤال آخر حول مدى أو درجة ارتباط الشعوب العربية بهويات دينية، قومية، ليبرالية، إنسانية وما إلى غير ذلك، والإجابة أن هناك تباين بدرجات الانتماء وتنوعها. فنجد هناك اتجاهات ذات انتماء

وطني شوفيني ضيق كثيراً ما يعبر عنه بشعارات مثل «الدولة أولاً» حيث يكون الانتماء فيه إلى الدولة الوطنية أولاً ويتم تصويره على أنه يتناقض مع الانتماء القومي العربي الأوسع، بما فيها القضية الفلسطينية. أيضاً، هناك اتجاهات غير منتمية لشيئ غير مصالحها الشخصية بغض النظر عن مكان وجودها، وهذه الفئة أيضاً يصعب شرح الجانب الهوياتي لها المرتبط بفلسطين الأرض والتاريخ. بالإضافة لذلك، فإن هناك اتجاه عربي ثالث قد ارتبطت هويته بظاهرة العولمة بجوانبها الاقتصادية والثقافية أكثر مما ارتبطت هويته بالتاريخ والإرث الثقافي والسياسي العربي. هذه الاتجاهات الثلاث - وربما آخرين - من الممكن جدا لها أن يتخلى جزء منهم عن القضية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال يهتم البعض منهم بالتسوق في محلات هارودز في لندن اهم له من التسوق في القدس العتيقة والصلاة في مسجدها الأقصى.

بناءاً على ما تقدم، فإن الفلسطينيين مطالبون بتبني استراتيجية جديدة لإدارة العلاقة مع العرب تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على الموقفين الرسمي والشعبي إذ أن الجمود الفلسطيني والتعامل مع القيادات العربية باعتبارها جمال عبد الناصر والملك فيصل والشيخ زايد، سيلقي بهم خارج المعادلة الإقليمية. ويمكن تلخيص سمات هكذا استراتيجية بالنقاط التالية:

اولاً: ضرورة ابتعاد القيادة الرسمية والحزبية الفلسطينية عن الصدام مع الأنظمة المطبعة مهما تمادت في هجومها على الجانب الفلسطيني، حيث أن معادلة الصراع تقوم على أنه حتى ولو تفوقت القيادة الفلسطينية على الجانب العربي في صدام كلامي محتمل فإن النتيجة الفعلية تقضي بخسارة الفلسطينيين لأسباب كثيرة أقلها أن معركة الفلسطينيين هي ليست مع العرب ولكن مع المشروع الكولونيالي الإسرائيلي الجاثم على أرضهم.

ثانياً: الابتعاد عن وضع العرب في مفاضلة عليهم أن يختاروا فيها بين قضاياهم الوطنية والقضية الفلسطينية. من المهم أن يعي الفلسطينيين أن للعرب ايضاً تحديات وأجندات وطنية وهي بحاجة إلى معالجات من نوع معين ليس لها علاقة بالقضية الفلسطينية. الأولويات غير ثابته وهي بتغير مستمر وما هو أولوية اليوم قد يصبح في آخر سلم الأولويات غداً. فعلى سبيل المثال كانت الأولوية القصوى للكويت في بداية التسعينيات تتمثل بالتحرير والخلاص من الاحتلال الصدامي، ورغم أن الموقف الرسمي الفلسطيني خذل الكويت آنذاك إلا أن فلسطين هي على رأس سلم أولويات السياسة الخارجية الكويتية. هذا يقودنا للاستنتاج بأن على الفلسطينيين أن ينظروا بعيون استراتيجية للعلاقة مع العرب

وموقع القضية الفلسطينية على قائمة أولوياتهم، وليست آنية يتم تحديدها بموقف محدد، وأن لا يستشيطوا غضباً إن تراجع موقع القضية الفلسطينية بعض الشيء اليوم.

ثالثاً: تأطير المشكلة مع الأنظمة العربية تأخذ أبعاداً إضافية لتلك التي تتحدث عن المواقف القومية والعروبية لتطال بشكل أساسي الموقف العربي من القدس والمسجد الأقصى وكنيسة القيامة، إذ أن هذه الرموز تأخذ بعداً هوياتياً يشترك فيه العرب والفلسطينيين. موافقة العرب على السيادة الرسمية الكاملة لإسرائيل على القدس يعتبر تنازلاً عن بعداً أساسياً بهويتهم العربية، وبالتالي فإن التمسك بالقدس هو من أجل القدس ومن أجل المحافظة على الهوية العربية، وليس من أجل «مساعدة الأشقاء الفلسطينيين». ليس سراً أن العقبة الكبرى التي تواجه إمكانية التسوية للصراع هي قضية القدس أولاً وأخيراً. ففي محادثات كامب ديفيد بين عرفات وباراك توصل الطرفان الى تفاهمات تقريباً حول كل تحديات الحل بما فيها قضية اللاجئين والاستيطان وغيرها، إلا أن الانهيار في المفاوضات جاء على أرضية الخلاف حول القدس، وفي مثل هكذا محادثات كان الفلسطينيون لا يمثلون أنفسهم فقط بل العالمين العربي والإسلامي.

تأطير المشكلة مع الأنظمة العربية على أنها ليست حول دعم العرب للشعب الفلسطيني من عدمه، ولكنها حول موقف العرب من القدس والمسجد الأقصى وكنيسة القيامة. وهذا هو جوهر الخلاف مع العرب، حين يبرر بعضهم التقارب مع إسرائيل بسبب «فشل القيادة الفلسطينية». نجاح أو فشل القيادة الفلسطينية هو موضوع آخر ليست له علاقة بموافقة بعض العرب على السيادة الرسمية الكاملة لإسرائيل على القدس، التي هي جزء من ثقافتهم العربية. وليس سرّاً أن العقبة الكبرى التي تواجه إمكانية التسوية للصراع هي قضية القدس أولاً وأخيراً. ففي محادثات كامب ديفيد بين عرفات وباراك، توصل الطرفان إلى تفاهمات تقريباً حول كل تحديات الحل، بما فيها قضيتا اللاجئين والاستيطان وغيرهما، إلا أن الانهيار في المفاوضات جاء على أرضية الخلاف حول القدس، وفي مثل هكذا محادثات، كان الفلسطينيون لا يمثلون أنفسهم فقط، بل العالمين العربي والإسلامي.

رابعاً: القيادة الفلسطينية بحاجة إلى تطوير خطاب جديد في تعاملها تحديداً مع الأنظمة العربية في دول الخليج العربي، والتي كحقيقة موضوعية غيرت جميع قياداتها التاريخية واستلمت قيادة شابة لم تعايش جيل الملك فيصل والشيخ زايد رحمهما الله. التنشئة السياسية للقيادة الخليجية الشابة تختلف كثيراً عن الأدلجة القومية التي مر بها جيل القيادة السابق. يمكن اعتبار التنشئة السياسية هذه بأقرب ما

تكون إلى كونها وطنية ذات بعد دولي. بلا شك، فما زال البعد القومي يحتل حيزاً مهماً لدى بعض القيادات الشابة العربية، ولكن تواجد إلى جانبه اليوم قيم أخرى إنسانية مثل العدالة والحرية والكرامة الإنسانية يمكن للفلسطينيين أن يبنوا جسوراً مع العرب على أرضيتها. تبلور الهوية الإنسانية أصبح يشكل فضاء جديد للفلسطينيين لصياغة أطر عمل مشتركة مع العرب وغيرهم.

خامساً: الفلسطينيون أخذوا «شرعية القضية الفلسطينية» و«قدسيتها» كحقيقة تدافع عن نفسها بنفسها، وهذا فهم مغلوط لأثر العدالة على السياسة الدولية. هناك حاجة لانخراط فلسطيني مع الخليج العربي بمستوياته الرسمية وغيرها للدفاع عن عدالة القضية وقدسيتها وتشابكها، ليس فقط مع المصلحة الخليجية، ولكن مع هويتها أيضاً.

سادساً: بدون شك فإن الإحباط الفلسطيني من التطبيع العربي له ما يبرره، ولكن بنهاية المطاف فإن هناك مستجدات في السياسة الدولية يجب التعامل معها. التطبيع العربي مع إسرائيل سيخلق مجالات جديدة بالإمكان استغلالها لممارسة ضغوط على إسرائيل وعلى الجانب الفلسطيني الاهتمام بها لتفعيل الضغط على إسرائيل بأشكاله الجديدة. بدون شك فإن سلاح المقاطعة يبقى الأكثر فاعلية ضد النظام الكولونيالي الإسرائيلي في فلسطين خصوصاً في مرحلة بدأ هذا السلاح يتعاظم في مناطق كثيرة من العالم. ولكن وبما أن التطبيع الخليجي قد حدث فلا بد من أقلمة أشكال الضغط لتتناسب والمرحلة الجديدة والمهم أن لا تترك إسرائيل تستأثر بالخليج في المرحلة الجديدة.

أخيراً، يجب على القيادة الفلسطينية أن تتعامل مع توقف الدعم العربي كحقيقة واقعة يوماً ما عاجلاً أم آجلاً وتبدأ بتطوير استراتيجيات للاعتماد على ذاتها، لا تنتظر حتى تقع «الفأس بالرأس» ولتأخذ العبرة من عدوها حيث قامت إسرائيل وبرغم الرعاية الغربية غير المحدودة لمشروعها الكولونيالي في فلسطين بتطوير قدراتها الذاتية وسعت لامتلاك قدرات نووية منذ الستينيات حتى لا يكون مشروعها الصهيوني في فلسطين عرضة للتغيرات في نتائج العملية الانتخابية في واشنطن ولندن. من الخطأ القاتل تعاطي القيادة الفلسطينية مع الدعم العربي سواء في الخليج أو غيره على أنه حقيقة ثابتة. لقد سعت القيادة الفلسطينية تاريخياً على أن يكون القرار الوطني الفلسطيني مستقل، وهذا جيد، ولكن يأتي مع الاستقلالية مسؤولية كبيرة وعليها أن تتحمل هذه المسؤولية، وذلك بتطوير قدراتها الذاتية حتى لا يصبح المشروع الوطني عرضة لتغيرات رؤى وقيادات عواصم عربية مختلفة.

أبعاد الاختراق الصهيوني: جدران جديدة ومظالم وآفاق

شفيق ناظم الغبرا*

ولد الاتفاقان الإماراتي والبحريني- الإسرائيلي، بلا حوار مع شعوب الإقليم العربي ونخبه الثقافية والسياسية، ولم يقع حوار ضمن الإمارات وشعبها وبين قادة الإمارات كالشارقة وعجمان وغيرهما، كما لم يقع أي حوار مع شعب البحرين، كما لم يقع حوار ضمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست. لقد خلق الاتفاق الإماراتي والبحريني- الإسرائيلي فرحة في إسرائيل وألماً في فلسطين والعالم العربي. لقد خلق الاتفاق بنفس الوقت روحاً جديدة للمقاومة، بل يجب أن يخلق هزة كبيرة تدفع الوضع الفلسطيني لإبداع إستراتيجيات جديدة لمواجهة الأبارتهايد الإسرائيلي الجاثم على أرض فلسطين.

الاتفاق نموذج للتفاهم بين دولة قوية عنصرية تعادي أماني الشعوب العربية وتعادي الشرعية الدولية، وبين دولة عربية أو أكثر أصبح بعضها بحاجة للحماية في ظل امتلاكها لمشاريع وأحلام إقليمية لا تتناسب وقدراتها. وكما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، «هذا اتفاق حميم سيشمل كل المؤسسات والوزارات الإسرائيلية، وسيأتي بمليارات الدولارات من المرابح لإسرائيل».

من مشكلات الاتفاق أنه تم مع واحدة من أسوأ الإدارات الأميركية تجاه القضية الفلسطينية. فقد نقلت إدارة ترمب السفارة الأميركية للقدس ودعمت الاستيطان في فلسطين، كما أوقفت المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، وهي بحدود 840 مليون دولار سنويّاً، كما أوقفت دعم الأونروا بحدود 350 مليون دولار سنويّاً، إضافة لإغلاق السفارة الفلسطينية في واشنطن. هذه الإدارة هي الأولى في الولايات المتحدة التي ألغت التمايز الرفيع بين الموقفين الأميركي والإسرائيلي اليميني تجاه القضية الفلسطينية. وقد تفاخر الرئيس الأميركي دونالد ترمب بكل هذه القرارات أمام اللوبي الصهيوني، كما تفاخر بأنه سيسحب الأموال من الدّول العربية الغنية لقاء الحماية. هذه الإدارة من أكثر الإدارات عنصرية تجاه العالم الإسلامي، بل وتجاه العالم.

ويختلف الاتفاق عن كل الاتفاقات التي سبقته. فكل اتفاق سابق قامت به مصر والأردن والفلسطينيون، تم باسم تغيير الموقف الإسرائيلي لصالح عودة القدس وتحرير الأرض وإقامة دولة فلسطينية وحق العودة، أما هذا الاتفاق، فيتحدث عن علاقة تحالف في ظل الأبارتهايد الصهيوني والاحتلال والتهويد وتغيير معالم

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

القدس العربية. إن الفائدة الإسرائيلية الأهم من الاتفاق تتلخص ببناء علاقة إستراتيجية مع دولة عربية بعيدة عن حدود الكيان الصهيوني.

لم تكن الإمارات العربية المتحدة أو البحرين مضطرتين لهذا الاتفاق، كما أنني لا أجد تفسيراً لمقاطعة الإمارات للسلطة الفلسطينية (الشديدة الاعتدال)، فكما وصف د. صائب عريقات في مقابلة تلفزيونية: هذه المقاطعة تمت منذ 2014. لقد قاطعت الإمارات كلاًّ من حماس، والسلطة الفلسطينية المتمثلة بحركة فتح، ما يوضح طبيعة التوجه الذي يساير التوجهات الأميركية والصهيونية.

لكن من جهة أخرى، فإن قيام الإمارات، وفق الاتفاق، بالاستثمار في إسرائيل، يطرح الكثير من التساؤلات. فهل تستثمر الإمارات مثلاً في المستوطنات، أم في تكنولوجيا التجسس وتكنولوجيا إسرائيلية تستخدم لتهويد المناطق الفلسطينية والقدس؟ أم سيتم استخدام ذلك الاستثمار في المواجهة مع إيران؟ إن أي استثمار في إسرائيل القائمة على الفصل العنصري والاحتلال الدائم وتهويد القدس والأرض وحصار غزة هو استثمار لصالح الصهيونية. وذلك بحد ذاته تخلٍّ عن المبادرة العربية التي اشترطت العدالة والانسحاب الشامل والقدس والدولة الفلسطينية كثمن للتطبيع.

في نفس الوقت، يجب ألا ينجر الشعب الفلسطيني لصراع بلا سقف مع كل من الإمارات والبحرين. ويجب عدم الانجرار لخطابات تعادي أيّاً من الشعوب العربية، كل الشعوب العربية باستثناء الذباب الإلكتروني[1] ضد التطبيع، بما فيها شعبا البحرين والإمارات. ومن الضروري إدانة الاتفاق وتبيان مخاطره وتوضيح الحقائق، دون الانجرار لمعركة جانبية تصب لصالح الصهيونية. إن الرد المنظم على الظلم والاحتلال وعلى الاتفاق يتطلب توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية وإعادة الزخم لمقاومة الأبارتهايد الإسرائيلي على كل صعيد. ربما فات الإمارات والبحرين أن الاتفاق تم توقيعه عشية الذكرى السنوية لمجازر صبرا وشاتيلا، لكني لا أعتقد أن ذلك فات رئيس الوزراء الإسرائيلي المهووس بالرمزية وإخضاع العرب وفرض الاستسلام عليهم.

القراءة الخاطئة والاتفاق

الاتفاقات الجديدة التي وقعتها الإمارات والبحرين نتاج قراءة خاطئة. القراءة الخاطئة ليست شيئاً جديداً في التاريخ العالمي. ألم يخطئ تشمبرلين رئيس الوزراء البريطاني ورئيس الوزراء الفرنسي إدوارد دالاديه، عندما اتفقا مع هتلر صاحب أقوى جيش في أوروبا على تسليم تشيكوسلوفاكيا لجيشه. ستتفاجأ بريطانيا وفرنسا

1 الذباب الإلكتروني مصطلح يطلق على مجموعات تعمل بتعليمات سياسية وأمنية لترويج أفكار واتجاهات محددة على وسائل التواصل الاجتماعي.

بهجوم هتلر واحتلاله لبولندا في أيلول (سبتمبر) عام 1939. لقد فَجَّرَ ذلِك الحَدَث الحَرب العالميّة الثانِية. لقد أخطأ أيضاً ستالين عندما عقد اتفاق عدم اعتداء مع هتلر في آب (أغسطس) 1939 لِيفاجأ بالهجوم النازي البري والشامل لاحتلال وتدمير الاتحاد السوفييتي في حزيران (يونيو) 1941.

في التاريخ العربي الحديث ومنذ حرب 1948، سنجد أن العرب الذين اعتمدوا على التفاهم مع إسرائيل كانوا في لحظة عجز وخوف من المستقبل وكانوا بنفس الوقت يسعون لمشروع أكبر من قدراتهم. لنبدأ بالملك عبد الله الأول ملك الأردن في فترة النكبة، فقد تفاوض مع الصهيونية ومع إسرائيل وحقق له ذلك التفاوض مكاسب، كما أنه حلم بتوحيد بلاد الشام تحت قيادته، لكن تلك الأحداث أدت لاغتياله عام 1951. ورغم التقارب بين إسرائيل والأردن في الخمسينيات، إلا أن ذلك لم يمنع إسرائيل من تهديد الأردن باحتلال الضفة الغربية والوصول للعاصمة عمان. إنّ العلاقة شبه الإيجابية مع الأردن لم تمنع إسرائيل من احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية التي أصبحت منذ حرب 1948 تحت الحكم الأردني. ورغم السعي السلمي الدائم للأردن، إلا أن إسرائيل تهدد الأردن من خلال سعيها لإلغاء الدور الأردني في المسجد الأقصى والمقدسات، ثم من خلال تهديدها الأردن بموجات جديدة من اللاجئين.

لو نظرنا لمبادرة الرئيس المصري أنور السادات عام 1977، لوجدنا أنه ذهب لإسرائيل ضمن تناقض بين الخوف على مصر، وبين الشعور بأن هذا بداية الحل النهائي للقضية الفلسطينية. لكن السادات سيكتشف أنه حقق بعضاً مما يريده، لكن إسرائيل وضعته في كماشة المساعدات العسكرية الأميركية والقيود على حركة الجيش المصري في سيناء. وقد اغتيل الرئيس السادات عام 1981، كما تحول السلام المصري الإسرائيلي لسلام بارد.

أما حزبا الكتائب والأحرار اللبنانيان، فقد تعاملا مع إسرائيل في الحرب الأهلية اللبنانية 1975 ليكتشفا طبيعة مشروعها. لم يكن حزب الكتائب حزباً عميلاً لإسرائيل، لكنه فضل أن يأتي بإسرائيل لإنهاء سيطرة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها المعارضة الوطنية اللبنانية على أجزاء أساسية من لبنان. وكان حزب الكتائب قد استدعى سوريا أثناء الحرب، لكنه سيستدعي إسرائيل لإخراجها.

وبالفعل، شَنَّت إسرائيل حَرباً كُبرى على لبنان عام 1982، كما دخلت بيروت بعد حصار طويل، وقد شنت تلك الحرب مستغلة ضعف مصر واتفاق كامب ديفيد في العام 1978. في تلك الحرب، أخرجت إسرائيل منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت نحو تونس، ودمرت مرحليّاً النفوذ السوري في لبنان. لكن الحرب في لبنان لم تتوقف، إذ تم اغتيال بشير الجميل عام 1982، وهو الرئيس المنتخب في ظل الاحتلال الإسرائيلي، بعد رفضه بفترة صغيرة من عقد اتفاق سلام مع إسرائيل، وفي المقابل،

برزت مقاومة حزب الله التي انتهت بطرد إسرائيل عام 2000 من كل لبنان، وصولاً لحدوده الجنوبية.

وفي المقابل، فإن اتفاق أوسلو الموقع عام 1993 بين قيادات منظمة التحرير وإسرائيل لم يمنع إسرائيل من استمرار الاستيطان وتهويد القدس والاضطهاد اليومي للفلسطينيين. فالحركة الصهيونية، وخاصة بثوبها اليميني، أرادت إلغاء اوسلو والسعي لتهويد الضفة الغربية والقدس، وكانت البداية اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين الذي وقع الاتفاق. وقد قام بالاغتيال متطرف يميني إسرائيلي في العام 1995. لقد وصل اتفاق أوسلو لموت طبيعي بسبب السياسات الإسرائيلية.

النموذج الكويتي في التعامل مع التطبيع

لنأخذ مثلاً النموذج الكويتي الذي لم يجد نفسه مُضطَرّاً لِهذا النّوع مِن الاتفاقات. إن جوهر موقف الكويت هو استمرارها على مبادئ العدالة والشَرعِية الدّولية، وما أَجمَعَ عَليه العرب في المبادرة العربية عام 2002. إنّ مَوقِف الكويت يَنطلق أيضاً من كونها لا تملك حدوداً مع إسرائيل، وهي ليست دولة مواجهة، ولهذا، فهي غير مضطرة للتطبيع والتحالف مع الحركة الصهيونية. وفعلاً، ما حاجة الكويت لأجهزة التجسس الإسرائيلية، وما حاجتها لاستفزاز إيران في قلب الخليج، ثم لاستفزاز المجتمع الكويتي والعربي من المحيط للخليج؟ وما حاجتها للاستثمار في إسرائيل أو لجلب استثمارات إسرائيلية إليها؟ فمن بين كل أنواع التجارة والاستثمارات المتبادلة الخاصة بالكويت، ما هو الاضطرار للاستثمار مع الأبارتهايد الإسرائيلي؟

في نفس الوقت، ينطلق الموقف الكويتي من أنه لم يقع تطور في المشهد العربي الإسرائيلي يتطلب تطبيعاً، فلا إسرائيل انسحبت من الأراضي المحتلة، ولا هي رفعت الحصار عن غزة، ولا هي بنفس الوقت أوقفت الاستيطان والحفريات والتهويد في القدس، ولا نسفت الجدار العنصري الفاصل الذي أقيم على أراضٍ فلسطينية محتلة، كما أن إسرائيل لم تطلق سراح الأسرى، ولم تفتح صفحة جديدة مع الشعب الذي تحتل أراضيه ومع شعوب المنطقة. كل الذي تفعله إسرائيل أنها تتمادى في عدوانها، وتتمادى في احتلالها.

إن نظرة الكويت تجاه السياسة الإقليمية والخارجية تستند لثوابت تاريخية. فالكويت لم تحد عن استقلاليتها في التعامل مع إيران، ولم تقل يوماً إنها تريد عسكرة العلاقة معها، بل في كل مرة سعت لإبقاء الخليج منطقة خالية من النزاعات. كما أن للكويت علاقة قوية مع تركيا، ولديها انفتاح على التيارات السياسية في الداخل كالإخوان المسلمين والتيارات الدينية الشيعية. إنّ الاستقلالية الكويتية عَبّرَت عَن نفسها في أزمة حصار قطر، وكذلك في مؤتمر البحرين الاقتصادي الخاص

بصفقة القرن «ورشة السلام من أجل الازدهار» التي عقدت في المنامة في شهور حزيران (يونيو) 2019»، وذلك عندما قاطعت المؤتمر.

أبعاد أخرى للاتفاق

لقد فتحت الإمارات والبحرين الباب واسِعاً لسياسة مغامرة طَبعَت تَوجُهاتِهما في السنوات الأخيرة. فقد تورطت الإمارات في حرب اليمن، وفي مواجهة في ليبيا، كما حاولت التأثير على الانتخابات التونسية، بينما تخوض معركة اجتثاث ضد تيار الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي في الإقليم، والإمارات أيضاً في صراع مع إيران وصراع آخر مع تركيا. كما لعبت دوراً مفصليّاً في حصار قطر منذ 2017. كما أنها تفكر بأسلوب يذكر بالاستعمار القديم تجاه الإقليم العربي وتجاه مصر، ورغم وجود وزارة للسعادة، إلا أنها من أقل الدول اهتماماً بحقوق الإنسان، ومن أكبر موظِّفي الذباب الإلكتروني الذي يتهجم على كل القضايا العربية. كل هذا وضع الإمارات في إطار مشروع سياسي وأمني أدخلها ضمن سياسة ترمب وسياسات اليمين الصهيوني.

التوقيع بداية لعسكرة منطقة الخليج. وهذا يعني توتراً مُمكِناً مع إيران، وانقساماً خليجيّاً أكبر مما هو قائم الآن، وهو سيعني أيضاً مزيداً من التوتر التركي الإماراتي، كل هذه الأبعاد ستنعكس على منطقة الخليج بصورة أكبر. ففي المنطقة الآن قاعدة تركية سيتم تعزيزها بفضل إمكانية الوجود الإسرائيلي قربها، كما أن إيران ستجد أنها متناقضة مع الوجود الإسرائيلي الجديد في الإمارات. وبالفعل، فإن إسرائيل التي تواجه حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، والشعب الفلسطيني في كل الأرض، ستتواجه مع إيران عبر الإمارات. فهل أصبحت الإمارات دولة مواجهة؟ هكذا بجرة قلم، سعت دولة الاحتلال، العاجزة عن التفاهم مع ملايين الفلسطينيين القاطنين على الأرض، للتفاهم مع من يبعد عنها آلاف الكيلومترات! إن الرّد الأَبلَغ على هذا الاتفاق يتطلب إعادة اللحمة بين حركتي فتح وحماس، ويتطلب بنفس الوقت بناء وحدة فلسطينية عابرة لكل المؤسسات والقوى الشعبية الفلسطينية والفصائل. إن الرد على الاتفاق لن يكون ممكناً سوى بالنضال الوطني الشعبي على أرض فلسطين. يجب أن يكون الهدف الأساسي بناء حركة تحرر فلسطينية تقاوم الأبارتهايد الصهيوني وتشمل فلسطينيي الداخل والخارج، كما تشمل إعادة الحياة للتحالف مع الأحرار المؤمنين بالعدالة في العالم العربي والعالم.

الإستراتيجية الإسرائيلية

لقد تعلمت الصهيونية مبكراً أنها تستطيع فعل الكثير عبر الاعتماد على دولة كبرى، وعبر تفتيت الإقليم المحيط بها واستنزافه. من هنا، سعت إسرائيل منذ الخمسينيات لفتح الملفات حول تجنيد من يساعدها لإنشاء دولة مسيحية في

لبنان (هناك تصريحات ومواقف معلنة لبن غوريون مؤسس إسرائيل حول ذلك). إسرائيل شنت حرباً كبرى على مصر مع فرنسا وبريطانيا في العام 1956 لمجرد أن الرئيس عبد الناصر قام بتأميم قناة السويس، كان ناصر قد أرعب بن غوريون في إمكانية أن يقود وحدة للعرب.

لهذا، يجب أن نعرف أن التفتيت عقيدة أمنية أساسية للصهيونية. وذلك بالتحديد دفع العالم العربي منذ 1948 للعسكرة في كل من مصر وسوريا والعراق. والحركة الصهيونية تعتبر أن تناقضها مع الإقليمين العربي والإسلامي أساسي ولا يمكن حله بلا تثبيت ميزان يقوم أساساً على غالب ومغلوب وقوي وضعيف. إن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية مجندة لمنع العرب والمحيط الإسلامي من بناء قوة ذاتية حقيقية.

إن من يريد أن يفهم لماذا حلت الولايات المتحدة الجيش العراقي عام 2003، عليه ألا ينظر فقط للسياسة الأميركية، بل أن يتمعن بمتطلبات الصهيونية التي لعبت دورها في تدمير العراق. فقد تواجد في العام 2003 عند احتلال العراق خبراء يحملون الجنسية المزدوجة الأميركية الإسرائيلية. ومَن يريد أن ينتبه لماذا لم ينصر العالم سوريا منذ 2011، بينما نصر البوسنة ثم كوسوفو، فعليه أن يسأل عن موقف إسرائيل والصهيونية في العالم ودورها في ترك سوريا لحالة الموت والتشرد. ومن يريد أن يعي كيف تحول السلام مع الأردن ومع مصر لتهديد للمصريين والأردنيين، فعليه أن ينتبه لطريقة عمل الصهيونية وارتياحها لبقاء هاتين الدولتين معتمدتين على المساعدات العسكرية والاقتصاد. ومن يريد أن يرى بوضوح لماذا فشل اتفاق أوسلو في بناء السلام، فيجب أن يركز على معرفة أهداف الحركة الصهيونية وإسرائيل وطريقة تفاديها لتطبيق أهم بنود الاتفاق حول الأرض والاستيطان والقدس واللاجئين والعودة والحقوق، وغيرها من القضايا.

ولو عدنا للتاريخ الأبعد، فسنجد أن فكرة سد النهضة الذي بدأ يحاصر مصر مؤخراً كانت قد بدأت كفكرة إسرائيلية في الستينيات، وذلك بهدف تطويق مصر من خلال أثيوبيا. وقد سعت إسرائيل لضرب دول الخليج من خلال وسائل الإعلام الأميركية بعد حرب 1973، خاصة من خلال إثارة كل ما يتعلق بالأموال والنفط والمال العربي والمقاطعة. إن قيام الولايات المتحدة بفصل القوات بعد حرب 1973 وجَر مصر لكامب ديفيد عام 1979 استهدف تفكيك جبهة العرب التضامنية.

إن غزو العراق للكويت، كان حَدَثاً مفرِحاً للصهيونية ومرعباً لمنطقة الخليج ومواطني الكويت، ففي هذا الحال، كان لسان حال إسرائيل أن أعداءها سيتقاتلون. لقد أصبح همّ إسرائيل عام 1990 التشجيع على بناء حشد عسكري يؤدي لعمل عسكري يسهم في تحرير الكويت. لكن الأهم أن غزو الكويت يفتح الباب للقواعد الأميركية في الخليج. ففي تفكير الصهيونية، لم تكن الكويت هي أساس الموضوع.

بل كان فرض الانتشار في الخليج في ظل السيطرة الأميركية. ولو انسحب صدام حسين قبل الحرب، لفوت الفرصة على إسرائيل، لكنه ساهم بالأجندة الإسرائيلية. ذلك الفخ أدى لوضع العراق تحت عقوبات قاسية، ثم أدى لتدمير العراق في 2003. ولا يخفى على العرب أن أمن إسرائيل يسعى لإبقاء العرب مطوقين بتهم الإرهاب و«القاعدة» وتهم العنف. إن استغلال ما حصل منذ أيلول (سبتمبر) 2001 لم يكن بريئاً، فقد تم استغلال ما وقع للتعميم على كل المسلمين ومجتمعاتهم، وقد أدى ذلك لتهديد عدد من دول الخليج، وعلى الأخص المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال رفع قضايا وجرها لمحاكم وتهديدها بعقوبات. تلك سياسات مدروسة، ورصدت لها أموال طائلة من قبل حُلفاء الصّهيونية في كل مكان، والهَدَف الأساسي القبول بالتغلغل الصهيوني والإملاءات الأميركية وفقدان الاستقلال الحقيقي، بل إن الهدف الأبعد أن تأخذ إسرائيل مكان الولايات المتحدة في الدور الأمني وبناء النفوذ.

من يريد أن يربط بين الانقلاب في تركيا عام 2016 والدور الإسرائيلي، يستطيع أن يرى أن الهدف من ذلك الانقلاب كان إعادة تركيا للحظيرة وضمان سيطرة الجيش التركي المرتبط بحلف شمال الأطلسي (الناتو) على النظام التركي. إن تنامي العداء بين تركيا وإسرائيل منذ انتخاب رجب طيب أردوغان عام 2003 مرتبط بتمرد تركيا على المعادلات الغربية والأميركية السياسية والتسليحية، وهو بالتالي تمرد على الصهيونية وأمنها في الشرق الأوسط. إن نجاح تركيا في التصنيع العسكري المستقل وتغيير منظومات السلاح الصاروخي وبناء ميزان جديد للقوة في منطقة الشرق الأوسط هو أصل العداء لتركيا، وهو الأساس في فتح الكثير من الملفات على تركيا، ومنها الملف الكردي.

أما إيران، فالخوف الإسرائيلي من إيران مرتبط بقطيعة إيران مع النظام الدولي الغربي، وبقدرة إيران على تحمل العقوبات وبناء برامج مستقلة للتسلح. فالقوة العسكرية الإيرانية حوصرت بالأساس من قبل أكثر من إدارة أميركية. إن حصار إيران تم على الدوام بدعم إسرائيلي. كما أن نقض الاتفاق النووي الإيراني العالمي تم بسبب ضغوط إسرائيلية مارسها نتنياهو بفعالية على الولايات المتحدة.
ما يجب التنبه إليه أن التمدد الإيراني في الإقليم أضر بالكثير من العرب، وخاصة والأهم الثورة السورية، لكن ذلك التمدد ارتبط بنفس الوقت بصراع إيران لفك الحصار المطبق عليها. ليس هذا مجال تقييم السياسات الإيرانية، لكن الأهم أن نعي أن نية إعادة إيران لحظيرة تشبه تلك التي مثلها شاه إيران ما زال هدفاً أميركيّاً وإسرائيليّاً وصهيونيّاً، وهذا ما تعرفه إيران جيداً.

في الختام، فلسطين هي قلب المقاومة، وهي المكان الذي يكشف لنا طبيعة الصهيونية الاستيطانية الاستعمارية بصفتها قاعدة هدفها الأساسي التصادم

الوجودي مع أماني الإقليمين العربي والإسلامي في الحريات والحقوق والديمقراطية والتحرر. إنّ حل هذا الإشكال الوجودي يتطلب تحرير فلسطين من الصهيونية، وبالتحديد الأبارتهايد الإسرائيلي، كما يتطلب إستراتيجيات جديدة وانفتاحاً حقيقيّاً على إمكانيّات الشّعب الفلسطيني في الداخل والخارج. ولا بد من التَخلي عن الأنماط التقليدية في الكفاح. ولا بد أيضاً من وسائل تبني تحالفات جديدة، وتُقدّم نَماذج مُختلفة عبر الكفاح المدني بكل أشكاله. ولا بد من حراكات شعبية تحافظ على الحياة ومصالح الناس، بينما تسعى لتحصيل حقوقهم في الأرض والمكان والقدس وحق العودة والمساواة والعدالة. لا بد من فتح المساحة أمام حراك شعبي يجيد تقدير الموقف وينطلق من القاعدة الشعبية حيث الجامعات والمدن والقرى. وهذا يتطلب تجديد روح الحركة التحررية الفلسطينية وتجديد قدرتها على فرز قادة جدد تصنعهم تجارب جديدة.

إنّ الشّعب الفِلسطيني في مقدمة الصراع، بينما العالم العربي بكل شعوبه والعالم الإسلامي هم امتداد عضوي وطبيعي للمحنة الفلسطينية والصراع مع الصهيونية. لم ينتهِ التاريخ، ففصوله في طور التشكل.

مسارات الهرولة نحو التطبيع: "شرعنة" إسرائيل و"شيطنة" الفلسطينيين

عريب الرنتاوي*

ليس ثمة من «تطبيع جيد» وآخر سيئ، «تطبيع حلال» وآخر «حرام». التطبيع مرذول في مختلف أشكاله وتجلياته، فكيف حين يتعدى حدوده المعروفة لدى بعض الحكومات والأنظمة، فيصبح «حلفاً إستراتيجيّاً»، وليس مجرد علاقات طبيعية بين دولتين طبيعيتين.

ونقول إن التطبيع «مرذول» بكل أشكاله وصوره، لأن إسرائيل في الأصل دولة غير طبيعية، ليس بفعل عوامل نشأتها التاريخية على أنقاض شعب ومجتمع وكيان فحسب، بل لأنها دولة «الاحتلال الأخير» على سطح الكوكب، ودولة «الاستيطان الاقتلاعي - الإحلالي»، ودولة «العنصرية والتمييز العنصري بامتياز» التطبيع مع كيان محمّل بكل هذه «الوصمات»، يبدو عملاً «لا أخلاقيّاً»، فضلاً عن كونه تقطيعاً لروابط الأخوة القومية والدينية مع شعب يكافح لأزيد من مئة عام، من أجل حريته واستقلاله، فكيف حين تتجاوز حكومات وأنظمة عربية حد «التطبيع» لإرساء دعائم «حلف إستراتيجي» متعدد المجالات والأغراض؟

فيضٌ من المبررات المتهافتة، تدفق على ألسنة الناطقين، الرسميين وغير الرسميين باسم دول التطبيع. بعضهم برّر «هرولته» نحو إسرائيل برغبته في «تفتيح قنوات خلفية» لدعم الشعب الفلسطيني، وبعضهم تَستّر بادعاء زائف لم يَصمِد لساعات بأنّه نَجَحَ في عَرقلة مَشروع ضَم مَناطق واسِعة من الضفة الغربية، والبعض الآخر ما زال عند زعمه بأن اتفاقاته مع إسرائيل لا تتعارض مع مبادرة السلام العربية، وتخدم «حل الدولتين».

وعندما اكتشف «القوم» أن بضاعتهم غير رائجة، وأن أحداً من شعوبهم وشعوب المنطقة، لن يشتريها، قلبوا ظهر المجنّ للفلسطينيين، وأخذوا يقذفون القيادة الفلسطينية باتهامات «العجز» و«الشلل» و«تبديد الفرص» و«ابتزاز العالم العربي» المثقل بأولويات أخرى ضاغطة. لم يعد لدى هؤلاء من سبيل لتبرير أفعالهم المرفوضة من قبل ما يقرب من 90% من الرأي العام العربي، وفقاً لمختلف الاستطلاعات، سوى تبني الرواية والرؤية الإسرائيليتين لتاريخ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وسبل حله، فكانوا مثالاً للمهزوم الذي بات يكرر كالببغاء رواية المنتصر، وتلكم، بكل المقاييس، أبشع أنواع الهزائم وأكثرها «انسحاقاً».

* مدير مركز القدس للدراسات السياسية- عمان.

لم يقف الأمر بهؤلاء عند هذا الحد، بل ذهبوا لتقديم «جردات حساب» بكل قرش قدموه للشعب الفلسطيني طوال سنوات وعقود، وهي بمجملها تقل كثيراً عمّا قدمته دولٌ أوروبية للسلطة الفلسطينية، «من دون منّة ولا مزايدة»، وفي المقابل، لم يترددوا في قذف الاتهامات في وجه منتقديهم من دول الإقليم، واتهامها بالمتاجرة و«الشعاراتية الرخيصة»، لكأنهم لم يتخلفوا يوماً عن ساحات المعارك والحروب التي خاضها الشعب الفلسطيني والأمة العربية من أجل فلسطين!

والحقيقة التي يجهد «المطبّعون العرب» في إنكارها أو إخفائها، هي أن أحداً منهم لم يفعل ما فعل، «كرمى لعيون» الشعب الفلسطيني، أو رغبة في شق طريق جديد لتمكينه من حقوقه، فكل من سلك هذا الطريق، إنما صدر عن مصالح وحسابات، تخص أصلاً النظم والسلالات الحاكمة، وليست من بينها مطلقاً، حسابات ومصالح تتعلق بفلسطين، قضيةً وشعباً وحقوقاً.

دوافع التطبيع ودلالات التوقيت

في دلالة التوقيت، لا يمكن الفصل بين موجة التطبيع المتسارعة الأخيرة من جهة والانتخابات الرئاسية الأميركية من جهة ثانية. الرئيس دونالد ترامب، وفي ذروة حملته الانتخابية المتعثرة، تحت وطأة «الجائحة» و«الركود الاقتصادي العالمي»، كان بأمس الحاجة «لانتصارات» في السياسة الخارجية، يعوض بها خسائره في الداخل، أو على الأقل، يصرف بها أنظار الناخبين عن أدائه المرتبك لملفات الداخل، وهو في الوقت ذاته، أدرك -وإن متأخراً- أن سياسته الخارجية سجلت فشلاً ذريعاً في إدارة معظم، إن لم نقل جميع، الأزمات الدولية، من فنزويلا إلى كوريا الشمالية، ومن إيران إلى الشرق الأوسط، مروراً بالصين وروسيا.

عرفت إدارة ترامب كيف تضغط على عدد من الدول الضعيفة والأنظمة الهشة لابتزازها و«اعتصارها»، وكيف تلوّح بالعصا والجزرة في وجوه هؤلاء، ووجدت عدداً من الحكام الذين يريدون التعمية على صورهم كديكتاتوريين وفاسدين ومشعلي حروب وفتن، ومرتكبي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في اليمن وليبيا، وقبلها في سوريا والعراق، والظهور بمظهر «صنّاع السلام وأبطاله». وعرفت كيف تضغط على السودان المنكوب بثلاثين عاماً من «حكم الجنرالات المتأسلمين»، بورقة العقوبات الدولية المفروضة عليه واندراجه في قائمة «الدول الراعية للإرهاب». وعرفت كيف تستغل حاجة كوسوفو للاعتراف بها دولة مستقلة، في وجه الجارة «الطامعة»، صربيا، فأدرجت تطبيع العلاقة مع إسرائيل و«نقل سفاراتها للقدس» في عِداد الشروط المسبقة لإنجاز التطبيع المتعثر في علاقة الدولة الصغيرة بجارتها الكبيرة.

لم تتردد واشنطن في انتهاج مختلف تكتيكات «الضغط» و«الابتزاز» لاستدراج هذه الدول إلى «مستنقع التطبيع». كانت تدرك أن قادة البحرين والإمارات والسعودية، يَخشون عَودة الديمقراطيين بزعامة جو بايدن للبيت الأبيض، فطلبت إليهم المسارعة لتقديم كُل عون متاح لحملة الجمهوريين بزعامة دونالد ترامب. فإن عاد الرجلُ للبيت الأبيض، يكونون قد قدّموا لَهُ الخِدمة التي طلبها، وإن هبّت الرياح بما تشتهي سفن الديمقراطيين، قدموا أنفسهم كأصدقاء وحُلفاء لإسرائيل، وتِلكُم «تذكرة عبور» إلى الطبقة السياسية الأميركية على اختلاف مؤسساتها وتلاوينها، تكفي لإبعاد شبح «حقوق الإنسان» و «ملف جرائم الحرب المشتعلة في اليمن» عن جدول أعمال علاقاتهم الثنائية مع الولايات المتحدة.

توقيت هذه الموجة المتهافتة، لم يخدم ترامب وحده، بل وفّرَ خِدمة جَليلة لبنيامين نتنياهو، الذي تنتظره المحاكمة في عدد من الجنايات الكفيلة بإنهاء مستقبله السياسي والشخصي، ويواجه غضباً متصاعداً من خصومه في الداخل، ولم تفلح «جائحة كورونا» وقيودها الصعبة، في الحد منه أو احتوائه. لقد وفروا لنتنياهو مادة دعائية لمواجهة خصومه، بعد أن وجدوا أنفسهم معه ومع سيد البيت الأبيض، في قارب واحد.

ليست لتطبيع هؤلاء صلة بالقضية الفلسطينية من أي نوع، فهم لم يخوضوا حرباً واحدة ضد إسرائيل ليبرموا سلاماً معها، والإمارات والبحرين على وجه الخصوص، ليستا من «الدول المانحة» للسلطة الفلسطينية، أقله في السنوات العشر الأخيرة، وهما لا تحتفظان بأي ودّ ظاهر مع أي من الفصائل الفلسطينية، وتناصبان السلطة، كما حركة «حماس»، أشد العداء، بل ولا تتورعان عن التورط في مساعي «تخليق» قيادة فلسطينية بديلة ومطواعة. وهذا المسار، ليس وليد لحظته على أية حال، فهو سابق لإدارة ترامب وصفقة القرن، ولاحق لهما، كما تشير لذلك كافة الدلائل والشواهد.

إنهم يخشون «التمدد التركي والإيراني» في المنطقة، لملء الفراغ الناجم عن «غياب المشروع العربي»، الذي لعبت «الحقبة الخليجية» دوراً حاسماً في تهديم أركانه وتقويض حواضنه الكبرى، بيد أنهم لا يدركون أن واشنطن في طريقها للانكفاء عن المنطقة، وأن تركيا وإيران، هما القوتان الإقليميتان المؤهلتان لملء الفراغ الأميركي، وأن الأصل في بناء مشروع عربي قادر على مواجهة القوتين الإقليميتين، يمر حتماً من بوابة فلسطين، وفي مواجهة المشروع الصهيوني التوسعي.

يُخطِئ هؤلاء الحساب، إن هم ظنوا أن تل أبيب أو حتى واشنطن، بمقدورهما توفير الحماية لهذه الممالك الصغيرة، إن في مواجهة موجات الغضب

الشعبي الداخلي، أو في مواجهة تهديدات الإقليم. الولايات المتحدة الأميركية لم تستطع حماية وجودها في العراق وأفغانستان، وهي في طريقها للانسحاب «مثخنة» بالخسائر الجسيمة في المال والأرواح. ومن باب أولى أنها لن تتورط في حروب جديدة، دفاعاً عن ممالك متهالكة. والولايات المتحدة لم تتمكن من توفير الإسناد لحلفائها في حربهم على اليمن، التي كان مقرراً لـ«عاصفة الحزم» حسمها في بضعة أسابيع، وإذ بها تكاد تكمل عامها السادس، من دون أن تحقق أيّاً من أهدافها. والولايات المتحدة من قبل، لم تتمكن من حماية حلفائها الكبار، عندما هبّت رياح «الربيع العربي» في عواصمهم، فعصفت بهم وسط تأييد ضمني وصمت متواطئ من قبل واشنطن.

وثمة بواعث أخرى، تحفز حكومات وأنظمة عربية لتجريب الوصول إلى «شبكة الأمان» الأميركية عبر بوابة التطبيع مع إسرائيل. جنرالات السودان، جيشاً و«جنجويد»، الأكثر تهافتاً للتطبيع مع إسرائيل، لا يريدون فقط شطب اسم بلادهم من لائحة «الدول الراعية للإرهاب»، ولا الحصول على «حفنة من الدولارات» التي نعرف أن السودان بأمس الحاجة إليها، بل إنهم يبحثون عن ضمانات لتجاوز «المرحلة الانتقالية» والتعدي على «الوثيقة الدستورية»، لإعادة إنتاج تجربة عمر حسن البشير من جديد، والبقاء في السلطة لسنين طوال مقبلة، تشجعهم على ذلك أنظمة عربية سلالية وعسكرية أخرى، تقف الإمارات في صدارتها. ولذلك، لم تكن صدفة أن تلتئم آخر جولة تفاوضية أميركية- سودانية في أبو ظبي، وكان يمكن أن تتم في الخرطوم التي زارها مايك بومبيو. لكن واشنطن تريد إضافة الضغوط الإماراتية إلى «الابتزاز» الأميركي لدفع الخرطوم لتخطي ترددها وتثاقلها اللذين تمليهما معارضة الشعب السوداني وقواه الوطنية والمدنية للتطبيع.

وتجدر الإشارة إلى مصادر أخرى للقلق تدفع دولاً عربية للتفكير بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وهو من أسفٍ، قلق مبعثه السلوك المغامر والمهيمن لبعض الدول حيال بعضها البعض. فسلطنة عمان، ومنذ سنوات عدة، تخشى ميول التوسع والهيمنة الإماراتية، وهذا يحفزها، من بين عوامل أخرى، لتسريع مسار التطبيع مع إسرائيل. و«قضية الصحراء الغربية» يجري اللعب بها كورقة لابتزاز طرفيها: المغرب والجزائر، فتُعرض حيناً كجزرة لهذا الفريق، وسيف مسلط على رقبة ذاك.. واشنطن، إرضاءً لتل أبيب، واستتباعاً لقاعدة ترامب الانتخابية الإنجيلية المتصهينة، لا تدخر وسيلة دون أن تستغلها لتسريع مسارات التطبيع وإصباغ الشرعية على دولة الاحتلال والعنصرية، وقد وجدت في بعض العرب، رديفاً لها لإنجاز هذه المهمة.

أين من هنا؟

تبدلت مواقف بعض الدول العربية المؤثرة في المرحلة الراهنة، فلم يعد يعنيها وجود «نظام عربي» حتى وإن كان مفككاً وعاجزاً كجامعة الدول العربية، ولم تعد تعنيها قضية الإجماع العربي كما في مبادرة قمة بيروت، وهي تفاخر اليوم بإسقاط شعار ساد دوائر العمل العربي المشترك لأزيد من ربع قرن تقريباً: «نقبل بما يقبل به الفلسطينيون»، اليوم يفقد هذا الشعار «صلاحيته» بالنسبة لهذه الدول، ولسان حالها يقول تصريحاً وتلميحاً: نقبل بمخرجات التوافق الأميركي- الإسرائيلي، و«صفقة القرن» هي أول غيث هذا التوافق.

أما القفزة التالية المحتملة والمرجحة، فتتجلى في انتقال هذه الدول للقبول بما تقبل به إسرائيل، ولِم لا، طالما أنها أخذت تتبنى السرديات الدعائية الإسرائيلية بكاملها، وتطلق سهامها الطائشة ضد الشعب الفلسطيني، وتنضم إلى جهود ترامب ونتنياهو الرامية لعزل القيادة الفلسطينية ومحاصرتها.

وعلّق مارتن إنديك على التصريحات الأخيرة للأمير بندر بن سلطان بالقول: إن السعودية وبعض الدول العربية، لم تعد تكتفي بإدارة ظهرها للقيادة الفلسطينية، بل وتعمل على «سحقها»، وهنا نضيف: توطئة لتصفية قضيتها الوطنية، ذلك أن «أوراق اعتماد» أي من هؤلاء لدى تل أبيب وواشنطن، لن تكتمل من دون أن يكون لهم إسهام جاد ونشط في «شرعنة» إسرائيل و«شيطنة» الشعب الفلسطيني.

تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي المحتملة على القضية الفلسطينية

أيمن يوسف*

أعادت موجة التطبيع الأخيرة بين دول عربية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، سؤال اشتباكات وسياقات العلاقة بين الطرفين، إذ كان التطبيع يوماً يؤدي إلى وصمة ومساحة رفض شعبي على مستوى الشارع العربي، فيما ربطها المستوى السياسي العربي الرسمي بحل القضية الفلسطينية وفق محددات الشرعية الدولية، وهذا ما تم تأطيره في سياق المبادرة العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية وتبنتها الجامعة العربية في قمة بيروت عام 2002.

يقع التطبيع كمصطلح بين مساحتين متناقضتين، ويقوم على تحول الرفض إلى قبول وتقارب في سياقات النزاع غير الطبيعية، ورغم شروطه الموضوعية -منطقيّاً- التي تبدأ بحل النزاعات وتجفيف منابعها واقتلاع مسبباتها، وبعيداً عن ضرورة التكافؤ والتبادل في المنافع والتقارب رسميّاً وشعبيّاً، يقف السؤال الأخلاقي أمام الموجة الأخيرة من التطبيع التي شملت كلاً من الإمارات والبحرين والسودان، وهي دول لا تمتلك حدوداً ولا خطوط اشتباك ولا نزاعات ولا قضايا شائكة مع إسرائيل، قفزت عن كل التزاماتها وفق قرارات الجامعة العربية وروابطها الجامعة مع الشعب الفلسطيني المحتل الذي ما زال يناضل من أجل الاستقلال الوطني.

استخدم التطبيع أميركيّاً وإسرائيليّاً كورقة للمساومة السياسية، وقدمت مقاربة جديدة وغريبة تقوم على المنفعة باتجاه واحد، وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بقوله إن إسرائيل استبدلت مقاربة «الأرض مقابل السلام» التي أقرت في مرجعيتي مدريد 1991 وأوسلو 1993 بمقاربة «السلام مقابل السلام» بما يخدم تل أبيب بمليارات إماراتية بشكل أساسي على حد قول رئيس الوزراء الإسرائيلي. وهذا ما عزز من موقف الهجمة الإسرائيلية الكولونيالية الإحلالية وأوحى بسهولة الاعتراف الإقليمي الشامل بإسرائيل كجزء مركزي من المنطقة وتحالفاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، دولة يهودية تمتلك الحق بالإقصاء والفصل العنصري وانتهاك الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

* عضو هيئة تحرير مجلة شؤون فلسطينية ، استاذ حل النزاع في الجامعة العربية الامريكية – فلسطين

تأثرت الموجة الأخيرة من التطبيع بمقدمات مهدت لها وقادت إليها، وأهمها التحولات في الهياكل الاقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية خلال العقدين الأخيرين، إذ رسخت موجة النيوليبرالية المتصاعدة، وعززت الارتباط الدولي المعولم من موقع إسرائيل الدولي والإقليمي في مساحات امتيازها، وأهمها التكنولوجيا المتقدمة في المجالات الأمنية، والقدرة على الإسهام بالحروب عن بعد، وهذا ما شكل عامل جذب وقوة ناعمة جذبت العديد من الطامحين للاستفادة من هذه التكنولوجيا، ومنها الإمارات التي راكمت هذا التعاون حتى وصل للتطبيع الكامل. من هنا، يمكن فهم الرفض الفلسطيني الحاد لموجة التطبيع الأخيرة بناء على ثلاثة مرتكزات رئيسية: الأول شرعنة الاحتلال، والثاني عزل الحالة الفلسطينية وسرقة حلفائها، والثالث إسقاط المقاطعة العربية كورقة ضغط وقوة لصالح الفلسطينيين.

فيما يتعلق بشرعنة الاحتلال، حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي تسويق نجاحه بالوصول لاتفاق سلام مع الإمارات تحديداً كدليل على «شيطنة» الفلسطينيين لإسرائيل وعدم أهلية القيادة الفلسطينية للعب دور الشريك، فاكتسبت إسرائيل شرعية عربية، ولو محدودة، لممارساتها الكولونيالية، خاصة أنها عاشت عقوداً من العزلة الجغرافية والديموغرافية. ولم يمنع إعلان الإمارات أن هذا التطبيع جاء مقابل وقف الضم، نتنياهو، من تفنيد ذلك والتأكيد أن المعادلة قامت على «السلام مقابل السلام»، وهنا تسعى إسرائيل من خلال هذا التطبيع لتجاوز أزمة الاحتلال من خلال تعميق شبكة مصالحها وارتباطاتها الإقليمية من جهة، والتمركز كلاعب أساسي في معادلة الأمن الإقليمي، من خلال مواجهة إيران وفق هذه التحالفات المستجدة، وبالمحصلة، فإن تل أبيب تسعى لإعادة إنتاج صورتها الذهنية في العقل العربي من خلال أدواتها الدبلوماسية المباشرة والناعمة.

وهذا ما يقود للمرتكز الثاني المتمثل بعزل الحالة الفلسطينية وتصفية شبكة حلفائها، وما يدلل على ذلك فشل الجامعة العربية بالتأكيد على المبادرة العربية أو دعم الموقف الفلسطيني الرافض للتطبيع المنفرد، والاستقطاب الإعلامي والرسمي. ولا ينفصل هذا الواقع عن الجهد الإسرائيلي الدولي بمواجهة أدوات المقاومة الشعبية الفلسطينية، من خلال تجريم حركة المقاطعة وقوننة تكميم معاداة السامية في الولايات المتحدة والعديد من العواصم الأوروبية.

وهنا، تأمل إسرائيل أن يشكل اختراق موجة التطبيع الأخيرة، التي من اللافت أنها شملت الخرطوم عاصمة اللاءات الثلاث، أن يسقط الجدار الإقليمي المساند للحقوق الوطنية الفلسطينية والمناهض لإسرائيل كدولة احتلال إحلالي، فمع اتفاق أوسلو 1993، استطاعت تل أبيب إقامة علاقات دبلوماسية مع عشرات الدول المركزية خاصة في الشرق، التي أصبحت بعضها شريكة مركزية لتل أبيب اقتصاديّاً وسياسيّاً، مثل الهند والصين وروسيا وفيتنام وتايلند. وهنا، بقيت الجبهة العربية ورقة الضغط الأخيرة التي يمكن استخدامها كأداة ضغط وجذب لتل أبيب من أجل الإقرار بالحقوق الفلسطينية بالدولة والاستقلال، ومع اختراق وإسقاط هذه الورقة، يفقد الفلسطينيون آخر خطوط إسنادهم، وينتقلون إلى الاعتماد الإجباري على الذات في هكذا مواجهة غير متكافئة.

تتجه العديد من الدول العربية، ولا سيما دول الخليج العربية، لأسباب داخلية وخارجية مختلفة، إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وذلك قبل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، ما يعني وضع العربة أمام الحصان في مسرح الصراع مع دولة الاحتلال، وهذا يعني في بعض مضامينه وبعض تجلياته خلق مقاربة نظرية جديدة مفادها أن التطبيع والمصالحة عناوين المرحلة وليسا حلاًّ جذريّاً للصراع في ضوء عدم التوصل إلى حل شامل عبر جولات تفاوض امتدت على مدار سنوات طويلة. إن التطبيع والمصالحات التاريخية والتكيف مع الرواية الإسرائيلية تعني أيضاً التحول من حل الصراع Conflict Resolution إلى تحويل الصراع Conflict Transformation. وتعتقد هذه الأنظمة أن التطبيع مع إسرائيل يساعدها في حماية أمنها، وتقريبها من واشنطن، بغض النظر عن موقف الفلسطينيين وموقف شعوبها من هذا التطبيع، علماً أن الرأي العام العربي ما زال يرفض بأغلبية كبيرة الاعتراف بإسرائيل.

وعلى أرض الواقع، تراجع موقع القضية الفلسطينية على سلم أولويات العمل العربي المشترك في ظل أزمات الإقليم المتشعبة منذ عام 2011 واشتعال الثورات العربية وما أفرزته من حروب أهلية وأزمات نزوح وتحديات أمنية عابرة للحدود، وهذا ما أدى لإعادة إنتاج الأولويات القطرية في بعض الدول وإعادة قراءة تحالفاتها، خاصة مع وصول الرئيس الأميركي دونالد ترمب للبيت الأبيض وما أفرزه من سياسة مختلفة بالشرق الأوسط قامت على قاعدة «الصفقات»، وهذا ما عزز التخوف من أن التطبيع العربي مع إسرائيل يمكن أن يسهم في خلق تيار عربي قوي يعمل في

العلن، يضم أصواتاً وأوساطاً من المثقفين ورجال الأعمال، يتبنى التطبيع مع إسرائيل ويروج لأوهام السلام معها، ما يؤدي في نهاية المطاف لخلق بلبلة بين أوساط الطبقة الوسطى في الدول العربية ويسهم في تشويش مواقفها من القضية الفلسطينية، ومن التطبيع مع إسرائيل، حيث لوحظ تداخل الرواية الفلسطينية مع الخطوات الرسمية العربية الداعمة للتطبيع بشكل مقلق ومؤذٍ لمستقبل الصراع مع دولة الاحتلال. فلسطينياً، ينعكس التطبيع العربي مع إسرائيل بشكل مباشر ليس فقط على المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها، وإنما على حركات المقاومة العربية والتضامن العربي مع الفلسطينيين بسبب التضييق الرسمي عليها داخليّاً وخارجيّاً، ما يؤدي إلى قتل العديد من الأصوات الحرة التي تعاند هذا التوجه، ورغم ذلك، حفز التطبيع بمختلف مساراته ومظاهره وأشكاله وقاد لاستمرار صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته وإبداعه اليومي والميداني في مقاومة التطبيع والاستيطان والصفقات المشبوهة في الداخل الفلسطيني، وبسبب ذلك، انكشف الوجه الحقيقي لدولة الاحتلال خاصة أمام الشعوب العربية، حيث خبت دعوات السلام والتطبيع، ونشطت دعوات مقاومة التطبيع من جديد، ومن هنا، توجد إمكانية التضامن الفعلي شعبيّاً لاحتضان الرواية الوطنية الفلسطينية والدفاع عنها بشكل عابر للحدود وعابر للجسور، خاصة في الأوساط الشعبية وأوساط الطبقة الوسطى. ومن المفارقة الغريبة أن تراجع المقاطعة العربية الرسمية لدولة الاحتلال وبداية التطبيع معها لم يسهما في الصحوة الشعبية العربية والفلسطينية، وإنما واكبتهما موجة جديدة من حملات المقاطعة على مستوى العالم، بحيث قاد هذه الدعوات العديد من نشطاء المجتمع المدني الفلسطيني والحركات الاجتماعية والحقوقية وحملات العصيان المدني وسحب الاستثمارات، التي أصبح لها تواجد على مستوى العالم وفي مختلف الساحات والأطر الشعبية والمجتمعية.

إن التطبيع العربي في علاقته المباشرة مع مفهوم المقاومة يمكن أن يولد قدرة لدى الفلسطينيين للدخول في مواجهات تكتيكية مسلحة مصدرها غزة أو الضفة الغربية يكون هدفها فك حالة الاشتباك مع دولة الاحتلال وفك حالة الحصار على الفلسطينيين التي فرضتها المنظومة الإقليمية الجديدة، ومن أجل إحداث خلل في ميزان القوى على الأرض، وهنا أتوقع أن يكون هناك تعميق للمقاومة الشعبية الفلسطينية السلمية داخل

فلسطين وخارجها، بحيث تتبنى أدوات جديدة وإستراتيجيات مقاومة وعصيان مدني، بحيث تلتحم بشكل مباشر مع حركات المقاطعة والتضامن الدولي.

وهذا يدفعنا للقول إنه لا بد أن ندرك أن النظام الفلسطيني الذي برز بعد أوسلو راهن على المواقف العربية الرسمية من أجل إحقاق الحقوق والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في مختلف المراحل، لكن مع ازدياد الصراعات العربية- العربية والمنافسة البينية وغياب التنسيق بين الدول العربية وانشغال العديد منها بالثورات الداخلية والتغيرات المتسارعة في المشهدين الإقليمي والدولي، فضلاً عن هرولة العديد من الأنظمة لإرضاء الإدارة الأميركية من خلال إقامة علاقات بشتى الأشكال مع دولة الاحتلال؛ كل ذلك أدى إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، بل تعدى ذلك إلى تغيير بعض المواقف العربية من هذه القضية رغم الإعلانات الرسمية التي تقول إن فلسطين هي أولوية الشعوب والأنظمة، حيث يهدف كل ذلك إلى دفع الفلسطينيين لقبول الأمر الواقع والتعايش مع إسرائيل والتطبيع مع مقتضيات المرحلة الصعبة والحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية. كل ذلك إذا وضعناه في سياق التحليل الموزون سيسهم في إعادة تعريف المقاومة لنفسها بمختلف الأشكال والصور والمظاهر بعيداً عن الإحباطات العربية والخلل في موازين القوى مع دولة الاحتلال.

من غير المنصف ذكر كل ما سبق من تحليل وتعميق واستشراف من دون الالتفات إلى الساحة الفلسطينية الداخلية ومقتضيات المرحلة التي تمر بها القضية، والتي للأسف كانت الشماعة الأهم لدى بعض الأنظمة العربية في تبريرها لإقامة العلاقات العلنية والمباشرة مع دولة إسرائيل. نعتقد أن الموجة الحالية من التطبيع العربي مع دولة الاحتلال ستدفع الفلسطينيين، على الأقل تكتيكيّاً، لإتمام المصالحة ووأد الانقسام والذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية في الأشهر الستة القادمة، خاصة إذا نجح الفلسطينيون بالابتعاد عن التجاذبات الإقليمية وأصروا على مواقفهم الثابتة من حدود ومظاهر الحل مع دولة الاحتلال وعدم الانجرار وراء دعوات التطبيع التي تصدع وتصدح في الإقليم العربي. المخيف في هذا الشأن أن تبقى الدعوات الفلسطينية الداخلية تكتيكية ولا تأخذ طابع الإستراتيجية الشمولية بسبب تناقضات «فتح» و«حماس» وبسبب تناقضات محلية أخرى، فضلاً عن مخاطر الانجرار وراء الذهاب إلى تحالفات

إقليمية غير مدروسة، وعدم اللعب بشكل ذكي على مصالح وقوة تأثير هذه المحاور.

ومن هنا، ومن أجل أن يكون هناك بعد إستراتيجي في تعاطينا مع قضية التطبيع، لا بد أن يكون هناك ترميم للوضع الفلسطيني الداخلي وترتيب ظروف البيت وإنجاح المصالحة وإعادة الهيبة لمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني يضم كل الفصائل والاتجاهات والنقابات في الوطن والشتات، ويكون مظلة لحركات التضامن العربية والدولية، كما أن الدبلوماسية الفلسطينية مطلوب منها أن تكون أكثر فاعلية في الوصول إلى كل الدول العربية وإقناعها بالرواية الفلسطينية وخلق تحالف رسمي وشعبي معها وإثبات أن إسرائيل هي العدو وهي الخطر على الأمن القومي العربي، وأن هدف إسرائيل اختراق المنطقة وليس وضع بذور سلام وتنمية حقيقية. أما على المستوى الشعبي، فلا بد أن يكون هناك تحرك فلسطيني على مستوى الدبلوماسية الشعبية للوصول إلى المثقفين والفنانين والجامعات وكل الأوساط الرسمية والشعبية، وأن يبتعد الفلسطيني عن المناكفات وحتى الإساءة لبعض الدول العربية، لأن هذه الإساءات يمكن أن تسهم في خلق نفور شعبي ليس فقط من الفلسطينيين، وإنما من قضيتهم العادلة، وهنا، لا بد لنا أن نلتفت إلى وسائل التواصل الاجتماعي والصحافة الرقمية والتكنولوجيا المتطورة لتعزيز الرواية الوطنية والهوية والثقافة الفلسطينية والوصول إلى كل الفلسطينيين في العالم وإلى الشعوب العربية، ليكونوا جزءاً من التحالف العالمي لنصرة الفلسطينيين.

وعلى الرغم من الطنين المزعج لنجاح التطبيع مع الدول العربية، لا سيما على المنصات الإعلامية الإسرائيلية، إلا أنه لا توجد لدى إسرائيل في الوقت الحالي إستراتيجية ورؤية واضحة حيال الصراع مع الفلسطينيين، وفي جوهره قضايا الوضع النهائي، لا سيما القدس واللاجئين والمستوطنات والمياه، ومستقبل الدولة السيادية الفلسطينية، كما أن إسرائيل ما زالت عاجزة عن إعادة تعريف هويتها ما بين اليهودية الخالصة والصهيونية المغلقة والديمقراطية الإثنية، خاصة في ظل وجود الفلسطينيين في الداخل، وفي ضوء مشروع صفقة القرن ورؤية بنيامين نتنياهو لضم أكثر من 40 % من الضفة الغربية، ما سيسهم في نهاية المطاف في تعزيز دولة الأبارتهايد ودولة الكانتونات للفلسطينيين. وفي كلتا الحالتين، ستكون هناك انعكاسات واضحة على موجات التطبيع، لا سيما أن القادة

الإسرائيليين يعتبرون الفلسطينيين أكبر عقبة أمام توسع دائرة السلام، وأن العالم العربي يجب أن يقوم بخطوات أحادية ليس لإقناع الفلسطينيين، وإنما لإجبارهم على العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل إخراج إسرائيل من خياراتها الإستراتيجية المحدودة، لا سيما في تعاملها مع الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية.

مقاطعة إسرائيل وليس تطبيع العلاقات.. هو الحل لتحقيق العدالة والحرية للفلسطينيين

محمد نزاري إسماعيل*

مقدمة

تم إطلاق حركة المقاطعة «بي دي أس» عام 2005 من قبل 170 نقابة فلسطينية وجمعيات مهنية وشبكات اللاجئين والمنظمات النسوية ولجان المقاومة الشعبية وهيئات المجتمع المدني الفلسطيني الأخرى. وهي مستوحاة من حركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وتدعو أصحاب الضمير في جميع أنحاء العالم للمشاركة في الجهود المبذولة لتشكيل ضغط سلمي على إسرائيل حتى تمتثل للقانون الدولي من خلال تلبية ثلاثة مطالب:

١. إنهاء احتلال واستعمار الأراضي العربية وتفكيك الجدار.

٢. الاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل بشكل كامل.

٣. احترام وحماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

تتوافق المطالب الثلاثة تماماً مع القانون الدولي. ويشكل رفض إسرائيل الامتثال للقانون الدولي فيما يتعلق بمعاملتها للشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية ظلماً صارخاً. لذلك، فإن أصحاب الضمير الرافضين لعدم المساواة والظلم ملزمون أخلاقيّاً بالتضامن مع النضال الفلسطيني من أجل الحرية والعدالة والمساواة.

ملامح جهود المقاطعة «بي دي أس»

تشكل حركة «بي دي أس» حركة شاملة لحقوق الإنسان، وهي حركة مناهضة للعنصرية تعارض من حيث المبدأ جميع أشكال التمييز، بما في ذلك معاداة السامية وكراهية الإسلام، وتحصل على الدعم من قبل

* مسؤول حملة المقاطعة الدولية في ماليزيا

حركة النقابات والكنائس والمنظمات غير الحكومية والحركات، حيث تمثل الملايين عبر القارات، وهناك حملات مقاطعة في المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتلعب الجماعات اليهودية التقدمية دوراً مهمّاً في حملة المقاطعة.

تمكنت حملة «بي دي أس» على مدار خمسة عشر عاماً منذ إنشائها ومن خلال حملاتها على مستوى القاعدة الشعبية من كسب قلوب وعقول المواطنين من العالم لاحتضان القضية الفلسطينية.

تنشط فروع حملة المقاطعة في جميع القارات وأينما تواجدت حملات ضد إسرائيل، وتشمل المقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية التي تتضمن إجراءات مستمرة من قبل الطلاب والنقابيين والحكومات المحلية.

استطاعت حركة المقاطعة أن تحدث تأثيراً حقيقيّاً وتتوغل في مناطق اعتقد الصهاينة سابقاً أنها «مناطق آمنة»، وأصبحت إسرائيل تشعر بضغط حقيقي، وهو ما يتضح من حقيقة أن وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية تم تكليفها بمهمة مكافحة حملة المقاطعة. وتعتبر دولة الفصل العنصري التي تعتمد بشكل كبير على تبييض وسائل الإعلام والتأثير على الرأي العام من أجل الإفلات من جرائمها، أن حركة «بي دي أس» تشكل تهديداً وجوديّاً، وتقوم بحشد آلياتها الدعائية الضخمة والممولة جيداً في الغرب من أجل الوقوف في وجه حملة المقاطعة، فإسرائيل والحركة الصهيونية لديها الكثير مما قد تخسره في الغرب، على عكس الفلسطينيين

كان اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة مشغولاً بمحاولة تجريم حركة عالمية تتبنى مناهضة العنصرية واللاعنف والعمل القانوني المباشر في جميع حملاتها. حقق اللوبي نجاحات في جعل الولايات الأميركية تمرر قوانين مناهضة للمقاطعة، تبدو كانتصارات في ظاهرها ولكنها ليست انتصارات حقيقية عندما يأخذ المرء في الحسبان مدى امتنان السياسيين الأميركيين للوبي الصهيوني للتمويل والصورة الإعلامية. على المستوى الشعبي، في حرم الجامعات والمجتمع المدني، لا تزال المعركة مستعرة، وكلما طال أمدها، ازداد عدد الأميركيين الواعين بمعاناة الفلسطينيين والظلم الذي يتعرضون له ومدى استعداد اللوبي الصهيوني والمتعاطفين معهم في يأسهم للدفاع عن الجرائم الإسرائيلية واستمرارها لإفساد المثل والمعتقدات الأساسية للمجتمع الأميركي، وذلك بصرف النظر عن

السيطرة على المسؤولين الحكوميين الأميركيين. ويجادل مقال من مجلة Harvard Law Review في شباط (فبراير) 2020 أنه إذا خضعت قوانين مناهضة «بي دي أس» التي أقرتها مختلف الهيئات التشريعية للولايات الأميركية لتدقيق المحكمة العليا الأميركية، فستجد هذه المحكمة أنها غير دستورية وتتعارض مع التعديل الأول للدستور الأميركي الذي يضمن حرية التعبير، وبذلك تطيح بتلك القوانين.

جهود التطبيع الإماراتية البحرينية

وقعت دولتا الإمارات العربية المتحدة والبحرين اتفاقيات لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في أيلول (سبتمبر). وتعتبر هذه الاتفاقية نكسة في وجه حملة المقاطعة ومناهضة التطبيع. ولكن في الواقع تظهر كأنها عائق أكثر وضوحاً من كونها حقيقة.

وليس من قبيل المصادفة أن الدول العربية التي تتودد إليها إسرائيل هي دول غير ديمقراطية لا تمنح حق الاقتراع العام لمواطنيها، ما يعني أن المجموعات الحاكمة في تلك البلدان قادرة على اتخاذ قرارات دون التشاور أو الاعتبار الواجب لمشاعر شعوبها.

تلاعبت إسرائيل ببراعة بمخاوف الطبقة الحاكمة في هذه الدول وعدم شعورها بالأمن كونها جاءت إلى سدة الحكم بطرق غير صندوق الاقتراع. استطاعت إسرائيل خداع هذه الأنظمة بجعلها تعتقد أن إقامة علاقات دبلوماسية معها سيعزز أمنها.

تم رسم تصور بأن شبح إيران يشكل تهديداً دائماً لاستقرار تلك المجموعة من الدول، وهذا ما بني بحذر وبراعة من قبل آلة الدعاية المتحالفة مع الصهاينة لنفس الغرض المذكور أعلاه. وهكذا، اتخذت أنظمة الخليج قراراً غريباً باحتضان إسرائيل التي لديها سجل تاريخي في مهاجمة جيرانها العرب عسكرياً عدة مرات دون أن يكون هناك استفزاز من تلك الدول لها.

كتب سفير دولة الإمارات في ماليزيا في محاولة لتبرير الخطوة التي اتخذتها بلاده بإنشاء علاقات مع إسرائيل لصحيفة ماليزية، وأحد الأسباب التي قدمها هو أنها ستساعد في جلب السلام ومنع الإسرائيليين من ضم المزيد من أراضي الضفة الغربية. وكان رد حملة المقاطعة في ماليزيا «بي دي أس ماليزيا» وأربع عشرة منظمة غير حكومية أخرى مقرها ماليزيا، رفض الادعاءات التي أدلى بها.

تعتبر إسرائيل أن حركة «بي دي أس» تشكل تهديداً وجوديّاً لمشروعها الاستعماري، رغم أن حركة المقاطعة لا تسيطر على جيش، ولا دبابات ولا صواريخ ولا قنابل ولا أسلحة على الإطلاق، وهذا ما يدل على أن الصهاينة فقدوا تماماً مساحة الجدل الفكري والأخلاقي في ظل افلاسهم الكامل في هذا المجال.

يستمر النضال من أجل «فلسطين حرة»، بغض النظر عن عدد أنظمة الخليج التي تريد احتضان دولة الفصل العنصري الصهيونية. إنه صراع نبيل، مدعوم بالكامل بمنظومة أخلاقية تسندها جميع القوانين الدولية المعروفة، والأهم من ذلك كله أنه في الجانب الصحيح من التاريخ. ولهذا لن تتراجع «بي دي أس» عن كونها جزءاً مهمّاً من هذا النضال.

السودان ومساعي التطبيع مع إسرائيل

حسن الحاج علي أحمد*

لفهم عمليّة التطبيع التي تتفاعل الآن بين السودان وإسرائيل، لا بد من الإلمام أولاً بالأوضاع الداخلية في السودان بعد الثّورة. فعقب نَجاح الثّورة السودانية في الإطاحة بنظام الرئيس عمر البشير في 11 نيسان (أبريل) 2019، برز التنافس بين المكونين: المدني المتمثل في تحالف قوى الحرية والتغيير (قحت)، والمجلس العسكري الذي تكوّن إثر قرار اللجنة الأمنية خلع الرئيس السابق عمر البشير. خلصت المفاوضات بين الجانبين، بوساطة من الاتحاد الأفريقي وأثيوبيا، للاتفاق على وثيقة دستورية وقيام نظام برلماني يقوده رئيس وزراء ومجلس للسيادة، يمثل رأس الدولة، ويتكون مجلس السيادة من ستة مدنيين وخمسة عسكريين.

يقود هذا التشكيل البلاد في فترة انتقالية مدتها 39 شهراً، يتسلّم فيها العسكريون رئاسة مجلس السيادة لمدة واحد وعشرين شهراً الأولى، بينما تكون للمدنيين الرئاسة في الثمانية عشر شهراً المتبقية من الفترة الانتقالية. وتختار (قحت) الوزراء ليصادق عليهم مجلس السيادة، ما عدا وزيري الدفاع والداخلية اللذين يعينهما المجلس العسكري. ويتكوّن الشق العسكري في مجلس السيادة من أربعة ضباط من القوات المسلحة وعضو خامس هو الفريق محمد حمدان دقلو (المشهور بحميدتي) قائد قوات الدعم السريع، ويشغل الآن نائب رئيس مجلس السيادة. وكانت قوات الدعم السريع في بداية عهدها ميليشيا أنشأها نظام الرئيس السابق عمر البشير لتجابه نشاط الحركات المسلحة في دارفور، وأطلق عليها في ذلك الوقت اسم «ميليشيا الجنجويد». ثم تطوّرت لاحقاً لتأخذ في عام 2016 اسم قوات الدعم السريع، وتكون جزءاً من القوات المسلحة. على الرغم من هذا التطوّر، إلا أن هذه القوات ظلت منفصلة وارتبطت اسميّاً فقط بالقوات المسلحة. تشارك قوات الدّعم السريع في الحرب في اليمن كقوات سودانية مشاركة ضمن التحالف العربي المناوئ للحوثيين.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم.

جابهت الحكومة السودانية الجديدة تحديات مختلفة. كان أكبرها تَردّي الأوضاع الاقتصادية. وكانت تؤمّل في أن الإطاحة بالنظام السابق ستدفع بقوى إقليمية ودولية للتعجيل بدعم التحوّل الجديد في البلاد. لكن تباين مواقف تلك القوى حيال ما يجري في السودان، حال دون ذلك. فمن هذه القوى من يريد إعادة ترتيب السودان بشكل جديد يخدم مصالحها، ومنها من يرغب في الدفع بفاعلين جدد ليكون لهم دور مؤثر في مستقبل البلاد. ومنها من يود استمرار الحكومة الجديدة في أداء أدوار إقليمية ودولية ورثتها عن النظام السابق والاصطفاف الكامل في تحالفات إقليمية.

كان التحالف السياسي الذي انبثق منه النظام الجديد متعدد الرؤى والتوجهات، فيما فرضت قضايا السياسة الداخلية والخارجية نفسها على هذا التحالف، وإحدى هذه القضايا توقف دعم خليجي بمبلغ 3 مليارات دولار وعدت به السعودية والإمارات بعد نجاح الثورة، واستلمت منه الحكومة الجديدة نحو 500 مليون دولار، ثُمّ توقفت الدولتان عن دفع بقية المبلغ في انتظار انجلاء مواقف الحكومة واستقرار توجهاتها السياسية. على الرغم من الوعود بالدعم التي جرى الإعلان عنها في مؤتمر دعم السودان الذي انعقد في برلين في حزيران (يونيو) 2020، وأصدقاء السودان الذي انعقد في الرياض في آب (أغسطس) 2020، إلا أن جل هذه الوعود لم تنفذ، لأنها جاءت مشروطة برفع الدعم عن سلع أهمها الخبز والوقود. وقرار رفع الدعم يتطلب اتفاقاً سياسيّاً بين مكونات التحالف السياسي الحاكم، حيث يجد معارضة من بعض أحزاب التحالف. في ظل هذا الوضع، تدنت قيمة الجنيه السوداني، وظل التضخم في تصاعد، حيث تخطت نسبته حاجز المئة في منتصف عام 2020، وفي أيلول (سبتمبر) 2020، تخطت حاجز المئتين.

أسهمت العقوبات المفروضة على السودان، بسبب وضعه في القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، في تعقيد وضعه الاقتصادي، ونُظر إلى إزالته من تلك القائمة باعتبارها خطوة مهمة نحو التعافي الاقتصادي. وكانَت الحُكومة السّابقة التي أطاحت بها الثورة قد عَمَدَت إلى الدّخول في مفاوضات طالت مع إدارات أميركية مختلفة حول إزالة اسم السودان من القائمة دون نجاح. لذا، رأت حُكومة الثّورَة الجَديدة أن تَجْعَل مَوضوع إزالة السّودان من القائمة على رأس أولوياتها.

راج فهم وسط سياسيين سودانيين أن إزالة اسم السودان من قائمة الإرهاب الأميركية تحتاج إلى قوى ومناصرين يضغطون على الإدارة الأميركية ودفعها للقيام بالإزالة. ولجأت الحكومة الجديدة للمملكة العربية السعودية ولدولة الإمارات العربية للمساعدة في هذا الصدد. وعلى الرغم من دعم الدولتين لهذا الاتجاه، إلا أن وتيرة السعي نحو الإزالة كانت بطيئة، واكتنفتها تعقيدات دفع تعويضات لأسر ضحايا تفجيرات الباخرة كول والسفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام[1]. في ظل هذه الظروف المتمثلة في تردي الأوضاع الاقتصادية وتأخر رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، برزت فكرة الاتصال المباشر، وعلى أعلى المستويات، مع إسرائيل والتطبيع معها لاحقاً، باعتبار ذلك الخيار الأسرع للضغط على الحكومة الأميركية لرفع السودان من قائمة الإرهاب.

في هذا السياق، جاء لقاء رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في أوغندا في 3 شباط (فبراير) 2020 بترتيب إقليمي وأميركي، وقد اضطلعت بدور مهم في ترتيب اللقاء نجوى قدح الدم، مستشارة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، وهي سودانية الأصل تحمل جواز سفر دبلوماسياً سودانياً بدرجة سفير، وقد منحها الرئيس السوداني السابق عمر البشير وساماً لدورها في تحسين العلاقات بين السودان وأوغندا. ولدورها في ترتيب اللقاء بين البرهان ونتنياهو، قررت الحكومة الإسرائيلية إرسال طائرة خاصة لنقلها من الخرطوم عندما أصيبت بفيروس كورونا لتتلقى العلاج في إسرائيل، لكنها توفيت قبل ذلك.

حسب تقرير للقناة 13 الإسرائيلية، يعد المحامي البريطاني الإسرائيلي، نيك كوفمان، الذي يدافع عن متهمين في محكمة الجنايات الدولية، الرسول الذي حمل رسالة من نتنياهو إلى البرهان في كانون الثاني (يناير) 2020 وعاد بردود إيجابية. وكشف نتنياهو عن اللقاء الذي حرص البرهان على

1 جرى في العام 1998 تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، وقتل في الهجومين اللذين نفذهما تنظيم القاعدة، أكثر من 200 شخص وأصيب الآلاف. وواجه السودان الاتهام بإمداد تنظيم القاعدة، وزعيمه آنذاك أسامة بن لادن، بالدعمين المادي والتقني. وفي العام 2000، تعرضت المدمرة الأميركية «يو إس إس كول»، لهجوم انتحاري من قبل تنظيم القاعدة في ساحل ميناء عدن جنوبي اليمن، ما أسفر عن مقتل 17 من طاقمها وجرح 39 آخرين. وفي أيار (مايو) 2020، أصدرت المحكمة العليا الأميركية حكماً يقضي بأن يدفع السودان تعويضات تأديبية لبعض ذوي ضحايا التفجيرات.

إبقائه طي الكتمان ليؤكد أن الحكومة السودانية كسرت الحاجز الأصعب في التطبيع، وهو اللقاء على أعلى المستويات بين البلدين، وتخلي السودان عن رفض التطبيع.

بعد لقاء أوغندا، أعلن المتحدث باسم مجلس الوزراء السوداني أن المجلس لا علم له باللّقاء، وينتظر توضيحات من رئيس مجلس السيادة بعد عودته. وقال البرهان إنه أخطر رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وقام بهذه الخطوة من واقع مسؤوليته بأهمية العمل الدؤوب لحفظ وصيانة الأمن الوطني. وقوبل اللقاء برفض من أحزاب سياسية مهمة في تحالف (قحت) الحاكم، مثل حزب الأمة القومي والحزب الشيوعي وحزب البعث، كما رفضته تيارات إسلامية مختلفة. وقبيل زيارة وزير الخارجية الأميركية بومبيو للخرطوم للضغط عليها للتطبيع مع إسرائيل، قرر المجلس المركزي لـ(قحت) أن يخطر رئيس الوزراء حمدوك وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أن أمر التطبيع مع إسرائيل ليس من مهام الحكومة الانتقالية، وهو ما فعله حمدوك.

على صعيد الشق العسكري، الذي يترأس مجلس السيادة، لم تتراجع الرغبة عنده في التطبيع. لذا غادر الفريق البرهان إلى أبو ظبي ليناقش مع مسؤولين أميركيين وإسرائيليين وإماراتيين صفقة التطبيع، وكان دافعه المقابل الاقتصادي الذي ستحصل عليه الحكومة السودانية مقابل التطبيع. وتشير تقارير صحافية إلى أن الخلاف بين الأطراف تركّز على جملة مبلغ الدعم الذي سيتلقاه السودان، حيث طلب البرهان نحو 3 مليارات دولار، غير أن الإمارات والولايات المتحدة تعهدتا بنحو 800 مليوناً، والتزمت إسرائيل بدفع نحو 10 ملايين دولار، نتيجة لذلك، لم تنجح مفاضات أبو ظبي. بعد ذلك، طالب رئيس الوزراء بفصل موضوع التطبيع عن موضوع رفع السودان من قائمة الإرهاب.

تضافرت عوامل مختلفة في بلورة موقف الحكومة السودانية من التطبيع على النحو التالي:

أولاً، تنوّع التحالف السياسي الذي يشكّل الحاضنة السياسية للحكومة والتباين بين المكونين العسكري والمدني. وقد مكّن هذا الوضع الذي يتسم بالسيولة قوى سياسية من رمي اللوم في السعي نحو التطبيع على أطراف أخرى بسبب وجود رفض شعبي للتطبيع. فوفقاً لاستطلاع للرأي قام به المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

فإن نحو 79% من السودانيين يرفضون التطبيع مع إسرائيل. كما أن المكون العسكري نفسه يتكون من شقين: الأول القوات المسلحة، والثاني قوات الدعم السريع، ولكل شق أهداف خاصة. وقد صرّح قائد قوات الدعم السريع الفريق دقلو بأنه يؤيد مساعي التطبيع. وترى جريدة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية أن هدف الفريق دقلو هو حماية الحكومتين الإسرائيلية والأميركية له من ملاحقة المحاكم بسبب الاتهامات التي وجهت لقواته بارتكاب جرائم حرب في دارفور.

ثانياً، طبيعة النظام السياسي الذي يحكم البلاد، وهو نظام برلماني. وكما هو معروف في هذا النظام، فإن رأس الدولة التنفيذي هو رئيس الوزراء، بينما يشكل مجلس السيادة في السودان، رأس الدولة الرمزي. ووفقاً للوثيقة الدستورية، تقع قضايا السياسة الخارجية ضمن اختصاصات مجلس الوزراء. وكان من الطبيعي أن يقود مساعي التطبيع أو يقف ضدها بوضوح رئيس الوزراء حمدوك. ويشير مسار الأحداث إلى أن رئيس الوزراء يضمر الموافقة على التطبيع، حيث لم يمانع من أن يقوم رئيس مجلس السيادة بالبت في قضية مهمة من قضايا السياسة الخارجية، التي هي من اختصاصه، وأعلن مجلس الوزراء أن التطبيع مع إسرائيل ليس من مهام الفترة الانتقالية، وهو موقف وسط يرضي كل مكونات الحكومة. ولمّا كان موضوع التطبيع مع إسرائيل يجد معارضة شعبية وداخل (قحت)، فإن رئيس الوزراء رضِي بتولي رئيس مجلس السيادة مهمة التطبيع، ليتحمّل بدلاً عنه عدم الرضا الشعبي من التطبيع. وفي الوقت ذاته، يكون الفريق البرهان قد وطّد بمساعيه نحو التطبيع تحالفاته الإقليمية ودعم احتمال استمراره في رئاسة مجلس السيادة.

ثالثاً، الطبيعة التكنوقراطية لبعض مكونات الحكم في السودان، فرئيس الوزراء عمل لفترة طويلة في منظمات دولية، ورئيس مجلس السيادة خدم لفترة طويلة في المؤسسة العسكرية. ومن تأثير البعد التكنوقراطي عدم الاكتراث كثيراً بالأبعاد القيمية والسياسية، والنظر للقضايا من باب المصلحة المادية الآنية المباشرة.

رابعاً، التعويل على الخارج، فعلى الرغم من تصريح رئيس الوزراء حمدوك بعد توليه المنصب أنه لا يعوّل كثيراً على العون الخارجي، إلا أن واقع الحال يشير إلى عكس ذلك، فمؤتمرات الدعم الخارجي في برلين والرياض، وتعهدات الدعم المختلفة، وضعف مردود المشروعات الداخلية مثل حملة

«القومة للسودان» التي ترمي لجلب الدعم المحلي؛ جعلت الحكومة أكثر اعتماداً على الخارج. كما أن تعجّل الحكومة برفع اسم السودان من قائمة الإرهاب جعلها أكثر عرضة للضغط عليها من إدارة ترامب. وهي تسعى لتحقيق مكاسب انتخابية.

يبقى السؤال المهم: ما مستقبل مساعي التطبيع بين السودان وإسرائيل؟

يتوقف مسار التطبيع على التوازن بين المكونين العسكري والمدني، وعلى التوازن داخل (قحت) بين المؤيدين للتطبيع والمعارضين له، وعلى كثافة الضغوط الخارجية وخاصة الإقليمية التي تسعى لتقديم خدمة لترامب. غير أن تردي الأوضاع الاقتصادية والانقسام داخل تحالف (قحت)، تحمل رئيس الوزراء حمدوك على ألا يدفع بعامل استقطاب جديد يفاقم الأوضاع ويعصف بالتوازنات الهشة القائمة.

تطبيع لن يُسقط عن كاهل إسرائيل حقوق الفلسطينيين

عمر شعبان*

رغم موجة التطبيع، والحديث عن أن القضية الفلسطينية لم تعد مركزية في أولويات للقيادة الرسمية العربية، ورغم توالي خطف الأضواء عن الفلسطينيين، إلا أن التاريخ لا يتعايش بسلام مع تفاهمات المدى القصير. أحداث كثيرة لامعة تظهر وسرعان ما تخفت، بينما يبقى المهم هو الواقع الحقيقي على الأرض.

لقد فقد الفلسطينيون ظَهيرهم القَومي لأول مَرّة عندما وقّعت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، ثم عادوا للواجهة بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993. وفقدوه بعد الانقسام الفلسطيني عام 2006- 2007، واستعادوه في الأمم المتحدة عام 2012، عندما حصلوا على عضو مراقب. ومثلما لم يبدد السلام مع مصر والأردن أحاسيس الإحباط واليأس لدى الفلسطينيين، لم يمنع المواجهة بأنواعها: العنيفة والناعمة، بين إسرائيل وفلسطين شعباً ونِظاماً سياسيّاً.

إن عملية التطبيع الجارية علناً حاليّاً، وسِرّاً في الماضي، لَيسَت دَليلاً عَلى أنّ المُشكِلة الفلسطينية لم تعد تهم الأنظمة والجمهور العربي؛ فالدول العربية، بما فيها تلك التي وقّعَت على اتفاقات مع إسرائيل، لم تتخلَ عن حل الدولتين، وهي تتكبّد عَناء التَشديد على ذلك في كل مناسبة. قد يكون اتفاق التطبيع أفقد الفلسطينيين الفيتو خاصتهم على علاقات الدول العربية مع إسرائيل، لكن هذا لا يعني أنه يمكن إنكار أن إسرائيل تحتل وتتحكم بحياة نحو 6 ملايين فلسطيني. كما أن تاريخ الرفض الفلسطيني للحلول التي لا تقوم على أسس الشرعية الدولية، لم يسجل استسلاماً للخطط والإملاءات الإسرائيلية الأميركية. كما أن الواقعية السياسية لا تعني الاستسلام للأمر الواقع، أو الاستمرار في الاعتماد على إستراتيجية وطنية بناء على وقائع الماضي أو الأيديولوجيا أو حسن نية الخصم، لأن السياسة لا تخضع للنوايا، بل لموازين القوى والمصالح وشبكة التحالفات المبنية عليهما.

المطلوب العودة لدراسة الواقع بشموليته، والتعامل مع الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والمجتمعية، وفي سياق البيئة الإقليمية والدولية، والاستفادة من مؤشرات ما هو ممكن ومتاح والتطوير والبناء عليه[1].

* كاتب وباحث في السياسة والإقتصاد- غزة.

مؤشرات يمكن أن يستفيد منها الفلسطينيون

لا يمكن التّقليل مِن خُطورة تَطبيع دول خليجية مع إسرائيل قبيل حل الموضوع الفلسطيني، لكن بنفس الوقت، يجب عدم تهويل الأمر، وكأن كل الأمة العربية تُطبِّع مع إسرائيل، لا سيما في ظل عدم وجود إحساس بالصدمة أو الانبهار لدى الجماهير من اتفاق التطبيع، حتى أن الجمهور الإسرائيلي نفسه يرفض السير مع رئيس حكومته في إصراره على أن يسوق اتفاقات التطبيع مع دولتين خليجيتين لم تحاربا إسرائيل يوماً ولا تجمعهما بها أي حدود مشتركة، كحدث تاريخي، ونوع من السلام لم يستطع أحد أسلافه أن يحققه.

كما أن مثل هذه الاتفاقيات، حتى وإن لحقت بها دول عربية أخرى، لن تؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء الصّراع الذي أصبح يقتصر فَقَط على الإسرائيليين والفلسطينيين، خصوصاً أن النزاع الإسرائيلي العربي قلت خطورته منذ خرجت مصر من دائرة الحرب، وتبخر تماماً منذ أن كشف «الربيع العربي» عن الهشاشة وعن غِياب الشّرعية العَميقة للأَنظِمة في المنطقة، التي وجهت طاقات صراعاتها من أجل البقاء[2].

عادت الدول العربية التي حافظت على علاقات دبلوماسية مع إسرائيل لتلعب دوراً في دعم المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وربما يكون من باب الدور المتوط بها، أو عدم إحراج علاقاتها أمام الشعوب، فمن يطمح بالوصول إلى علاقات سليمة وتطبيع كامل، يجب ألا يثير قضية الوجدان العربي.

لقد تعاونت مصر وإسرائيل منذ عام ونصف العام بشكل وثيق وسري للحفاظ على الهدنة بين إسرائيل وغزة. وتَعاونت الأردن في الماضي مع الولايات المتحدة لرسم معالم المفاوضات الدُبلوماسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي الآونة الأخيرة، لعب تحذير العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ضد ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية دوراً مهمّاً في إبعاد هذا الخيار عن الطاولة. وكان لدى إسرائيل ما تخسره مع الأردن، ولا تريد المخاطرة[3].

وربما هذا ينسحب على الإمارات في المستقبل، بعيداً عن الخلافات الحالية، فهو يشابه موقف الفلسطينيين إزاء اتفاق كامب ديفيد في حينه. الإمارات تمتلك موارد يمكن أن تقدم من خلالها حوافز مُهمة للسلطة الفلسطينية، وعلى وجه التحديد، قد يعني ذلك زيادة كبيرة في المساعدة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار في المؤسسات التي يمكن أن تصبح، مع تقدم المفاوضات، اللبنات الأساسية لدولة فلسطينية مستقبلية، خُصوصاً في حال دُفِنَت فكرة الضم التي يرفضها "جو بايدن» الرئيس الأميركي المنتخب، وهو ما يحافظ على احتمالات قيام دولتين. كما أنّه وعَلى المَدى الأقصر، يُعد أمراً ضروريّاً لاستعادة التعاون الأمني الإسرائيلي الفلسطيني الذي كان عنصر استقرار رئيسيّاً في الضفة الغربية لأكثر من عقد من الزمان[4].

قد يضعف اتفاق الإمارات من قدرة مصر والأردن على التأثير على الملف الفلسطيني، الذي كان يتطلب حضورهما فيه دائماً. فيما يتعلق بمصر في ملف غزة الذي يعتبر امتداداً لمفهوم الأمن القومي المصري من جهة سيناء، وفيما يتعلق بالأردن في ملف القدس والمقدسات. حتى الآن، لا تزال مصر والأردن تحظيان بدعم واشنطن ليس بفضل اتفاقية كامب ديفيد ووادي عربة فقط، بل الأهم من ذلك، علاقاتهما الخاصة مع إسرائيل التي أفادتهما كرافعة تأثير على سلوك إسرائيل في الضفة وفي غزة، وفي الأماكن المقدسة التي تقع تحت وصاية وإدارة الأردن، استناداً للاتفاقات معها. محللون في مصر يطرحون الآن بحذر التقدير الذي يقول إنّه كُلّما ازدادت الدّول التي ستنضم إلى دائرة أصدقاء إسرائيل، فسيقل تأثير مصر أمام إسرائيل وفي الشرق الأوسط العربي بشكل عام[5].

هناك مواقف ترفض التطبيع تبناها المثقفون العرب، وقالوا في بيان لهم «نتمنى ألا نخسرَ أي بلد عربي لصالح إسرائيل، وعلينا العمل لنعلن: «لا» كبيرة وواضحة، لا تشوبها شائبة ضدّ التطبيع باعتباره جريمة معلنة، وطعنة في خاصرة الشعوب العربية وقضيتِها[6].

لقد كان هناك دوماً دورٌ مؤثر للمثقفين المصريين والعرب بشكل عام تجاه القضية الفلسطينية، حيث أعطوا دافعاً للشعوب العربية للالتفاف حول الحقوق الفلسطينية، التي كانت تمثل حالة ثورية، لا سيما أن الحصول على تأييد ومساندة الجماهير العربية عامل أساسي للتعبئة العامة، التي تحول دون حياد القيادات السياسية ورؤساء الدول العربية عن أي مواقف تنتقص أو تبدي أي تراجع تجاه الحقوق الفلسطينية، إذ إنّهُم كانوا يعيدون تدوير المواضيع والخطابات التي يتوجهون بها للرأي العام التي يستقبلها وفق الآلام التي عانوا منها من هيمنة الاستعمار، وهم بذلك يعطون ثَباتاً لِهذه المشاعِر الجماعية تجاه القضّية الأولى عربيّاً.

في النهاية، لا يمكن إنكار أن اتفاق التطبيع دفع الفلسطينيين لأول مرة لاجتماع للإطار القيادي الموحد، على الرغم من أن المخرجات والفعل الفلسطيني ما زالت باهتةً. إنّ التصميم السياسي لكافة القوى الفلسطينية على العودة إلى الوحدة الوطنية، والتمترس وراء مواقف وإستراتيجية موحدة، بما يعطي احتراماً وشأناً ووزناً للفلسطينيين يجعل تجاوزهم صعباً، هو ما يؤثر على سير موجة التطبيع وأنماطها. إنّ موجة التطبيع الراهنة قد تتبلور إلى خطة عمل، تساعد إسرائيل على مواصلة مساعيها الرامية إلى إنهاء عزلتها الإقليمية، أو أنها ستغدو اتفاقاً مع الأنظمة العربية فقط، لا تنخرط فيه الشعوب، وتصبح اتفاقات التطبيع حبراً على ورق، حيث إن صلابة الموقف العربي تجاه التطبيع تتأثر بالموقف الفلسطيني تجاه الكيان الصهيوني، كما أنه إن همدت العزيمة السياسية لأي من الطرفين لأي سبب كان، فلن تتمكن، حتى أفضل الاتفاقات، من دفع عجلة السلام قدماً.

الهوامش

1 إبراهيم أبراش، الواقعية السياسية لا تعني الاستسلام للأمر الواقع، المرصد الوطني فلسطين والعالم، 1 تشرين أول (أكتوبر) 2020. https//:palnation.org

2 شلومو بن عامي، تاريخ سياسة وتناسب، هآرتس، ترجمة مركز الناطور للدراسات، 25 أيلول (سبتمبر) 2020. https//:natourcenters.com/

3 ديفيد ماكوفسكي، هكذا يمكن للفلسطينيين الاستفادة من الاتفاق الدبلوماسي بين إسرائيل والإمارات، معهد واشنطن، 10 أيلول (سبتمبر) 2020، https//:drive.google.com/file/d1/FtedDGrjoHYIKZZHZCNnidF3VM0skp-mC/view

4 المصدر نفسه.

5 تسفي برئيل، مصر والأردن متعلقتان بالإمارات، ومخاوف من تآكل مكانتهما في أعقاب الاتفاق مع إسرائيل، هآرتس، 18 أيلول (سبتمبر) 2020.

6 يوسف الشايب، مثقفون عرب وفلسطينيون يرفعون شعار «لا للتطبيع»، صحيفة الأيام الفلسطينية ، 18 آب (أغسطس) 2020.

التطبيع بنسخته الجديدة...!

أكرم عطا الله *

كان هذا العام لافتاً ومفاجئاً إلى حد كبير على صعيد العلاقات العربية مع إسرائيل، فمن الطبيعي أن تشهد هذه العلاقات قدراً أكبر من التوتر مع حكم اليمين الذي تنكّر للحقوق الفلسطينية والعربية، وأدار ظهره لمحاولات التسوية، وخصوصاً بعد أن توقف السقف العربي في العلاقات معها منذ سبعة عشر عاماً عند حدود المبادرة العربية، وهي الجزرة التي قدمها العرب كإغراء لإسرائيل في ظل تآكل العصا، وكان أن ردت عليها إسرائيل ردها المعروف، الذي شكل صفعة لكل الدول العربية فرادى أو مجتمعة.

حدث العكس بما يخالف توقعات المنطق السياسي، ولكنه لا يخالف واقعاً عربيّاً كان يتآكل، وتتآكل معه عوامل قوة هذه الدول على الاستمرار والاستقرار، أو بالأحرى شعور بعض منها بالحاجة الشديدة لعوامل تساعدها على الاستمرار في ظل غياب الديمقراطية وخيار الشعب باختيار نظمه السياسية، وهذا جزء من العبث الإسرائيلي في المنطقة منذ أن بدأ ما عرف بالربيع العربي الذي سمح لإسرائيل، تحت تهديد العروش العربية، أن تساهم في تضخيم هذا التهديد إلى الحد الذي تصبح فيه واحداً من ملاذات البعض، وهذا ما حصل.

وفي مؤتمر هرتسيليا الثالث عشر عام 2013، الذي ينعقد سنويّاً، تحت عنوان «ميزان المناعة والأمن القومي»، كانت إحدى أخطر توصياته وأشدها وضوحاً تقول: «على إسرائيل أن تشكل محوراً سنيّاً في المنطقة مقابل محور الشر الشيعي الذي تقوده إيران»، فقد ضخمت إسرائيل خطر طهران على الدول العربية، لتجد نفسها، وهي الأكثر تضرراً من محورها، تخيف دولاً أخرى، لتجعل بينها وبين تل أبيب قاسماً مشتركاً.

لا يمكن تسمية ما حدث من تقارب أو انزياح البعض العربي تجاه إسرائيل باتفاقيات سلام، فالسلام هو نهاية للحرب حين تكون المدافع قد سكتت وعادت الطائرات إلى مرابضها، ولكن الدول التي وقعت اتفاقيات التطبيع، وهو التسمية الأقرب للواقع السياسي مع إسرائيل، هي دول بعيدة ولا تدخل في مجال التهديد الإسرائيلي، لكن يمكن القول إن هذه الدول كانت تقيم، حسب اعتراف الكثير من قادة إسرائيل، علاقات سرية مع تل أبيب، وشاءت في لحظة ما إشهار هذه العلاقات.

* كاتب فلسطيني - غزة

قبيل اللقاء الأول بين رئيس وزراء إسرائيل والرئيس الأميركي المنتخب في الخامس عشر من شباط (فبراير) 2017، أي بعد دخول ولاية ترامب أقل من شهر، وهذا كان لافتاً، حيث لا يعقد الرئيس الأميركي ولا يتحرك في الملفات الخارجية قبل الربيع، ولكن اللافت مسألتان: أن يلتقي نتنياهو كأول زعيم خارجي، وهذا له مدلولاته السياسية واهتمامات الرئيس خلال ولايته، والمسألة الثانية أنه كان بهذه السرعة، على عكس التقاليد الأميركية، وقبله، كان نتنياهو يجتمع مع مستشاريه ليضع جدول المطالب من الرئيس الأميركي، والغريب أن خلاصة نصائح المستشارين كانت ألا يركز على القدس، وألا يطالب بالاعتراف، لأنها بكل الظروف تحت السيطرة الإسرائيلية، ولكن عليه أن يطلب من الرئيس الأميركي، إضافة للموضوع الإيراني، أن «يضغط على الدول العربية التي تقيم علاقات سرية مع إسرائيل لتشهر هذه العلاقات وتحولها إلى علاقات علنية».

استثمر الرئيس الأميركي في ذلك، ولا نعتقد بما فرضه من تخويف على الدول العربية أنه استثمر كثيراً من الجهد للطلب من تلك الدول إعلان علاقاتها مع تل أبيب، لذا، فإن الحديث عن إرادة عربية تجسدت ورأت أن مصالحها تقتضي ذلك، هو نوع من التحايل على واقع كان يتبدى مع التغول الأميركي والاستقواء على الدول العربية والتعاطي معها بتعالٍ جسده الرئيس الأميركي في أكثر من خطاب وأكثر من مناسبة، باعتبار هذه الدول غير قادرة على حماية نفسها، وعليها أن تدفع أو تسمع الكلام.

لم تكن اتفاقيات التطبيع منعزلة عن سياق واقع عربي كانت تزداد فجوة القوة والثقة والعلم والتكنولوجيا والاستقرار بينه وبين العالم، وجاء «ربيع العرب» ليكشف حجم الهشاشة ويقضي على حلم وحدة العرب الذي كان يوماً ما، وانتهى الإجماع العربي حين بدأت دول عربية تصارع دولاً عربية، وبعضها يستقوي بالغرب على الأخ الشقيق «كما حدث في ليبيا وسوريا»، وتراجعت المفاهيم القومية لصالح القطرية أو مصالح الدولة الواحدة واستقرارها، ووسط هذا المناخ، تسرب من يريد التسرب بحجة مصلحة الدولة، وهذا أتاح لدول عربية أن تخرج عن الإجماع باتجاه معاكس تماماً للإجماع.

وثبت الإجماع العربي عند مقولة الأرض مقابل السلام، ولسخرية التاريخ، هي مقولة إسرائيلية اكتشفها مؤسس إسرائيل دافيد بن غوريون، أو سقطت في يده كتفاحة نيوتن، أثناء حروب عام 48 بين العرب وإسرائيل، عندما دخلت القوات الإسرائيلية منطقة رأس محمد في سيناء، فهرع الملك «حسب تعبير بن غوريون» إلى السفير البريطاني ليرجوه أن تسحب إسرائيل قواتها قبل أن ينتشر الخبر وينكشف الأمر، فاكتشف بن غوريون أن العرب يخشون من الفضيحة، لتولد للتو مقولته «إذا أرادوا أن ننسحب، نقايضهم بالسلام»، «الأرض مقابل السلام»، وهي

تتعارض تماماً مع منطق الزعيم القومي جمال عبد الناصر ولاءات الخرطوم الثلاث «لا تفاوض ولا صلح ولا اعتراف»، ومقولته التاريخية «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة». تآكلت هذه المقولات مبكراً، أو منذ التسعينيات، حين ذهب العرب في حرب 73 إلى الحرب والقوة، واستخدموا أقصى إمكانياتهم، ثم الآن تتقدم دول عربية لتهدم نظرية الأرض مقابل السلام، والتي بالأساس تبناها العرب في لحظة ضعف أو لحظات ضعف، تمددت على مساحة نصف القرن الأخير وأكثر، أي منذ قيام إسرائيل قبل أكثر من سبعة عقود.

قبل قرن وربع القرن، كان ثيودور هيرتسل الأب الروحي للحركة الصهيونية وواضع أسسها منذ ثمانينيات القرن قبل الماضي أثناء محاكمة «درايفوس الشهيرة»، كان يكتب كتابه الأهم «الدولة اليهودية»، وهو الكتاب الذي هندس فيه هذه الدولة التي ستقام بعد أكثر من خمسة عقود على الكتاب، وكان لافتاً أن يضع ثلاث مراحل لهذه الدولة: مرحلة ما قبل الدولة، وهي مرحلة الهجرة وتأسيس التجمعات الزراعية وتحويل اليهودي من مضارِب في أسواق أوروبا إلى عامل في الأرض، والمرحلة الثانية مرحلة إقامة الدولة، وأما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة تحويل هذه الدولة إلى دولة طبيعية في المنطقة.

بعد أن تمكنت إسرائيل من تشكيل دولة قوية، ليس فقط عسكريّاً، فالجيش هو النتيجة النهائية لدولة تتداول السلطة بالانتخاب وتحترم القانون وتهتم بالصحة والتعليم والمجتمع والعلم؛ يبدو أن كل ذلك فتح شهيتها للانتقال للمرحلة الثالثة، وهي التطبيع، الذي يتخذ مع الدول المطيعة «حديثاً» شكلاً مختلفاً عن الدول التي أقامت علاقات سلام مع إسرائيل، وللاختلاف وجهان: الأول أن تلك الدول مثل مصر والأردن أقامت علاقات رسمية، ولكن شعوب تلك الدول لم تندفع باتجاه قبول إسرائيل كدولة طبيعية، وليس كما شعوب الدول التي طبعت هذا العام، وهذا يتضح على وسائل التواصل الاجتماعي، ربما لوجود حياة سياسية وأحزاب في المجتمعات المصرية والأردنية، وهو أيضاً ما يظهر لدى الشعب السوداني، الذي أرغم تحت وطأة الفقر والتجفيف العربي المتعمد، على الذهاب نحو تل أبيب، لكن دولتين مثل الإمارات والبحرين، ولخلوهما من قوى سياسية وحياة سياسية، فقد تخففتا من وطأة الاندفاع.

المسألة الثانية والأهم أن مصر والأردن لم تكسرا نظرية الأرض مقابل السلام، وأعطتا شيئاً مقابل أن تأخذا شيئاً، ولكن الدول الحديثة لم يكن ما يدفعها نحو إسرائيل سوى الأسباب الثلاثة التي ذكرت، وهي تضخيم الخوف من إيران والربيع العربي والضغط الأميركي، كل هذه العوامل تكاملت مع دول ضعيفة لتدفعها نحو هذا المسار.

أسوأ ما حدث أن التطبيع حدث في عهد أكثر حكومات إسرائيل تطرفاً، حيث اليمين القومي والديني يحكم قبضته على الحكم، متنكراً لكل الحقوق الفلسطينية، ولم يكن هذا اليمين يستحق هذه المكافأة الكبرى، بل كان يجب على العرب العمل على إسقاطه ومحاصرته، لا فتح المنطقة أمامه، وبعدها انتظار قوى أقل تطرفاً، وكذلك، فإن ما حدث كان أيضاً مكافأة للرئيس الأميركي الذي اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأباح الاستيطان، وحاول سحق الحقوق الوطنية، وتعامل مع العرب باستعلاء شديد، وأعاد صياغة العلاقة الأميركية العربية وفقاً لمفهوم جديد ووحيد، وهو الابتزاز دون تفاوض.

لم يكسر التطبيع الجديد نظرية الأرض مقابل السلام فقط، بل كسر الأصوات الإسرائيلية التي كانت تتضاءل في إسرائيل، وكانت تؤمن بهذه النظرية، مقابل اليمين الذي كان يسخر منها، معتبراً أن السلام يمكن أن يتحقق دون إعطاء الفلسطينيين حقوقهم في الأرض، وهي من دفعت الفلسطينيين نحو اتفاق أوسلو، وهو أيضاً ما جعل نتنياهو يقول بعد توقيع الاتفاقيات الأخيرة مع الإمارات والبحرين إنه «كلما وقعت دول عربية اتفاقيات معنا، سيعرف الفلسطينيون أنهم على خطأ»، وهنا تكمن خطورة الاتفاقيات على الوضع الفلسطيني، فقد انتصر في إسرائيل التيار الاستيطاني المعادي لحل الدولتين. لذا، يمكن القول إن موجة التطبيع الأخيرة شكلت إضعافاً للموقف الفلسطيني.

ومع ضعف الموقف الفلسطيني داخليّاً بفعل الانقسام، وهو الذي أفقد الفلسطينيين قوتهم الناعمة التي كانت تمنع العرب من الاقتراب من إسرائيل، يبدو سؤال «ما العمل» وسط تلك الأمواج العاتية التي تجتاح المنطقة ويقف خلفها القرصان الأميركي وريث مورجان. ولا يمكن القول إن القوة الفلسطينية وحدها قادرة على مواجهة إسرائيل، حتى إن توحدت، وحتى القوة العربية التي اختبرت نفسها في السلم والحرب خلال العقود الماضية، لكن لا يمكن أن نتجاهل عوامل الوحدة والقوة الفلسطينية، على تواضعها، هي حجر الزاوية في المشروع الوطني الفلسطيني، وهي ما يمنع العرب من الاندفاع أكثر نحو إسرائيل!

ملف العدد

متلازمة التطبيع: أنسنة المجرم وأبلسة الضحية!

مروان عبد العال *

أصبح التطبيع مع إسرائيل الملف الأبرز عبر مواقع التواصل بعد إعلان الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي وما تلاه وما قد يأتي، وخاصة بعد أن صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بوجود محادثات سرية مباشرة مع قادة عدد من الدول العربية لتطبيع العلاقات مع بلاده. لا تحتاج فلسفة التطبيع لدراسة نظرية التناقض في صميم جوهر الأشياء لفهم العلاقة بين ثنائيات متناقضة مثل "الأنسنة والأبلسة"، الملاك والشيطان، العدو والصديق، عبر ما ذهبت إليه بعض قوانين الديالكتيك من قانون وحدة وصراع الأضداد أو قانون نفي النفي أو في التعريف الأقرب للمنطق عن كيفية تحول التغيرات الكمية إلى كيفية، لتصبح الظاهرة الشاذة طبيعية، والطبيعية شاذة.

في خضم كسب معركة الميديالوجيا، نرصد تراكمات مكثّفة في إدارة الصراع بوسائل القوتين الصلبة والناعمة وظّفت لها أسلحة حديثة وتقنية هي غالباً نتاج حسابات حروب الجيل الخامس وجيوش إلكترونية موجهة ومزيفة، وروجت لها بسرديات ورموز وأفلام وسينما ورياضة وفن ودراما ومسلسلات تلفزيونية وألعاب خفية؛ فـ"التلاعب بالرموز"، كما يصفه هربرت شيلر، "يمارس بمهارة فائقة، وبصورة مكثفة على أيدي خبراء متخصصين في صناعة الصورة من أجل خلق مناخ مواتٍ من الآراء»، وتسريب سياسة صادمة بأبعاد إستراتيجية يقودها دعاة تطبيع من طراز "صهاينة العرب". ليأتي ظهور أمير الاستخبارات والصفقات بندر بن سلطان[1] على قناة سعودية شبه رسمية ممثلاً لأكثر المواقف سفوراً وابتذالاً وخطورة.

* كاتب وروائي فلسطيني- لبنان.

1 الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، هو سفير المملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة بين عامي 1983- 2005، وقد بثت في تشرين الأول (أكتوبر) 2020 سلسلة حلقات على تلفزيون العربية، يهاجم فيها القيادة الفلسطينية، ويؤيد ضمناً الرواية الإسرائيلية بشأن تاريخ العملية السياسية.

حيث أعاد إنتاج الرواية الإسرائيلية بأن "الفلسطينيين ينحازون دائماً إلى الطرف الخاسر كما انحازوا سابقاً إلى النازية"، جملة أطلقها أبا إيبان، وزير خارجية إسرائيل سابقاً، بأن «الفلسطينيين لم يتركوا فرصة للسلام إلا أضاعوها»، وتهمة رددها رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو بحق مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني بإبرام صفقات مع النازية ضد اليهود. هنا نحن لسنا بصدد فتح نار التاريخ على القيادات الفلسطينية، بل في خضم نفث نار الفتنة والسموم في حملات القذف والردح والإساءة وأبلسة فلسطين وشعبها ومركزية قضيتها في الوجدان والوعي والتاريخ العربي. ظاهر الأمر هو مكاشفة القيادات كـ"مدافعين فاشلين" عن القضية الفلسطينية، التي «بذريعة خدمتها، ارتكبت كثير من الشرور والآثام والغدر والخيانات للقريب والبعيد، وتحولت إلى صنبور للمكاسب الشخصية المستمرة للمتاجرين بها» والتضامن مع «الشعب الفلسطيني المغلوب على أمره». أما الحقيقة، فهي ما حذر منه غسان كنفاني: "إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية.. فالأجدر بنا أن نغير المدافعين، لا أن نغير القضية"، أي ألا نسعى إلى تغيير القضية باستنبات حاشية مستثمرين بغية رفع الرواية الإسرائيلية إلى مستوى الحقيقة التاريخية في الخطاب العربي المتصهين الموبوء والكالح، بالتجرد من فلسطين، شعباً وأرضاً وقضية.

التطبيع هو محاولة لاختراق الوجدان وسلب الإرادة وتكييف الوعي وتفكيكه واحتلال العقل وإخضاعه في تقبل صهينة العرب بدل تعريب فلسطين، التي حتى اللحظة ما زالت تحتل الضمير الجمعي العربي كعقيدة مستقرة وقناعات سائدة في الوجدان والوعي الشعبي عن عدالة وصدق وحق روايتها. كان التمهيد بتمزيق النسيج الوطني ليسهل إدخال الهزيمة إلى روحها وهدر طاقاتها بحروب داخلية تشبه لعبة الروليت القاتلة، وإستراتيجيات التدمير الذاتي للمجتمعات والدول والأوطان في اختراع صراعات جديدة ولامُتناهية على مدى الإقليم. يتقدم خطاب الاحتلال بمقولات مباشرة أو إيحائية لتشويش الوعي عموماً، وصولاً إلى ما يحاكي غسل الأدمغة في بعض الحالات، مستفيداً من بشاعة وفظاعة ووحشية صورة القتل المعلن، مفادها «لسنا نحن العدو إذاً»، مشيراً في هذا السياق إلى عدو مشترك.

الخطير في ظهور بندر بن سلطان هو أن هذا الخطاب التطبيعي بات برنامجاً مشتركاً ضمن سياسة عربية وإسرائيلية تحض عليه وتباركه

أطراف غربية ودولية. نحن الآن في مرحلة، بات تصهيُن جزء من النظام الرسمي العربي، لا يخجل القائمون عليه على تغييب العلاقات السوية الناضجة مع ضمير الأحرار من الناس وفي جو من التناقض بين الحق والباطل، الخير والشر، يتقمص المهزوم روح غالبه بما يحاكي «متلازمة استوكهولم» التي تتعاطف بموجبها الضحية مع جلادها، لتصبح الصورة الأدق في متلازمة التطبيع نحو أنسنة الجرم وأبلسة الضحية.

قبل أكثر من ألفي عام، أطلق حكيم الحرب الصيني صن تزو شعار «اعرف عدوك»، معتبراً هذه المعرفة فيصلاً وأداة إستراتيجية لها دور ووظيفة في إدارة الصراع مع العدو، وبالتالي، طالب بتفعيل هذه المعرفة ونشرها شعبيّاً وجعلها جزءاً من مكونات الثقافة العامة الوطنية. ومع أن مقولة "معرفة العدو" تبدو بديهيةً وسهلة، إلّا أنها منهجية معرفية مرتبطة بوظيفة نضالية: الهدف من معرفة العدو هو الانتصار عليه لا التودد له ومعرفة ما يريد العدو منا أن نكون عليه، هو تفكيك روايته ودحضها لا تبنيها والانتصار لها. لم يذكر صن تزو معرفة العدو إلّا في علاقة جدلية مع معرفة الذات على أرض رواية صلبة تستنبط عملية قراءة لعناصر قوة العدو ومواطن ضعفه في سبيل ردم الفجوة بين طرفي الصراع عبر معرفة الذات واكتشاف ثغراتها واستثمار عناصر قوتها، أي الوعي بأسباب الفشل وليس التسليم بها. بالنظر إلى طبيعة وأهداف المشروع الصهيوني الاستعماري، هذه المعرفة للذات والآخر تتطلب صيانة وتمكين السردية الفلسطينية في أن الكيان الصهيوني عدو ومحتل لأرضٍ عربية، شُرد شعبها قسراً، ولا شرعية لهذا الكيان الإحلالي الاستعماري الذي يحتجز تطور وتقدم ونهوض الشعوب العربية كافة. وعليه، فإن إعلان الاتفاقات العربية مع العدو هو إعلان براءته الكاملة من دم الضحية، وإعطاؤه مشروعية الوجود وكأنه لم يعد محتلاً. إنّه طَعنة في الخاصرة الفِلسطينية، ولكنّه في السياق السياسي المديد يسعى للسيطرة على المنطقة.

المخجل حقاً هو أن معرفة إسرائيل أفضت إلى أنسنة العدو في خطاب محور التطبيع. وأنسنة العدو هنا ليست بمعناها الدرويشي، حيث يذكره بإنسانيته التي يكاد هو ينساها، كما في تذكير الجندي الإسرائيلي بالمحرقة التي ذهبت أمه في أتونها، أو في صورته المدمرة في مرآة الذات كمحتل وسارق فاقد للإحساس والإنسانية. بل صارت تعني أن المحتل ضحية وإنسان وكائن روحي من لحم ودم، يشعر بالألم ويتصرف

بطريقة منطقية، وأنه تعرض للقمع وللإبادة، لا في أوروبا، ولكن في خيبر ويثرب وفي حارات دمشق وطرابلس الغرب ومصر وتونس وبغداد. وصار الفلسطيني الذي يقاوم المحتل إبليساً وشيطاناً ومجرماً ولاإنسانياً وجب خلع ثوب قداسة الشهادة عنه. وصار التمسك بروايتنا هو تقديس لتخلفنا وتكريس لنظريات المؤامرة وتبرير لهزائمنا وعجزنا وضعفنا وغبائنا. وكشف الرواية الصهيونية الزائفة، يعني مسبة ومذمة الآخر وداء عضالاً يكشف عن عقدنا النفسية وهزيمة عقلنا أمام قوة الآخر وتقدمه علينا. صارت المقاومة لزوم ما لا يلزم، والكلام عن استثمار عناصر القوة الذاتية ينتمي إلى مطحنة الكلام الفارغ. صار المحتل ملاكاً، وصاحب الأرض والحق دخيلاً. وصارت فلسطين بنظرهم ليست قضيتهم، فيما صارت إسرائيل مثالهم ورأسمال رمزيّاً وصورة الذي يريدون أن يكونوه، حتى كبرت إسرائيل وتضخّمت في ذهن الأقزام. إن أنسنة العدو بصفتها تحويراً وكسراً للتاريخ والحقيقة هي شعار جذاب، وإن كانت تقنية فعالة في المشروع الصهيوني و«الاختراق النظيف» لثقافة ملونة تابعة، مسطحة ومعوّمة وميّعة، لا روح فيها، ولا ميزة، ولا خاصية، ولا إبداع، ولا تخطيط وفق أهداف إستراتيجية تتطلع إلى الاستقلالية والندية والتفوق والريادة والسيادة والتحرر. أفرطوا في الأنسنة، فأحدثوا خللاً في الوظيفة المطلوبة في سياق صراع الرواية، حتى ذهبوا نحو السفاهة في تطبيع العقول والمعرفة، الذي هو تطبيع علمي وثقافي وفني وديني أيضاً، يقوم على شراء الضمائر واحتلال العقول. ولن نستغرب منهم قريباً بث وتكريس الادّعاء الصهيوني أن فلسطين كانت خواء وخراباً، وأن المسجد الأقصى هو الهيكل اليهودي!

تحدث غوستاف لوبون عن «انحلال الشخصية الفردية في الجمهور والذوبان الكلي فيه»، لنكون الآن أمام ظاهرة معاكسة، وهي غياب الجمهور كشخصية جماعية، يصفها البعض بظاهرة التنويم المغناطيسي، في التعامل مع الوعي من خلال تسكينه أو تخديره بواسطة ومشكلة تعليم مشوه، وإعلام مشبوه، ومحاولات خبيثة ودنيئة لتشويه مبادئ وأساسيات جيل بأكمله، وتشرب غير مفلتر لمعتقدات وتفاسير غربية لحقوق الإنسان مبنية على اعتبارنا غير جديرين بتلك الحقوق أصلاً. والمشكلة في ارتهان القرار السياسي وانعدام الإرادة السياسية الوطنية والسيادية بفضل أسر حاكمة تتوارث المناصب بلا جدارة أو فهم أو اختيار شعبي وديمقراطي، وتكتسب شرعيتها من خلال قائمة الخدمات المطولة بيد المستعمر، من محاربة مصر الناصرية في الستينيات، ثم كل مشروع استقلالي لاحق.

وفي إنتاج اتفاقية كامب ديفيد (1978)، تحريضاً وتمويلاً، في تحويل الصراع مرة نحو أفغانستان ضد الشيوعية العالمية، ومرة أخرى في تدمير بغداد واليمن وليبيا ونصرة الإرهاب في سوريا، وإقامة تحالفات إقليمية جديدة لمحاربة العدو الموهوم بدل العدو الحقيقي.

في هذا الصراع المُركّب، لن يتمكنوا من أبلسة القوة الأخلاقية للشعب الفلسطيني، لأنها مستمدة من نبل القضية وتضحيات الشعب الفلسطيني وعدالة الحق والحرية والكرامة الإنسانية ضد كيان غاصب قائم على الاحتلال والعنف والقمع والسرقة والظلم. وسيرون أن الفلسطينيين أحياء يقاومون ولن يعلنوا الهزيمة. وسيدركون أن الخضوع لسردية عنصرية مستلهمة من التعاليم اليهودية: «إذا جاء أحدهم لقتلك، انهض باكراً واقتله أولاً»، لن يجعل إسرائيل وقادتها تحترمهم أو تقدر مواقفهم، وهي التي جلبتهم إلى بيت الطاعة الصهيوني ملوحة لهم بـ"سيف داوود"، كما شدد نتنياهو "أن السلام لا يتأتى إلا بحد السيف"، بما يعني أن على الأغيار أن يكونوا خدماً "لشعب الله المختار"! ولكن، هل سيفهم أصحاب الصفقات السوداء درس نار التاريخ الفلسطيني كما **صاغه درويش؟**

للحقيقة وجهان

كان الشعار المقدس سيفاً لنا وعلينا

فماذا فعلت بقلعتنا قبل هذا النهار

لم تقاتل لأنك تخشى الشهادة

لكن عرشك نعشك

فاحمل النعش كي تحفظ العرش

يا ملك الانتظار

إن هذا السلام سيتركنا حفنة من غبار.

التقارب الإسرائيلي- الإماراتي: نحو دبلوماسية الثورة المضادة

عبد اللطيف الحماموشي *

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في 13 آب (أغسطس) 2020، عن توصل كل من إسرائيل ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاق «سلام تاريخي» يُمهّد إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بشكل كامل. لم يُشكّل هذا الإعلان، ولا حفل توقيع اتفاق «أبراهام» المقام بواشنطن يوم 15 أيلول (سبتمبر) 2020، مفاجأة للرأي العام العربي والدولي، لأنّ أغلب المواقف والتصريحات الصادرة عن مسؤولي الدولة الإماراتية في الفترة الأخيرة كانت تصب في اتجاه اعتبار إسرائيل حليفاً إستراتيجيّاً في مواجهة إيران والربيع العربي[1].

تاريخيّاً، لم تَدخُل دولة الإمارات في مواجهة مُباشِرَة مع إسرائيل حتى تَعقِد مَعها اتفاق «سلام» كما في الحالتين المصرية والأردنية، غير أنّ لمؤسس الدّولة الإماراتية الحديثة ورئيسها في الفترة ما بين 1971 و2004، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، موقفاً وسطيّاً يتنافى مع توجّه القيادة الحالي المتماهي مع اليمين القومي الإسرائيلي والأميركي، إذ شارك زايد في حظر النفط عن الدول الغربية المساندة لإسرائيل في خضم حرب تشرين الأوّل (أكتوبر) 1973[2]. كما سبق أن اعتبر أنّ «السياسة التوسعية لإسرائيل والخطط العنصرية الصهيونية موجهة ضد كل الدول العربية، لا سيما تلك الغنية بالثروات الطبيعية (في إشارة إلى دول الخليج العربي). فلا توجد دولة عَرَبية في مأمَن من مَخاطِر المَعركة مع الصهيونية ما لم تلعب دورها وتتحمّل مسؤولياتها في مواجهة العدو الإسرائيلي»[3].

تتقاطع أبو ظبي وتل أبيب في معاداة الرّبيع العربي، فالأولى تعتبر أنّ الديمقراطية تشكّل خطراً داهماً على المستويين المتوسط والبعيد على توسعيتها. كما تعتقد أنها تهدد مشروعيتها التقليدية القائمة على نسق الولاءات التقليدية، أي الولاء للأسر الحاكمة على مستوى الإمارات السبع، الذي لا أثر فيه للآليات الديمقراطية الحديثة. والثانية تفضّل استمرار الأنظمة الاستبدادية في الحكم على قيام ديمقراطيات فعلية، لأنها واعية لمدى عمق وجذر ارتباط الشعوب العربية بالقضية الفلسطينية، وبالتالي،

* باحث في العلوم السياسية- المغرب.

فإنّ أي حكومة منتخبة بشكل نزيه وشفاف، ستتموقع -بشكل شبه تلقائي- في صف الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني[4]. فعداء إسرائيل لانتشار الديمقراطية في الدول العربية متجذر ومتأصل في الثقافة السياسية الإسرائيلية، شأنه شأن العداء للوحدة العربية[5].

انفردت إسرائيل عن معظم دول العالم بدعمها غير المنقطع لنظام حسني مبارك حتى سقوطه في 11 شباط (فبراير) 2011. فبعد أيام قليلة من انطلاق تظاهرات 25 كانون الثاني (يناير) 2011، بعثت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعليمات سرية وعاجلة إلى سفراء إسرائيل لدى واشنطن وعشر دول أوروبية أخرى، حثتهم فيها على التواصل مع مسؤولي تلك الدول لإقناعهم بالتوقف عن انتقاد النظام المصري، والوقوف إلى جانب الرئيس مبارك، حفاظاً على أمن واستقرار المنطقة، وفق ما جاء في تقرير لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية[6]. فاجأ الرّبيع العَربي الأوساط السياسية والأمنية في إسرائيل، وسرعان ما انتفضت ضده قوى اليسار واليمين الصهيونيين، سواء من الليكود أو حزب العمل. وقد اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الربيع العربي مجرد موجة إسلامية مناهضة لإسرائيل والغرب والليبرالية[7*8]. ويتناسب موقف نتنياهو هذا مع التصوّر الذي تروجه دولة الإمارات عبر أجهزتها الإعلامية، حيث الربيع العربي ما هو إلّا مؤامرة مدبّرة من لدن «الإسلام السياسي».

يتطابق إذاً الموقف الإسرائيلي مع ما عبّرت عنه دولة الإمارات فيما يخص الثورة المصرية، حيث كانت الأخيرة من أشد الدول العربية المتشبثة ببقاء حسني مبارك على كرسي السلطة، إذ حذّرت من سقوطه ودخول البلاد في حالة «فوضى». وقد ندّد عبد الله بن زايد، وزير خارجية الإمارات، في الثالث من شباط (فبراير) 2011 بما سماه «استغلال بعض الأطراف لما يحصل في مصر»، معتبراً أنّه «استغلال مقيت ومخزٍ»[9]، مؤكداً على مساندة دولة الإمارات للحكومة المصرية «التي ستبقى محور استقرار للمنطقة والدول العربية» كما جاء على لسانه[10]. ولا حاجة هنا للتفصيل في دعم دولة الإمارات، بالمال والإعلام، للانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المصري المنتخب ديمقراطيّاً محمد مرسي في تموز (يوليو) 2013، ومعها الحليفان: إسرائيل، والعربية السعودية، التي أصبحت تظهر بمظهر الدولة التابعة لحكومة الإمارات. فالأخيرة تحاول منذ مدة أن تقدّم نفسها للغرب كفاعل إقليمي بديل عن العربية السعودية وإيران. ونستنتج من كل هذا ما مضمونه أنّ تقاطع الموقف الإسرائيلي والإماراتي في مناهضة

الثورة المصرية ليس استثناءً، بل هو جزء من تحالف يهدف إلى كبح أي تحوّل ديمقراطي في المنطقة. هذا التحالف الذي نشأ قبل حوالي عقد من الزمن تحوّل إلى تطبيع رسمي وعلني مع توقيع اتفاق «أبراهام»[11]. فمفهوم التحالف ينطبق على هذه الحالة، من حيث إن الأخير (التحالف) نشأ بهدف تعزيز «الأمن المشترك» لكل من إسرائيل والإمارات.

تعمل دولة الإمارات على كسب ود اللوبي الصهيوني بواشنطن، ومن خلاله التأثير في الحكومات الغربية، عبر جر حلفائها إلى التطبيع مع إسرائيل، إذ يظهر ذلك جليّاً في ليبيا واليمن والسودان. فرجل الإمارات في ليبيا، اللواء المتقاعد خليفة حفتر، لا يمانع من تلقي الدعم من إسرائيل، حسب ما صرّح به لصحيفة كوريري ديلا سيرا (Corriere della sera) الإيطالية، فالبنسبة له «عدو عدوي صديقي»[12]. أمّا في اليمن، فقد أعلن هاني بن بريك، نائب رئيس المجلس الجنوبي الانتقالي المقرّب من الحكومة الإماراتية عزمه زيارة إسرائيل، بعد توقيع اتفاق «السلام» بين الإمارات والدولة الصهيونية. وسعت الإمارات جاهدة إلى إلحاق السودان بركب «قافلة» التطبيع، ففي بداية شباط (فبراير) 2020، رتّبت أبو ظبي -حسب ما نقلته وكالة «أسوشييتد برس» ولم تنفه الإمارات- اجتماعاً حضره نتنياهو وعبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة السوداني بأوغندا للتباحث حول إمكانية تطبيع السودان مع إسرائيل، مقابل المساعدة على رفع اسم السودان من تصنيف الولايات المتحدة الأميركية للدول الداعمة الإرهاب[13].

في المقابل، تواجه دولة الإمارات، ومعها البحرين وكل دول المنطقة التي تسير في اتجاه التطبيع العلني مع إسرائيل، رفض الشعوب العربية لأي تسوية مع الاحتلال، ما لم يُؤخَذ بعين الاعتبار احترام حقوق الشعب الفلسطيني. فقد أظهرت نتائج استطلاع المؤشر العربي لعامي 2019-2020 الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن 88% من المستجوبين البالغ عددهم28 ألف شخص على مستوى 13 بلداً عربيّاً يرفضون اعتراف بلدانهم بإسرائيل. وقد كانت أكبر نسبة رفض للاعتراف بإسرائيل في الجزائر، بنسبة 99%[14].

لا ينفرد الشعب الجزائري وحده -على مستوى المنطقة المغاربية- في التعبير عن عدم قبوله بإمكانية تطبيع بلاده مع إسرائيل في ظل الظرفية الراهنة، إذ يَكفي أن يُتابِع الفرد التظاهرات الشعبية المساندة

لفلسطين، بشكل دوري ومستمر، في المغرب وتونس وغيرهما من الدُوَل المغاربية -والتي كان بعضها (التظاهرات) عفويّاً ودون أي سابق تنظيم- قبل أو بعد موجة التطبيع الجديدة، ليعلم مدى عمق انغماس المجتمع المغاربي في القضية الفلسطينية. والأمر نفسه يلاحظ عند تصفّح أغلبية حسابات مواطني الدول المذكورة على مواقع التواصل الاجتماعي. فلمّا صرّح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في شباط (فبراير) 2020 بالقول: «لا ينبغي أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم»[15]، ثارت ثائرة الشباب ونشطاء مواقع التواصل احتجاجاً على هذا التصريح الذي تزامن مع إعلان الرئيس ترامب خطته للسلام (صفقة القرن)، كما عبّر 36 تنظيماً مدنيّاً ونقابيّاً وسياسيّاً وحقوقيّاً عن رفضه لهذا التصريح، مطالباً الوزير بالاعتذار.

إنّ الوقائع والأحداث الأخيرة تؤكّد أنه لم يطرأ أيّ تغيير على مستوى بنية العقل الجمعي العربي فيما يتعلق بالموقف من قضية فلسطين، فما زالت الأخيرة قضية العرب الأولى.

1 يرى سفير الإمارات لدى واشنطن يوسف العتيبة أنّ التقارب الإسرائيلي-الإماراتي يهدف بالأساس إلى تعاون البلدين لتعزيز الأمن الجماعي وكبح التدخل الإقليمي (في إشارة إلى إيران). يُنظر:

Yousef Al Otaiba, Shalom, Salaam and Welcome, Yedioth Ahronoth, Aug 8, 2020.

at: https://bit.ly/30IOBeg.

2 لزايد بن سلطان عبارة شهيرة صرّح بها عقب الحظر النفطي تزامناً مع حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973: «إنّ النفط ليس أغلى من الدم العربي». يُنظر: حسن المرزوقي، «زايد الخير.. الخالد في ذاكرة التاريخ»، آفاق المستقبل، عدد 20، 2013، ص 32/ 37.

3 Kristian Coates Ulrichsen, Israel and the Arab Gulf Gtates: Drivers and Directions of Change, Center for the Middle East, Rice University's Baker Institute for Public Policy, 2016, p 3. at: https://bit.ly/2GFdfWs.

4 الموقع الشخصي لعزمي بشارة ، عزمي بشارة يبحث الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي: الخلفيات والأبعاد والتداعيات، ، 20 آب (أغسطس) 2020، في: https//:bit.ly3/IzbBEg .

5 محمود محارب، إسرائيل والثورة المصرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 21 تموز (يوليو) 2011، في: https//:bit.ly3/j16LOp.

6 Jan, Haaretz, Israel Urges World to Curb Criticism of Egypt's Mubarak .31,2011, at: https://bit.ly/34QohQr

7 The Guardian, Binyamin Netanyahu attacksArab spring uprising, Nov 24, 2011, at: https://bit.ly/3lGERcw.

8 The Brookings Institution, Israel's Pessimistic View of the Arab Spring, Jun 27, 2011, at: https://brook.gs/3nUmym6.

9 BBC عربي، تسلسل زمني: الأصداء وردود الفعل الدولية على أحداث مصر، 11 شباط (فبراير) 2011، في: https//:bbc.in3/nL0fz6.

10 ميدل إيست أون لاين، «تنديد إماراتي بالاستغلال المقيت والمخزي لأحداث مصر»، 3 شباط (فبراير) 2011 في: https//:bit.ly310/hgvf.

11 بشارة، يبحث الاتفاق.

12 العربي الجديد، ليبيا: حفتر يغازل إسرائيل، كانون أول (ديسمبر) 2014 ، في: https//:bit.ly371/MzJY .

13 أسوشييتد برس، الإمارات رتّبت لقاء البرهان ونتنياهو بعلم السعودية ومصر، العربي الجديد 4 شباط (فبراير) 2020 ، في: https//:bit.ly2/GZJboe.

14 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2019/2020 في نقاط، ص 55. على الرابط التالي: https//:bit.ly3/jac6mL.

15 هسبريس، بوريطة يرفض «المزايدات» حول الموقف المغربي من «صفقة القرن»، 4 شباط (فبراير) 2020، في: s//:bit.ly3/dDyjZp.

مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها

جواد الحمد*

عملية التحوّل في التطبيع مع إسرائيل كظاهرة جديدة

تشكّل هذه العملية بحد ذاتها ظاهرة مستجدة على المشهد السياسي في المنطقة، ورغم التسريب المستمر منذ سنوات عن علاقات سرية ولقاءات ومشاركات علنية لقيادات ورياضيين وفنانين إسرائيليين في هذه الدول، غير أن العملية المتكاملة قد بدأت بإعلان المبادئ في واشنطن بين كل من الإمارات وإسرائيل برعاية أميركية في 13 آب (أغسطس) 2020 وبتوقيعه بينهما، مع انضمام البحرين كذلك يوم الثلاثاء 15 أيلول (سبتمبر).

ولذلك، من المهم فهم ومناقشة دوافع هذه الأطراف التي أعلنتها والتي لم تعلنها وفق رؤية هذا التحليل.

الدوافع العربية

أعلنت كل من الإمارات والبحرين والسودان عن جزء من دوافعها التي تقف خلف هذا التسارع والحماسة بتوقيع اتفاقات وتنفيذ عمليات التطبيع غير المسبوق من أي دولة عربية، حتى التي وقّعت معاهدات سلام مثل مصر والأردن مع إسرائيل، ناهيك عن أنه لا يشابه أي تطبيع لاستئناف علاقات عربية- عربية قُطعت سابقاً حسب التاريخ السياسي العربي، وكما قال أحدهم: من المفهوم الانتقال من حالة الحرب مع أي عدو (إن وجدت) إلى حالة السلام، لكن ليس من المفهوم الانتقال من حالة العداء الديني والسياسي والمقاطعة إلى حالة العشق والحب.

ومن أهمّ ما أعلنته هذه الدول:

- رغبتها في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزيز موقعها وتنافسيتها فيها.

- مواجهة التحديات الإستراتيجية، وحماية المصالح الوطنية.

- المساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، بما يحقق السلام الدائم.

- تحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وتحقيق تطلعات شعوبها بالأمن والاستقرار والازدهار والنماء بمختلف دياناتهم.

- فتح المجال لإعفاء السودان من ديونها التي تبلغ 60 مليار دولار، والمساعدة على استعادة السودان حصانته السيادية، وفتح المجال لإدماجه في المجتمع الدولي، والاستفادة من الاستثمارات الإقليمية والدولية والتكنولوجية، والمساعدة في بناء المؤسسات الوطنية.

* مدير مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان

ويعتقد هذا التحليل أن ثمّة عوامل ودوافع أخرى كانت تقف وراء هذه الحماسة والاندفاع غير المسبوق ولا الموزون في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وأهمها:

- الاستجابة للضغوط الأميركية والخوف من غضبة إدارة الرئيس ترمب التي تحتاج إلى إنجازات سياسية في الحملة الانتخابية.

- الرغبة في تأكيد تناسق سياسات هذه الحكومات مع السياسة الأميركية بخصوص العلاقة مع إسرائيل، وأنها لا تقف في الخط المعادي لها.

- السعي لتوفير غطاء أميركي إسرائيلي لحماية حكومات الخليج مما يقال عنه الخطر الإيراني باعتباره خطراً مشتركاً عليها وعلى إسرائيل.

- استثمار التحالف الإقليمي مع إسرائيل لمواجهة تنامي القوة والنفوذ التركيين في المنطقة.

- تطوير دور هذه الدول في المنطقة في ظلّ تنامي دور قوى إقليمية وعربية أخرى صاعدة ربما تزاحمها المكانة، فأرادت أن تضمن الدعم الأميركي لها على حساب الآخرين.

- السعي للتماهي مع المصالح الاقتصادية للنخبة الحاكمة ومجتمع رجال الأعمال الإسرائيلي والأميركي.

- التخلّص من مسؤوليتها تجاه دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد الاحتلال محليّاً وإقليميّاً وعربيّاً ودوليّاً، وكذلك على صعيد الدعمين المالي أو السياسي.

الدوافع الإسرائيلية

- التخلص من عقدة العامل الفلسطيني في صناعة السلام مع العرب وإنهاء المبادرة العربية وعزل الشق الفلسطيني في العلاقات العربية مع إسرائيل.

كسر العزلة التي تعاني منها إسرائيل في المنطقة، والتي لم تسهم اتفاقات السلام مع كل من مصر والأردن بالتخفيف منها.

- الانتقال من علاقات السلام مقابل الأرض إلى علاقات السلام مقابل السلام، أو من السلام السياسي بثمنه اللازم إلى السلام الاقتصادي والسياحي الذي يدرّ على إسرائيل منافع ومكاسب، ويهمّش الفلسطينيين ومطالبهم.

- إضعاف الدعم لأي تحرك فلسطيني عسكري أو شعبي أو سياسي أو قانوني ضدّ الاحتلال الإسرائيلي من قبل الشعب الفلسطيني، بالتحييد التامّ لعدد من الدول العربية.

- استخدام علاقات إسرائيل بهذه الدول للضغط على الفلسطينيين وإفقادهم الأمل بتحقيق أهدافهم وطموحهم، والتحوّل نحو القبول بالأمر الواقع الإسرائيلي، بما فيه ضمّ القدس للسيادة الإسرائيلية وإعلانها عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل.

- تعزيز تحالفات إسرائيل ضدّ إيران وسياساتها الطامحة في الإقليم، بوصفها عدوّاً مشتركاً لها ولهذه الدول حسب تقديرها.

- اختراق العالم العربي وموقفه الموحد من مفهوم السلام الشامل، واعتبار هذا التطبيع مدخلاً جديداً لاختراق آسيا وأفريقيا والعالم الإسلامي بما يحقق محاصرة القضية الفلسطينية وإفقادها أهميتها العربية والدولية.

- إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي من الأزمات التي يمر بها عبر الاستثمارات الخليجية في إسرائيل من جهة، واستثمارات إسرائيل في السودان ومن ثم أفريقيا من جهة أخرى.

- استثمار توجهات اليمين الأميركي الحاكم في عهد ترمب لصالح اليمين الإسرائيلي الحاكم في إسرائيل قبل تحوّل الأوضاع في الانتخابات الأميركية. استخدام السودان كبوابة عبور آمن إلى القارة الأفريقية التي تقاوم النفوذ الإسرائيلي فيها.

الدوافع الأميركية

- دعم الحظوظ الانتخابية للرئيس ترمب في الانتخابات الأميركية 2020.

- خدمة نظريات وأيديولوجيات اليمين المسيحي الصهيوني في الولايات المتحدة بحقّ إسرائيل الطبيعي في الوجود، وبعدم اعتبار الحقوق الفلسطينية في أي جزء من الأرض.

- عزل الموقف الفلسطيني والضغط عليه ليستسلم للمفاوضات وفق «صفقة القرن» التي أعلن عنها الرئيس ترمب.

- دعم الإستراتيجية الأميركية لعزل إيران والضغط عليها بتشكيل تحالفات إقليمية في محيطها الحيوي، كما بين دول خليجية وإسرائيل مثلاً.

- إنهاء الحالتين الإسلامية والقومية في بنية السياسة السودانية المانعة نسبياً.

- وبناء ثقافة المصالح الخاصة الشخصية ومصالح النخبة الحاكمة والطبقية لتتساوق مع السياسات الأميركية في الشرق الأوسط، واستثمار ثروات السودان الطبيعية من قبل الشركات الأميركية والإسرائيلية.

أهم ملامح ظاهرة التطبيع وإشكالاتها

لهذه العملية التطبيعية المندفعة بحماسة ملامح أساسية أهمها أنها تمّت بعيداً عن الموقف العربي الموحد وبمخالفة لقرارات جامعة الدول العربية والقمم العربية السابقة، وأنها تُرسم من قبل فريق أميركي متصهين لمصلحة إسرائيل بالكامل، وأنها تتسارع في التنفيذ لبنودها المختلفة بطريقة دراماتيكية تمثل انهياراً لناطحات سحاب وتبعثرها في الهواء، وأنها تتم بعيداً عن أي اعتبار للحقوق الفلسطينية أو الموقف الفلسطيني، بل إنها لم تتناول المصالح والحقوق الفلسطينية إلا بكلمات غير ذات معنى.

ولها كذلك مجموعة من الإشكالات، وأهمها انقسام الموقف العربي، وعزل الموقف الفلسطيني وإضعافه، وإفقاد القضية الفلسطينية الدعمَ الخليجي السياسي والإعلامي التقليدي، وإحداث شرخ سياسي جديد بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأنها تخدم طرفاً واحداً أساساً وهو إسرائيل، فيما تقدّم وعوداً مغلّفة بمكاسب اقتصادية وسياسية وأمنية للأطراف الأخرى، وأنها تسمح بتشكيل تواجد أمني وعسكري واقتصادي خطير في خاصرة العالم العربي وفي محيطه الحيوي أفريقياً، كما توتّر علاقات العرب مع كل من إيران وتركيا بالتحالف ضدّهما مع إسرائيل، وتوفر لإسرائيل منصة تجسسية على شواطئ الخليج في مواجهة إيران.

التداعيات على الأمن العربي والقضية الفلسطينية

تخلق عملية التطبيع الجارية مع إسرائيل مجموعة من الإشكالات للأمن العربي وللعلاقات العربية- العربية وللقضية الفلسطينية في وقت واحد على الصعيد الأمني والاقتصادي والدبلوماسي والسياسي والقانوني والثقافي والفكري، كما أنها تقضي تماماً على المبادرة العربية للسلام. ومن أهم هذه التداعيات على الأمن العربي:

على الصعيد السياسي: يتوقع أن تؤدي إلى مزيد من التعنت الإسرائيلي تجاه شروط التسوية، وأن تساعد على مزيد من تحييد القضية الفلسطينية كمحدد للعلاقات العربية- الإسرائيلية، وأن تدفع النظام العربي إلى مزيد من الانقسامات والانهيارات بصورة أكبر مما هي عليه الآن. إضافة إلى تنامي إشكالية تحديد العدو أو الصديق أو الخصم والمنافس في الخلافات العربية سياسيّاً وفكريّاً وثقافيّاً، وفقدان دول الثقل السياسي العربي لمركزها وثقلها السياسي ودورها الإستراتيجي (العراق، سوريا، مصر، السعودية...)، وحلول دول أخرى متحالفة مع اليمين الإسرائيلي واليمين الأميركي مكانها، وكذلك إفقاد الجانب الفلسطيني القدرة على التأثير في مواقف دول العالم بسبب افتقاره للأدوات والمصالح التي يمكن تقديمها، فيما كانت العلاقة مع العرب والدول الإسلامية مكسباً لأي دولة تتبنى الموقف العربي التصويتي وتعترف بالدولة الفلسطينية.

على الصعيد الأمني والعسكري: تؤشر التحولات الجارية بشكل واضح إلى أن دولاً عربية أصبحت ترى في إيران، وليس إسرائيل، الخطر الأكبر على أمنها الوطني، ومن ثَمّ باتت مستعدة للتحالف العسكري مع إسرائيل، ما يشكّل انقلاباً كاملاً للمعادلات العسكرية والأمنية والإستراتيجية في المنطقة، خاصة أن إيران ستجد في هذه الخطوة استفزازاً كبيراً لها، ما يفتح المجال لزيادة التوتر بين إيران والدول العربية.

على الصعيد الاقتصادي: يتوقع أن تكون للتحولات الجارية تداعيات على النظام الاقتصادي العربي ككل، وعلى الاقتصاد الخليجي بصفة خاصة، لأن قدرة الاقتصاد

الإسرائيلي على اختراق بنى وهياكل اقتصاد الدول المطبّعة أكبر بكثير من قدرة اقتصاد هذه الدول على اختراق بنى وهياكل الاقتصاد الإسرائيلي، ولأنّ تنامي العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وهذه الدول يمكن أن يشكّل عقبة أو يضع المزيد من العراقيل أمام عملية التكامل الاقتصادي في العالم العربي.

على الصعيد الثقافي والفكري والأيديولوجي: يمكن للتحولات الجارية أن تؤثر تأثيراً سلبيّاً كبيراً على النسق العَقَائدي للنظام العربي، وقد تضرب فكرة العروبة في الصميم وتؤدي إلى تهميشها، خاصة مع ما هيّأته عملية التطبيع هذه من بيئة للترويج الإعلامي لأفكار تناقض الأفكار العروبية التي سادت في المنطقة لأكثر من سبعين عاماً، خصوصاً فيما يتعلق باعتبار القضية الفلسطينية (أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين) قضية عربية مركزية تحظى بالأولوية في السياسة العربية، ناهيك عن مخاطر التحول الثقافي والفكري تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، بما في ذلك التحول بمفهوم العدو والحليف لدى البعض، لتنتقل إسرائيل المحتلة إلى دولة صديقة وحليفة، وإيران من دولة جارة إلى عدو أساسي.

تكرار تجارب سابقة فاشلة في تحقيق الأمن وحلّ القضية الفلسطينية خلال 42 عاماً

على صعيد تاريخ ومكونات الصراع وتجارب حلّه بالتسوية السياسية والتطبيع مع إسرائيل، فقد مرت الدول العربية بعدّة مراحل في هذه المحاولة، وأهمها:

مفاوضات كامب ديفيد والتوصل إلى معاهدة سلام منفردة بين مصر وإسرائيل عام 1978، التي فشلت حتى في إعادة السيادة الكاملة لمصر على سيناء، ناهيك عن تخطّيها القضية الفلسطينية. ورغم القيام بعملية تطبيع كانت أحكم من الجارية اليوم، غير أن الجانب الإسرائيلي أمعن في تهديد الأمن العربي وانتهاك الحقوق الفلسطينية ورفض الانصياع لنداء السلام والتسوية حتى هذه اللحظة، ولم تجنِ مصر من ذلك شيئاً، لا تقدماً اقتصاديّاً ولا دوراً سياسيّاً إقليميّاً أفضل من السابق.

مفاوضات السلام في مؤتمر مدريد عام 1991، ثم المفاوضات الثنائية الأردنية والفلسطينية واللبنانية والسورية مع إسرائيل، إلى جانب مفاوضات متعددة دولية حول اللاجئين والمياه والعلاقات الإقليمية والأمن الإقليمي، ورغم كل هذه الإغراءات التي أكسبت إسرائيل وضعاً سياسيّاً ودبلوماسيّاً أفضل، غير أنها ضغطت لفتح مسار تفاوض فلسطيني- إسرائيلي سرّي أفضى إلى ما يعرف باتفاق أوسلو عام 1993، وتم فيه تعليق جميع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني من الدولة والعودة والحدود والمياه والقدس.. إلخ، وفي الوقت نفسه، زادت إسرائيل من الاستيطان والانتهاكات والسيطرة على القدس والمقدسات والاغتيالات والاعتقالات العشوائية التعسفية وهدم البيوت، ورفضت بدء المفاوضات النهائية المقررة عام 1999، وفي عام 2002، قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بتدمير مؤسسات السلطة

الوطنية الفلسطينية التي نشأت بناء على هذا الاتفاق، وحتى اليوم، لم تعقد أي مفاوضات جدّية لإنهاء الاحتلال (بعد مرور 27 عاماً)، وليس هذا فحسب، بل إن إسرائيل لم تطبّق أكثر من 13% مما ينبغي أن تقوم به رغم قيام الجانب الفلسطيني بتطبيق أكثر من 87% من المطلوب منه في هذا الاتفاق.

مفاوضات السلام الأردنية- الإسرائيلية التي أفضت إلى معاهدة وادي عربة للسلام عام 1994، والتي تم توقيعها بسرعة غير متزنة واحتجاجاً على توقيع الفلسطينيين اتفاق أوسلو عام 1993، ورغم ذلك، استمرت إسرائيل في تجاهل الدور الأردني في الأماكن المقدسة وانتهاكه، واستمرت في المماطلة في التوصل إلى حلّ نهائي لاحتلال فلسطين، كما قامت بعدّة اختراقات أمنية وعسكرية ضدّ الأردن، ولم تسمح للأردن بممارسة الاستيراد والتصدير مع الضفة الغربية إلا بشروط معقدة وبأرقام متواضعة جدّاً، كما أنها لم تترك فرصة إلا وهدّدت فيها بأن شرق نهر الأردن، أي الأردن، جزء من وعد بلفور لإسرائيل بأشكال مختلفة، وهي تحاول التهديد بالإخلال بالأمن الأردني بأشكال لا نهاية لها.

إذاً، تشير هذه التجربة بدقة وبمئات الأمثلة، ولمدة 42 عاماً، إلى فشل قدرة العلاقات العربية الجديدة لهذه الدول أن تنهض باقتصادها أو بدورها في المنطقة أو بالمحافظة على أمنها ضدّ إيران أو تركيا أو غيرهما، ناهيك عن أنها لن تقدّم للقضية الفلسطينية أي مكاسب، بل ستجعلها تخسر البُعد الأخلاقي والقيمي الذي انتهكته هذه الدول بخصوص حشد الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتأييد الحق الفلسطيني وإدانة اعتداء إسرائيل على القدس والأراضي المحتلة وعلى الشعب الفلسطيني، مع الأخذ بالاعتبار أن الوزن الجيوسياسي والجيوإستراتيجي لهذه الدول أقل بكثير من كل من الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية في معيارية المصالح الإسرائيلية والأميركية والدور الدولي والإقليمي المستمر، لأن المال ليس كافياً أبداً كمعيار في هذا المضمار كما يعرف الخبراء، ولننظر إلى تجربة كل من إيران والعراق (تحت حكم صدام حسين)، الغنيّتين بالنفط أكثر من هذه الدول.

الاستنتاج

خلاصة هذا التحليل أن هذه الظاهرة المستجدّة في عملية التطبيع بين دول عربية وإسرائيل تجري منبتّة عن السياق الطبيعي للصراع وعن المسارين التاريخي والإستراتيجي المؤسسين بالدماء والتضحيات العربية والفلسطينية، وتأتي معاكسة لتنامي رفض وعزل إسرائيل إقليميّاً ودوليّاً، ولتنامي الأخطار الإستراتيجية على إسرائيل من المقاومة الفلسطينية ومن تنامي نفوذ كل من تركيا وإيران والمجموعة الإسلامية عموماً، ولذلك، فهي تتم في ظل ضعف الرؤية التي تقف خلف الحماسة لهذه العملية من الأطراف العربية، وتحاول تهميش الجانب الفلسطيني في العلاقات العربية- الإسرائيلية وإفقاد القضية الفلسطينية

الورقةَ العربية، وتعطي فرصة أكبر لسيادة الرؤية الإسرائيلية القائمة على مبدأ «السلام مقابل السلام» بدل أساس المبادرة العربية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية القائمة على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، ما يجعلها مدخلاً لتصفية القضية جذرياً، ولإلغاء المبادرة العربية، وبالتالي إفقاد العرب أي رؤية سياسية متفق عليها، وإغلاق الأفق السياسي لحلّ القضية أمام الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يسمح للشعب الفلسطيني بفتح خياراته المتعددة للتعامل مع متغيرات هذه الظاهرة التي تستهدفه أساساً، والاستعداد لتحمل أثمان هذه الخيارات ونتائجها لتحقيق حقوقه المشروعة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعودة اللاجئين، خاصة أن تسخين الاشتباك الفلسطيني مع إسرائيل كان سبباً تاريخيّاً لمنع نجاح عمليات التطبيع حتى في ظل اتفاقات السلام مع الأردن ومصر، ما يعطي الشعب الفلسطيني بمختلف قواه السياسية والاجتماعية خياراً إستراتيجياً متاحاً وممكناً وفاعلاً.

وكما يطرح الإستراتيجيون، فإن حركة التطبيع الجارية اليوم ليست حركة تاريخية إستراتيجية، بل هي حركة اعتراضية قوية لمنع التاريخ من أن يسير باتجاهاته الطبيعية التي سطّرتها صفحاته خلال العقود الماضية، حيث إن إسرائيل، ورغم ما تملك من قوة ونفوذ واتفاقات سلام، بقيت وستبقى تعيش في عقلية «الغيتو» والرعب وعدم الثقة بالأمان بالمستقبل وبالمحيط الإستراتيجي.

الجزائر بين ثنائية قدسية القضية الفلسطينية والرفض المطلق للتطبيع مع إسرائيل

عبد الرَّحيم رحموني*
شمس الهدى نجاح**

لطالما عُرف عن الجزائر، شعباً وحكومة، النصرة المقدسة والأبدية للقضية الفلسطينية، هذه القضية التي تعتبرها الجزائر أم القضايا، ولا تقل أهمية عن الثورة الجزائرية المباركة. فقد عاش الشعب الجزائري منذ عام 1830 حالة من الاستعمار الذي عمل على دحر الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، لكن رغبة الجزائر في التحرر وقدسية الحق والأرض كانت أكبر من كل شيء، فبعد أكثر من 132 سنة من النضال والكفاح ضد المستعمر الفرنسي، حقق الشعب الجزائري نصره على العدو، وحقق بذلك أعظم ثورة في العالمين العربي والإسلامي.

هذه التجربة التحررية من ويلات الاستعمار ولدت للعرب والعالم ككل الرغبة الملحة في محاربة كل أشكال الاستعمار، من ذلك، فإنّ القضية الفلسطينية التي تمثّل تلك القضية العالمية والتي تعد رمزاً للصمود والتحرر أخذت من القضية الجزائرية تلك الرغبة الملحة في الدفاع عن الأرض والوطن بالرغم من كل المعطيات الراهنة التي تصب كلها في صالح الاستعمار، سواء الدعم المباشر من أميركا وحتى التطبيع الأخير مع بعض الدول العربية.

تاريخانية العلاقات الجزائرية- الفلسطينية

التجربة الجزائرية الناجحة في التحرر كانت النبض الحقيقي للشعب الفلسطيني، فقد استلهمت القدس المحتلة نبضات الكفاح من الجزائر ووقوفها الدائم مع القضية الفلسطينية منذ عام 1936، عززتها مشاركة الجزائر في الحروب التحريرية ضد الكيان الصهيوني، حيث شاركت الجزائر في ثورة 1936 بثلاثة فصائل من المجاهدين، كما تم إرسال أكثر من 100 مجاهد جزائري إلى فلسطين للجهاد المقدس في حرب 1948، حيث بلغ عدد المجاهدين الجزائريين المشاركين في حرب 1948 بين 220 و260 مجاهداً «ضمتهم الكتيبة المغاربية الأولى بالنقب وبيت لحم، والكتيبة الثانية التي سُميت الفوج التاسع بالجبهة الشمالية مع الجيش السوري، والكتيبة الثالثة بشمال قطاع غزة، وبعض المتطوعين بجيش الجهاد المقدس للحسيني. ولا يدخل في هذا الإحصاء المجاهدون الجزائريون القاطنون بفلسطين وسوريا والمقدر عددهم بالمئات، وبقي عدد آخر ينتظر في مراكز التطوع في سوريا ومصر»، حيث استشهد فيها حوالي 35 شهيداً جزائرياً[1].

* باحث في العلاقات الدولية، جامعة د/ مولاي الطاهر- سعيدة- الجزائر
** باحثة في العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر

أضف إلى ذلك الدور الريادي للجزائر في دعم مصر في حرب 1967، حيث دعمتها بنحو 11 طائرة من نوع ميغ وصلت إلى المطارات المصرية في اليوم الثاني من الحرب. أما بخصوص حرب أكتوبر 1973، فقد شاركت الجزائر بلواءين، أحدهما مدرع والآخر مشاة وحوالي 60 طائرة ميغ ومئات الدبابات وحوالي 20 مليون طن من البترول لمصر و10 ملايين طن لسوريا[2].

تعززت قدسية القضية الفلسطينية أكثر بعد استقلال الجزائر، حيث أتيحت الفرصة، ولأول مرة، أن تلقي فلسطين كلمتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974، التي مُنحت لها من طرف وزير الخارجية الجزائري، كما أعقبها فيما بعد إعلان قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988 بالجزائر، وأدى هذا الإعلان في وقت وجيز إلى اعتراف أكثر من 105 دول بالدولة الفلسطينية، ليتم استعمال تسمية فلسطين بدل منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (43/177) المتعلق بإنشاء دولة فلسطين[3]. هذا المكسب التاريخي الذي احتضنته الجزائر كان بمثابة الدليل القاطع على قدسية فلسطين بالنسبة للجزائر حكومة وشعباً.
تعد هذه الأمثلة من بين الدلالات على الوزن المركزي لفلسطين في المنظور الجزائري الرسمي والشعبي رغم الحواجز الجغرافية بين البلدين، خاصة في ظل الوقوف الفلسطيني والعربي مع الثورة الجزائرية، ويأتي هذا في إطار أن القدس عربية ولن تكون يوماً ما عاصمة لإسرائيل التي تباركها وتهرول للتطبيع معها عديد الدول الغربية والعربية.

موقف الجزائر من التطبيع مع إسرائيل

لو تتبع الباحث والقارئ تاريخ الجزائر، فإنّه يلاحظ أنَّ الجزائر لم تُقم أي علاقة مع إسرائيل، بل إنَّها لا تعترف بأنّ هناك دولة اسمها إسرائيل، هذا الموقف الثابت ينبع من سوسيولوجيا الشعب الجزائري الذي لن يستطيع أن يفرط في أيٍّ شبر من فلسطين، بل إنَّ أغلبية الشعب الجزائري يعتبر فلسطين أمه الثانية وبلده الثاني بعد الجزائر. هذه المشاعر أثرت على السياسة الخارجية للجزائر، وأصبح من المقدس والثوابت عدم الاعتراف بإسرائيل كدولة، خاصة أنَّ هذه القضية تدخل ضمن ثوابت السياسة الجزائرية الداخلية والخارجية.
بعد سبر للآراء قام به الباحثان في عينة تضم 40 فرداً جزائرياً من مختلف الفئات العمرية، تم تسجيل عديد الملاحظات المحورية التي يمكن إدراجها فيما يلي:
القضية الفلسطينية بالنسبة للجزائريين قضية عرض وشرف وليست قضية أرض فقط.

الشعب الجزائري مستعد لتقديم أي مساعدة للإخوة الفلسطينيين، وهو ما عكسته المساعدات الإنسانية، بل إنّ أغلب الشعب الجزائري يعتبر أنّ الوقوف مع

الفلسطينيين واجب على الشعب الجزائري.
حتى الآن، لم يتم الاعتراف بإسرائيل من طرف الجزائر، التي تعد من الدول العربية القليلة جدّاً التي لم تُقِم أي علاقات مع هذا الكيان.
طبيعة الشعب الجزائري تحتم عليه الوقوف في وجه أي ظلم.
كل العينة التي تمّت إقامة استبيان معها أكدت الاستعداد التام لنصرة القضية الفلسطينية.
حسب المؤشر العربي 2019-2020 الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يوم 6 أكتوبر 2020، فقد ظهر الرفض الجزائري المطلق للاعتراف بإسرائيل، حيث كشفت نتائجه أنّ نسبة 99 % من الجزائريين أجابوا بالمعارضة المطلقة وعدم الاعتراف بإسرائيل، في حين أن 1 % منهم رفض الإجابة[4]. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

اتجاهات الرأي العالم العربي نحو اعتراف بلدانهم بإسرائيل حسب بلدان المستجيبين

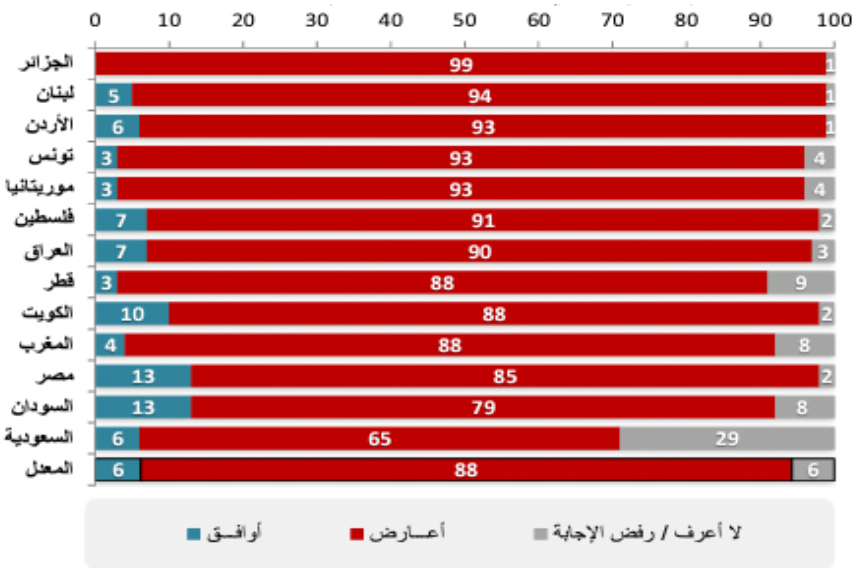

المصدر: «المؤشر العربي 2019/2020 في نقاط»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

هنا، يُلاحظ أنّ الشعب الجزائري والدولة الجزائرية لن يعترفا بإسرائيل، خاصة أنّ هذا الأمر بالنسبة للجزائري غير قابل للنقاش، لأنّ الإجابة ستكون دوماً لا أعترف بإسرائيل، وهي نقطة قوة تحسب للشعب الجزائري الذي يقف دائماً إلى جانب القضية الفلسطينية، كما أنَّ الجزائري إذا سألته عن فلسطين، ستقترن إجابته بالشعار التالي: «الجزائر مع فلسطين ظالمة أو مظلومة»[5].

ومن بين الأسس التي يبني عليها الشعب الجزائري علاقته مع فلسطين شعار «بالروح بالدم نفديك يا فلسطين»، وهذا يدل على وفاء الشعب الجزائري الأبدي لرسالة الشهداء، اعتزازاً وافتخاراً بفلسطين التي تعتبر رمز الصمود والتحدي والعروبة، وهنا يظهر جلياً التأثير الشعبي على السياسة الخارجية للدول، ويظهر في أبرز مثال في العلاقات الجزائرية- الفلسطينية، فلا تكاد تصادف جزائرياً إلا واعترف بالحب الأبدي لفلسطين والاعتزاز المطلق بفلسطين رمز العروبة والشهادة. هذه الأطروحات يؤكدها الواقع الجزائري المدافع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها واعتبار إسرائيل العدو الحقيقي للجزائر، خاصة أنّ إسرائيل في الآونة الأخيرة تسعى إلى تشويه صورة الجزائر بصور مفبركة عكست مدى الانحطاط الذي توظفه في حربها ضد العرب، ولا يقف الأمر هنا، بل إنّ الجزائر حكومة وشعباً تقر صراحة وعلناً بكل الطرق استحالة الاعتراف بها.

في نفس السياق، فقد جاء في كلمة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ضمن أعمال الدورة الخامسة والسبعين (75) للجمعية العامة للأمم المتحدة:

«بخصوص القضية الفلسطينية التي تبقى بالنسبة للجزائر وشعبها قضية مقدسة بل أمّ القضايا، نعبر مجدداً عن دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وحقه غير القابل للتصرف أو المساومة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف قناعة منا أن تسويتها تعتبر مفتاح الاستقرار في الشرق الأوسط»[6].

كما أوضح الرئيس الجزائري في أحد اللقاءات مع الصحافة المحلية أنّ الجزائر لا يمكن لها في أيّ يوم وفي أي وقت أن تطبع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، حيث إنّها «لن تهرول لهذا التطبيع ولن تباركه»[7] إطلاقاً، خاصة أنّ فلسطين من الثوابت الوطنية للجزائر، ويضيف أنّ منطقة الشرق الأوسط وبؤر التوتر فيها ترتبط بحل القضية الفلسطينية لأنّها مفتاح السلام في الشرق الأوسط[8]، هذا الكلام نابع من خصوصية الشعب الجزائري والدولة الجزائرية الرافضة لأي علاقة مع إسرائيل مهما كانت طبيعة هذه العلاقات، ولا يمكن في أيّ وقت أن تعترف الجزائر بها أبداً. انطلاقاً مما سبق، يعد موقف الجزائر إزاء القضية الفلسطينية موقفاً ثابتاً غير قابل للمساومة.

ويمكن طرح السؤال التالي: في ظل المعطيات الراهنة، أيّ دور للجزائر إزاء القضية الفلسطينية؟

يتأسس دور الجزائر في الماضي والحاضر على نقطتين هما: الدفاع اللامشروط عن القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مقدسة، وعدم الاعتراف بأنّ هناك دولة اسمها إسرائيل، هذا ما تأسس عليه دور الجزائر تجاه القضية الفلسطينية الذي كما تم ذكره سابقاً في حروب 1936 و1948 و1967 و1973، وما زال يعكسه الوقوف

إلى جانب فلسطين والدفاع عنها في المحافل الدولية، بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها الجزائر حكومة وشعباً لفلسطين وهو أقل ما يمكن تقديمه لهذه القضية في الوقت الراهن في ظل المعطيات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط، ومدى الاختراق الإسرائيلي لكل المؤسسات الدولية، بل إنّ اللوبي الإسرائيلي أصبح أكثر ما يؤثر على القرارات الدولية في السياسة العالمية.

الهوامش

1 أحمد شنتي، الجزائر والقضية الفلسطينية.. صفحات من الجهاد المشترك، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، كانون الثاني (يناير) 2015، ص 117.

2 حمودي ابرير، مواقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945- 1973م، (أطروحة دكتوراة في التاريخ الحديث والوسيط، جامعة باتنة، مدينة باتنة/ الجزائر: 2015-2014)، ص 339- 376.

3 هنادي هاني محمد إسماعيل،الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، (رسالة ماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2012)، ص 45.

4 تقرير صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2019/2020 في نقاط، تشرين الأول (أكتوبر) 2020، ص 56.

5 جملة قالها الرئيس الراحل هواري بومدين في أحد خطاباته.

6 التلفزيون الجزائري، كلمة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ضمن أعمال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لمشاهدة الكلمة، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=uPjqtGxgPE

7 جاءت في خضم لقاء الرئيس عبد المجيد تبون مع الصحافة الجزائرية يوم 20 أيلول (سبتمبر) 2020.

8 المصدر نفسه.

متابعات

برنامج جوزيف بايدن الشرق أوسطي وانعكاساته الفلسطينية

أحمد جميل عزم*

يتضمن برنامج جوزيف بايدن، الرئيس الأميركي المنتخب، إعادة ضبط سياسة بلاده في الشرق الأوسط، بحيث إنه لا يوافق على سياسة الانسحاب من المنطقة، وسيلغي سياسة «الشيك على بياض» التي منحها دونالد ترامب لأنظمة سياسية في الشرق الأوسط، لتفعل ما تريد إقليميّاً وداخليّاً. ولن يربط كل شيء بإسرائيل كما فعل فريق ترامب، لكنه سيواصل تقديم الحماية لها، سياسيّاً ودبلوماسيّاً وعسكريّاً. ولا توجد لديه خطط للتعامل النشط في حل القضية الفلسطينية، على أنّه سيلغي سياسات سلفه للضغط على الفلسطينيين ودفعهم للاستسلام.

هناك مداخل عدّة لفهم وقراءة نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية للعام 2020، وأثرها على «الملف» الفلسطيني، أحدها قراءة نتائج التصويت واتجاهات الناخبين، مثل كيف صوتت الفئات المختلفة، وهل لذلك علاقة بالموضوع الإسرائيلي؟ أين ذهب الصوت الصهيوني الإنجيلي، وأين ذهب الصوت اليهودي؟

مدخل آخر هو البحث في مواقف وبرامج الحزبين، وخصوصاً المرشّحين لمنصب الرئيس، بشأن الموضوعات الإسرائيلية والفلسطينية. والمدخل الثالث هو القراءة في مجمل نظرية السياسة الخارجية لدى الرئيس المنتخب، والعوامل التي تشكّل سياسته الخارجية، بما في ذلك النظرية، وفريق العمل، وعلاقته مع جماعات الضغط المختلفة المؤثرة في رسم السياسة الخارجية، والعلاقة مع أطراف الموضوع الإسرائيلي الفلسطيني، خصوصاً مع الحكومة الإسرائيلية، ومع القوى الشرق أوسطية من أنظمة وحكومات وقوى وقضايا.يرسل هذا المقال للطباعة بعد أن أظهرت نتائج الانتخابات، أن جوزيف بايدن، المرشح الديمقراطي، نائب الرئيس الأميركي السابق، مع الرئيس باراك أوباما (2009- 2017)، قد فاز بالانتخابات، لكن بينما ما زال دونالد ترامب، الرئيس الجمهوري، المنتخب عام 2016، يرفض الاعتراف بالنتائج.

يتناول القسم الأول من المقال اتجاهات الناخبين الأميركيين بحسب انتماءاتهم الدينية والعرقية، وعلاقة هذا بالموضوع الإسرائيلي- الفلسطيني، والثاني البرامج ونظرية السياسة الخارجية والجديد فيها بين عهدي ترامب وبايدن.

* رئيس تحرير شؤون فلسطينية، عضو المجلس المركزي الفلسطيني.

المقصود بنظرية السياسة الخارجية، مجموعة من الأفكار والمبادئ التي يتبناها الرئيس الأميركي (وفريقه) بشأن أهداف الولايات المتحدة الأميركية الخارجية، وسبل تحقيقها، بما في ذلك المصالح الأميركية، وسبل حفظ الأمن القومي الأميركي، ودور الولايات المتحدة في قيادة (أو عدم قيادة) العالم.

أحد أهم الأمور التي قد تحدد أجندة الرئيس الأميركي، أو تحد منها، هو القوى الداخلية الأميركية، خصوصاً التي تسهم في صياغة المشهد الانتخابي الداخلي، أو في تمويل الأحزاب في الانتخابات. وسيتشكل المشهد النهائي لإدارة بايدن، عندما تتشكل هذه الإدارة، بعد أن يتأكد فوزه رسمياً، وبعد أن يتم استلام منصب الرئاسة في نهاية كانون الثاني (يناير) 2020.

أولاً: الخريطة التصويتية

يتضح من البيانات التي نشرتها مراكز استطلاعات رأي وأبحاث، بيو للأبحاث، أنّ الانقسام في الرأي العام الأميركي يتعمق، بما في ذلك التباين بين جماعتين ذواتي موقف خاص من إسرائيل، هما: أولا، «الإنجيليون»، أو من يوصفون بالمسيحية الصهيونية، وثانياً، اليهود[1].

يدعم الإنجيليون إسرائيل لأسباب دينية عقائدية، من منطلق نبوءات دينية، ويتضح تدريجيّاً أنّ هؤلاء أكثر ميلاً لدعم التشدد الصهيوني، ورفض مساءلة إسرائيل، والأهم رؤية السياسة الخارجية في الشرق الأوسط ككل، من منطق ضرورة تجنيب إسرائيل أي نقد، ورفض حلول سياسية أو وسطية تدين الاحتلال. وتتعمق علاقة هؤلاء مع إسرائيل، بشكل كبير[2]، مقابل تراجع اليهود الأميركيين النسبي في اعتبار حكومات إسرائيل فوق النقد، بل إنّ يهود الولايات المتحدة يعطون اعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية في قرارهم الانتخابي بشكل مختلف عن الإنجيليين. وجزء كبير من اليهود الأميركيين أميل للتصورات الليبرالية الاقتصادية (بالمفهوم الأميركي الليبرالي الذي يعطي دوراً كبيراً للحكومة في الرفاه الاجتماعي والأقرب أحياناً للاشتراكية)، والليبرالية الاجتماعية الأقرب للحريات في موضوعات مثل علاقات المثليين، والإجهاض، وهم تدريجيّاً يتناقضون مع جماعات دينية يهودية أصولية محافظة في إسرائيل، وهناك خلافات عميقة بين كثير من اليهود الأميركيين وقياداتهم وحكومات بنيامين نتنياهو بسبب قضايا دينية واجتماعية[3].

مقابل هذا، هناك التصور الإنجيلي المحافظ اجتماعيّاً، والأقرب للصهيونية الدينية، أي الانطلاق سياسيّاً من مواقف دينية توراتية. ويوضح الجدول المرفق طبيعة التصويت في الانتخابات الرئاسية للعام 2020. (مع ملاحظة أن هذه أرقام استطلاعات رأي ولا يمكن الجزم بدقتها تماماً، لكنها بالتأكيد قريبة من الدقة). علماً أن الإنجيليين البيض يشكلون قرابة 20 % من الناخبين. أما اليهود، فيشكلون أكثر أو أقل بقليل من 2%والمسلمون أكثر من 1 % بقليل.

اتجاهات التصويت في الانتخابات الرئاسية الأميركية للعام 2020*

الفئة	التصويت لترامب (٪)	التصويت لبايدن (٪)
كل الفئات (التصويت الإجمالي)	47.2	51
البروتستانت البيض الإنجيليين	81	18
البروتستانت البيض غير الإنجيليين	53	43
الكاثوليك البيض	50	49
لا يحددون انتماءهم الديني	غير متوفر	72
اليهود	21	77
اللاتينيون الكاثوليك (Hispanic)	26	67
لادينيون وملحدون	30	65
البروتستانت السود	9	90
المسلمون	17	69

* مصادر الجدول:

- Frank Newport, Religious Group Voting and the 2020 Election, GALLUP, 13 November 2020.
- Chantal Da Silva, Muslim US voters cast ballots in 'record numbers', The Independent, Wednesday 04 November 2020.
- Harriet Sherwood, White evangelical Christians stick by Trump again, exit polls show, The Guardian, 6 November 2020.
- Rob Boston, Assessing The Religious (And Non-Religious) Vote In 2020, Americans United, 12 November 2020, https://www.au.org/blogs/2020-religious-vote
- Gregory A. Smith, White Christians continue to favor Trump over Biden, but support has slipped, Pew Research Centre, 13 October 2020.
https://www.pewresearch.org/fact-tank/2020/10/13/white-christians-continue-to-favor-trump-over-biden-but-support-has-slipped/

الجماعة الوحيدة التي تعتبر إسرائيل محدداً أساسيّاً (بجانب قضايا دينية وأخلاقية)، هي الإنجيليون البيض، أمّا اليهود، فليسوا بالضرورة منحازين للأكثر تشدداً في دعم حكومات إسرائيل، والاستيطان، على أنّ جزءاً ما يجب دراسته أيضاً التباينات بين اليهود الأميركيين، وهي تباينات تشمل الممولين المانحين اليهود في الانتخابات، فقد اعتمد ترامب مثلاً كثيراً على تبرعات أثرياء، مثل اليهودي الصهيوني المتطرف شيلدون أديلسون، بينما وقفت شخصيات يهودية أخرى مع بايدن[4].

في الواقع، إنّ كون القاعدة الانتخابية الصهيونية المسيحية الأميركية (الإنجيليين)، لا يشكلون القاعدة الانتخابية للحزب الديمقراطي، ومن غير المتوقع أن يصبحوا كذلك في المستقبل، وكون جزء أساسي من اليهود الأميركيون، يصوت مع الحزب الديمقراطي تقليديّاً؛ يقلل أهمية الصوت الانتخابي الأميركي، في الملف الإسرائيلي، مع بقاء أهمية الماكنات المالية والإعلامية الصهيونية المسيحية واليهودية.

ثانياً: نظرّية السياسة الخارجية

قام الحزب الجمهوري الأميركي، هذا العام (2020)، بسلوك غير معهود، وهو عدم إعلان برنامج انتخابي، لانتخابات الكونغرس والرئاسة الأميركيتين، وأعلن أن برنامج 2016 هو ذات البرنامج، وأنّه يدعم سياسة دونالد ترامب، «أميركا أولاً»، وذلك بذريعة فيروس كورونا، وصعوبة اجتماع عدد كبير من المندوبين وجهاً لوجه، بينما أعلن الحزب الديمقراطي برنامجاً من 92صفحة.

احتل الشرق الأوسط آخر العناوين على الإطلاق في برنامج الحزب الديمقراطي، للانتخابات الأميركية، أمّا في برنامج الحزب الجمهوري (2016)، فكان قريباً من النهاية.

جزء من أهميّة وثائق الحزبين تتمثل فيما يرفضانه في سياسة الحزب الآخر، أكثر منها فيما يتبناه الحزب حقّاً.

إذا ما أريد فهم موقع القضية الفلسطينية في سياق الانتخابات الأميركية، فلا يكفي تتبع الفقرات الصريحة الخاصة بفلسطين، بل يجب معرفة أسس السياسة الخارجية لدى كل حزب، ثم معرفة السياسة إزاء الشرق الأوسط تحديداً، وبعد هذا قراءة النصوص المتعلقة بفلسطين وإسرائيل.

"ثقة الأنظمة الصديقة" و"شيكات على بياض"

جاء في بيان الحزب الجمهوري قبل أربعة أعوام (2016) أنّ «الشرق الأوسط أكثر خطورةً اليوم من أي وقت منذ الحرب العالمية الثانية». وقال البيان حينها إنّ سياسة الرئيس الأميركي باراك أوباما (2009- 2017)، ووزراء خارجيته، ضربت أساسين للسياسة الخارجية الأميركية، هما: «ثقة الأنظمة الصديقة، وأمن إسرائيل»، وأنّ المستفيد هم «الإرهابيون الإسلاميون ورعاتهم من الإيرانيين وغيرهم». واعتبر البرنامج الاتفاق

مع إيران يتعلق بشخص الرئيس (أوباما)، ولا يلزم الرئيس الذي سيليه، وأنّ استعادة ثقة الأصدقاء أمر مهم، وهذا يمر عبر تدمير تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وعزل حزب الله في لبنان، ودعم الانتقال إلى عصر ما بعد الرئيس بشار الأسد في سوريا، ودعم المسيحيين والأكراد في العراق، والعمل على التخلص من «داعش». وتم ربط كل ذلك بأمن إسرائيل.

هذه النصوص لها دلالات، أهمها: أولاً، أولوية فكرة ثقة الأنظمة الصديقة. وهذه الفكرة مقصودة بها دول الخليج العربية، ومسألة مدى اعتمادها على واشنطن أمنيّاً، سواء في الأمن الخارجي إزاء دول أخرى مثل إيران وتركيا (والعراق في الماضي)، وثانياً، إزاء حفظ الأمن الداخلي ومنع سقوط الأنظمة الحليفة لواشنطن والخليج في المنطقة (كما حدث في مصر وتونس دون تدخل أميركي لمنع هذا)، وحسب تعبير دينيس روس، المبعوث الأميركي السابق للعملية السلمية، تركت إدارة أوباما (من وجهة نظره التي يبدو أن كثيرين شاركوه فيها) فراغاً في الشرق الأوسط[5]، وقال روس وغيره إنّ هذه الأنظمة وإسرائيل تشترك بالشعور أنّه لا يمكن الاعتماد على إدارة أوباما، والولايات المتحدة عموماً، خصوصاً في موضوع إيران[6]. هذا الربط بين أمن الأنظمة وأمن الدول وأمن إسرائيل هو عنصر رئيسي في إستراتيجية ترامب، أي أن جزءاً أساسيّاً من مقاربة فريق ترامب، المعني بالشرق الأوسط الذي هو صهيوني يهودي، بني على أنّ هناك خوفاً من فراغ في المنطقة، بسبب عدم تدخل الولايات المتحدة، وعدم التنسيق مع دول الخليج العربية وحمايتها، وأيضاً عدم الاستماع لمطالب وسياسات إسرائيل ممثلة ببنيامين نتنياهو. وبالتالي، بني برنامج إدارة ترامب على إعادة الثقة مع الأنظمة الخليجية بشأن الدور الأميركي في الخليج، مقابل صفقات تجارية وتسليحية ضخمة[7]، ومقابل التقارب مع إسرائيل.

في الموضوع الإسرائيلي، وبعد التشديد على المصالح المشتركة، والتقارب الثقافي، والتأكيد على الالتزام بأمن إسرائيل؛ تم الإشارة في برنامج الحزب الجمهوري إلى أننا «نرفض الفكرة القائلة إن إسرائيل احتلال occupier»، وأشير لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات BDS باعتبارها حركة لاسامية تريد تدمير إسرائيل، وأعلن البرنامج رفض مقاطعة إسرائيل أو المستوطنات فيما سمتها «الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل»، وتم اعتبار إسرائيل «بلداً استثنائيّاً»، فعدا المصالح الإستراتيجية المشتركة، فإن الولايات المتحدة تشارك قيمها، إذ عُدّت الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي توجد فيها حرية تعبير وحرية دينية. وأشير إلى أنّ دعم إسرائيل هو تعبير عن العقيدة «الأميركية» (Americanism)، وأنّ العلاقة الخاصة لن تشرق عليها الشمس (daylight) ولن تنتهي. وتم الوعد بنقل السفارة الأميركية للقدس، واستمرار ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي. ووعد البرنامج بإنهاء تمويل أو دعم فكرة الوصول إلى سلام أو «إملاء حدود» بغير المفاوضات «بين هؤلاء الذين يعيشون في المنطقة»، أي رفض تطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

في الواقع، إنّ عملية استعادة ثقة الأصدقاء في الخليج في زمن ترامب، تمت بالفعل في البداية، كما يرام، لكن الجدية الأميركية اختبرت لاحقاً وكانت النتيجة سلبية، عززت فرضية أنّ هناك انسحاباً أميركيّاً من المنطقة. في أيلول (سبتمبر) 2019، تعرضت منشآت نفط في السعودية، لهجوم صاروخي، يعتقد أنّ إيران أو حلفاءها خلفه، وكان تصريح ترامب (عبر تويتر) هو «لأننا قمنا بعمل جيدّ جدّاً في السنوات (...)، لم نعد بحاجة إلى بترول وغاز الشرق الأوسط، ولدينا القليل جدّاً من ناقلات النفط هناك، ولكن سنساعد حلفاءنا»[8]. هذا التصريح يعني انقلاباً في السياسة الأميركية التي تعتبر البترول وأمنه في الخليج موضوعاً أميركيّاً خاضت لأجله مثلاً حرب العام 1990- 1991 ضد نظام صدام حسين في العراق، وتعني عدم الاستعداد لفعل الكثير من أجل أمن «الأصدقاء». وبعد أشهر، مطلع 2020، حدث اختبار آخر لمدى دعم واشنطن لحلفائها في الخليج، عندما استهدفت إيران ناقلات نفط خليجية وبريطانية. ومرة أخرى، بدل الحديث كيف سيحمي «الأصدقاء»، كرر ترامب مقولاته: «نحن المنتج رقم 1 في البترول والغاز الطبيعي، نحن مستقلون، لا نحتاج بترول الشرق الأوسط»[9].

لقد تضاعف إنتاج البترول الأميركي في السنوات الأخيرة، وأصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط في العالم، وتراجع الاستيراد الأميركي من النفط الخليجي بشكل كبير. قد لا يعني هذا عدم حاجة الولايات المتحدة لنفط الشرق الأوسط، لكنه يعني أنّ الأهمية الإستراتيجية للنفط، وبالتالي الدور السياسي الأميركي في المنطقة، قد تغير كثيراً، وهذا ما دفع لتحليل يوجد الكثير مما يدعمه، وهو أنّ الولايات المتحدة تمهد لنوع من الانسحاب من الشرق الأوسط، وتقليل دورها المباشر[10].

سياسة إعادة الضبط

لعل الكلمات الأبرز في إستراتيجية جوزيف بايدن هي إعادة الضبط (resetting)، وإعادة التوازن (rebalance)، وما شابه من كلمات تريد عودة الأمور كما كانت قبل ترامب، كما ستتم الإشارة له.

يبدو بايدن مختلفاً، ليس عن ترامب وحسب، بل وحتى عن سياسة باراك أوباما، فبرنامج الحزب الديمقراطي، يذهب إلى طرح موضوع أساسي هو عدم الانسحاب من الشرق الأوسط، مع أنه يؤكد أيضاً تقليص استخدام القوة العسكرية. يقول الحزب الديمقراطي في برنامج 2020 إنّ «طي صفحة عقدين من الانتشار العسكري الواسع المدى ومن الحروب غير المنتهية في الشرق الأوسط لا يعني أننا يجب أن نبتعد عن المنطقة، حيث شركاؤنا ما زالت لديهم مصالح مستمرة». ولكن الديمقراطيين يريدون إحلال «الدبلوماسية البراغماتية» بدل «التدخل العسكري»، من أجل منطقة «أكثر سلماً، واستقراراً وحرية»، وبالتالي، الحديث عن تدخل أو دور فاعل دبلوماسيّاً.

يعد الديمقراطيون بالعودة إلى «الدبلوماسية النووية» مع إيران بدل «السباق للحرب» والتصعيد الذي تبناه ترامب. وأعلن الحزب رفضه سياسة تغيير الأنظمة، بما في ذلك في إيران. ولكن الحزب كان لافتاً بدعوته إلى «إعادة ضبط» (reset) العلاقة مع دول الخليج من أجل «دفع مصالحنا وقيمنا قدماً»، عبر دعم «تحديثها السياسي والاقتصادي». هذه العبارة تحمل مؤشراً على عزم الديمقراطيين مُساءلة السلوك السياسي والأوضاع في دول الخليج العربية. ويقول البرنامج بوضوح: «لا نية لنا للاستمرار في زمن «الشيك على بياض» الذي تبنته إدارة ترامب، أو الاستمرار في سياسة التغطية على السياسات السلطوية، أو الانغماس في المنافسات الداخلية في هذه الدول، أو «الحروب بالوكالة الكارثية»، أو إعادة عقارب الساعة «ضد الانفتاح السياسي في المنطقة». وتقوم سياسة الديمقراطيين على أساس أنّ ضبط الأمور في دول الخليج يساعد على ربط العراق به، مع تفضيل عمل دبلوماسي نشط لضبط الأمور في سوريا ولبنان.

هذه البنود في البرنامج بالغة الأهمية من حيث إنّها تشكل منهجاً مختلفاً عن مرحلتي ترامب وأوباما. في الواقع، إنّ مجمل برنامج بايدن استخدم كلمات تعني «العودة» للخلف، أو إعادة الضبط. يقول البرنامج بضرورة «إعادة التوازن (Rebalance)» في الأدوات، والأدوار، والعلاقات في الشرق الأوسط، ويقول إنّه ستتم «إعادة ضبط Reset علاقاتنا مع شركائنا الخليجيين».

وفي لقاء مع مجلس العلاقات الخارجية الأميركية، في العام 2019، قال بايدن: «سنكون واضحين. أميركا لن تُنحي أبداً مبادئها من أجل شراء البترول أو بيع أسلحة»[11].

لهذه السياسات معنى مهم في الموضوع الإسرائيلي. إنّ أحد أسباب التقارب الخليجي العربي مع إسرائيل، لم يكن فقط تنسيق المواجهة ضد إيران، بل ربما الأهم تنسيق مواجهة الحزب الديمقراطي الأميركي ورفض سياسته الانفتاح على إيران، والغضب من عدم مشاورة الديمقراطيين لدول الخليج، وعدم التساوق مع خطاب التصعيد الإسرائيلي إزاء إيران.

لقد كان أحد أهم الأمور التي عمّقت العلاقات الشخصية بين جاريد كوشنير، وفريق ترامب عموماً، وعدد من الأنظمة الخليجية العربية، هو التعهد بالتراجع عن السياسة التي بدأها أوباما إزاء إيران.

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد. فسياسة ترامب قامت نسبيّاً على الانسحاب من الخليج، وكبديل، يتم تسليمها لكل من إسرائيل وأنظمة عربية. ومن هنا، يمكن فهم التطبيع الإماراتي الإسرائيلي بأنّه ترتيب شؤون المنطقة بعد الانسحاب الأميركي.

من جهة ثانية، فإن تقارب دول عربية مع إسرائيل يتضمن استخدام قوة أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة. وحسب نيويورك تايمز، فإنّ علاقة خاصة جمعت ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وصهر ومستشار الرئيس الأميركي جاريد كوشنير، وكانا يلتقيان بشكل خاص في السعودية ويتبادلان رسائل واتس آب[12]. إذاً، أولاً، لا يبدو أنّ بايدن يتبنى سياسة الانسحاب من الشرق الأوسط، كما فعل ترامب بصراحة، وحتى باراك أوباما. وثانياً، إذا كان هناك في إدارة ترامب شخص مثل كوشنير صاغ سياسات بلاده (الولايات المتحدة) في الشرق الأوسط وفق مقاييس ولائه وأجندته الشخصية المرتبطة بإسرائيل وبنيامين نتنياهو، فإنّ مثل هذا الشخص لن يكون في إدارة بايدن، أو على الأقل لن يرى مصلحة إسرائيل بذات الطريقة.

برنامج بايدن في الموضوعين الفلسطيني والإسرائيلي

خصصت الصفحة الأخيرة في برنامج الحزب الديمقراطي (الصفحة 92) للموضوع الإسرائيلي الفلسطيني، وتضمنت هذه الصفحة ثلاث فقرات، هذا نصها:

«يؤمن الديمقراطيون أنّ إسرائيل قويّة، آمنة، وديمقراطية، هي مصلحة حيوية للولايات المتحدة. إنّ التزامنا بأمن إسرائيل، وتفوقها النوعي العسكري، وبحقها في الدفاع عن نفسها، ومذكرة التفاهم في العام 2016 درع يحمي ذلك[13] .

يؤمن الديمقراطيون بقيمة كل إسرائيلي وكل فلسطيني. لذلك، من المهم أن نعمل للمساعدة في وضع نهاية للصراع الذي سبب الكثير من الألم للكثيرين. نحن ندعم حل الدولتين عبر المفاوضات، بما يؤمّن مستقبل إسرائيل باعتبارها دولة يهودية ديمقراطية لها حدود معترف بها، مع حفظ حقوق الفلسطينيين للعيش بحرية وأمن في دولة قابلة للحياة بأنفسهم. ويعارض الديمقراطيون أي خطوات أحادية من أي من الجانبين -بما في ذلك الضم- الذي يقوّض احتمالات الدولتين. وسيستمر الديمقراطيون بالوقوف ضد التحريض والإرهاب. نحن نعارض توسعة الاستيطان. ونؤمن أنّه بينما أنّ القدس قضية للتفاوض النهائي، يجب أن تبقى عاصمة لإسرائيل، غير مقسّمة، ومفتوحة لجميع العقائد. وسيستعيد الديمقراطيون الصلات الدبلوماسية الأميركية الفلسطينية والمساعدات المُلحّة للشعب الفلسطيني بالانسجام مع القانون الأميركي. نحن نعارض أي جهد يهدف، وعلى نحو غير عادل، للتمييز ضد إسرائيل ونزع شرعيتها، بما في ذلك في الأمم المتحدة أو عبر حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات، بينما نحمي الحق الدستوري لمواطنينا في حرية التعبير».

يقول توني بلنكن، المرشح لمنصب وزير الخارجية، مع بايدن، إنّ الأخير سيُبقي أي خلافات مع إسرائيل بعيداً عن المشهد العام، وإنّ جوزيف بايدن يؤمن بقوة أنّ الخلافات بين أعضاء الحزب الديمقراطي بشأن إسرائيل «يجب أن تبقى خلف أبواب

مغلقة». ويقول إنّ المساعدات للفلسطينيين مشروطة بوقف دفع أموال لمن قام بجرح أو قتل أميركيين أو إسرائيليين (أي الأسرى). أمّا المساعدات لإسرائيل، فهي غير مشروطة[14]. بهذا المعنى، تسجل إدارة بايدن المرتقبة، الانحياز الصريح، المتوقع والمعروف، لإسرائيل، لكنه لا يصل درجة القول إنّ وجود إسرائيل في الأراضي المحتلة عام 1967 ليس احتلالاً، كالجمهوريين، ولا يصل مثلاً حد التهديد بوقف تمويل الأمم المتحدة بسبب ما قد تقوم به في الشأن الفلسطيني، كما أنّها ستلغي جزءاً كبيراً من قرارات ترامب وفريقه، التي تريد دفع الفلسطينيين للاستسلام والقبول بخطة إنهاء القضية الفلسطينية، التي أعلنها ترامب في يناير (كانون الثاني) 2020، التي عرفت باسم صفقة القرن، وبهذا، يمكن أن تكون الخطة قد انتهت.

سيناريوهات التطبيع والخيارات الفلسطينية

إذا كان الضغط الأميركي هو سبب اتجاه دول عربية للتطبيع مع إسرائيل، فهذا الضغط سيتراجع على الأغلب مع بايدن، لكن جزءاً من التطبيع، قوامه الاستفادة من قوة جماعات الضغط والمؤسسات الإسرائيلية والصهيونية الأميركية في الكونغرس، وإزاء الإدارة الأميركية، وفي الإعلام وأروقة صنع الرأي العام، في قضايا مثل إيران، ومنع فتح ملفات حقوق إنسان، وطبيعة النظام السياسي، وما إلى ذلك من قضايا. وهذا يعني أنّه بينما تتراجع أسباب التطبيع عند بعض الدول، تتقدم عند دول أخرى.

فلسطينياً، لم تكن سياسة إدارة الصراع، التي يبدو أنّ إدارة بايدن تنوي استخدامها، لمصلحة الشعب الفلسطيني. هذه السياسة التي تسلم نظرياً بجزء من حقوق الشعب الفلسطيني، وتقدم في الوقت ذاته الحماية الكاملة العملية لإسرائيل، ضد أي محاسبة على الاحتلال والاستيطان. ولكن هذه السياسة لا تتضمن عملية «الخنق» والضغط بغرض الاستسلام التي مارستها إدارة ترامب، وتترك الأمور للتفاوض أو لعملية سياسية، قد تنشأ في المستقبل. ومن هنا، لا يشعر الفلسطينيون بارتياح لسياسة بايدن، لكنّ هناك شعوراً بالارتياح بسبب مغادرة ترامب وفريقه.

من هنا، ستكون هناك مهمات وفرص أمام القيادة الفلسطينية. من حيث المهمات، فإنّ العمل على جعل القضية الفلسطينية لتكون أولوية لدى العالم عموماً بما فيه إدارة بايدن، أمر يحتاج للكثير من العمل الدبلوماسي والشعبي. كما أنّ مهمة استعادة مكانة القضية الفلسطينية عربياً أمر بالغ الأهمية. ومن ضمن المهمات والفرص في الوقت ذاته، إعادة ترتيب البيت الداخلي، عبر إنهاء الانقسام بانتخابات تشريعية ورئاسية، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة بناء الأنظمة التعليمية والمنظومات الاقتصادية الفلسطينية، للانفكاك عن الاحتلال، وتحقيق تنمية تتلاءم مع مفهوم الصمود المقاوم. ولا شك أنّ مجمل هذه المهمات تحتاج لبحث منفصل ليس هذا مكانه.

الهوامش

1 لطبيعة العلاقة بين الإنجيليين المسيحيين والصهيونية، انظر على سبيل المثال:

Don Wagner, For Zion's Sake, Middle East Report , Summer, 2002, No. 223 (Summer, 2002), pp.52-57

2 Graig Graziosi, Why is Jerusalem so important to American Evangelical Christians?The Independent, Aug18, 2020.

3 للخلاف بين اليهود الأميركيين المعروفين بالإصلاحيين، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والجماعات الدينية الأصولية اليهودية، انظر:

Judy Maltz, Reform Leaders Warn Netanyahu Over Orthodox Takeover of Zionist Institutions, Haaretz, Oct 22, 2020.

4 حول هذه العلاقة، انظر: أحمد جميل عزم، صهاينة أميركيون جدد، يديرون خطة تنحية الكيانية الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع.274/ 274، خريف 2018، شتاء 2019.

5 Debra Nussbaum Cohen & Dennis Ross, Obama Doesn't Understand Israeli Concerns, Haaretz, May 21, 2015.

6 Dennis Ross, Why Middle Eastern Leaders Are Talking to Putin, Not Obama, Politico Magazine, May 8, 2016.

7 Carol E. Le & Margherita Stancati, Trump, Saudi Arabia, other Gulf states sign pacts worth $350 billion meant to counterbalance Iran, The Wall Street Journal, May 21, 2017.

8 Timothy Gardner, Trump Says U.S. does not Need Middle East Oil, But Cargoes Keep Coming, Reuters, Sep 17, 2019.

9 Matt Egan, Trump says America doesn›t need Middle East oil. It›s not that simple, CNN, Jan 8, 2020. https://edition.cnn.com/2020/01/08/business/oil-middle-east-trump-iran/index.

10 هناك كثير من التحليلات المهمة حول هذا الانسحاب، منها ما كتبته كيتي ديفسون، وعبد المنعم سعيد، وجيمس دورسي:

Ketti Davison, 10 Ways America's Situation in the Middle East Will Get Worse, Defense One, Oct 21, 2019.

James Dorsey, Why Trump Rejects the Need from Middle Eastern Oil, Al Jazeera Centre for Studies, Feb 20, 2020.

عبد المنعم سعيد، الانسحاب الأميركي من الشرق الأوسط، العين الإخبارية، 26 تشرين الأول (أكتوبر) 2019 https://al-ain.com/article/us-withdrawal-middle-east

11 Ben Hubbard, Saudis Expect a Less Friendly White House, The New York Times (International Edition), Nov 23, 2020.

12 Ibid.

13 هنا، يشير الديمقراطيون إلى اتفاقية المساعدات العسكرية التي قدمها الديمقراطيون بقيادة باراك أوباما في العام 2016 لإسرائيل، لمدّة عشر سنوات (2019– 2028)، ووقعت بين إسرائيل والولايات المتحدة، يوم 14 أيلول (سبتمبر) 2016.

14 Omri Nahmis, Who are Joe Biden's Potential Cabinet Members and how do They Feel About the Jewish State?, Jerusalem Post, Nov18, 2020.

متابعات

السياسة الأوروبية تجاه الضم بين الرفض وفرض العقوبات

يحيى قاعود*

وجه وزراء خارجية (11) دولة أوروبية ضمن الاتحاد الأوروبي رسالة إلى جوزيب بوريل الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية للاتحاد الأوروبي في 15 تموز (يوليو) 2020 طالبو بصياغة «قائمة من الإجراءات الممكنة لمنع إسرائيل من ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة»[1].

في وقت سابق، رفض الاتحاد الأوروبي الضم في بيان أصدرته وزارة خارجية الاتحاد في 19 أيار (مايو) 2020، وطالب البيان الحكومة الإسرائيلية الجديدة بالتخلي عن خطط ضم أراض في الضفة الغربية باعتباره سبب رئيس في تدمير حل الدولتين، وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

أشارت كافة التصريحات والبيانات الصادرة من الاتحاد الأوروبي رفضها لمشروع الضم الإسرائيلي، رغم الموقف الرافض للضم، لم يتوصل الاتحاد الأوروبي إلى خطوات رادعة لمشروع الضم الإسرائيلي بفعل تباين مواقف بعض دول الاتحاد، فيما ذهبت دول أخرى لاتخاذ مواقف عملية ضد الضم.

في ضوء ذلك، تناقش الورقة السياسة الأوروبية على المستوى الجمعي- الاتحاد الأوروبي، وعلى المستوى الفردي- الدول الأوروبية، منذ إعلان الرئيس محمود عباس «التحلل من الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل والولايات المتحدة، ووقف التنسيق الأمني والمدني» في 19 أيار (مايو) 2020، وتداعيات تلك السياسية وتطورها ومسارها في دعم قرارات الشرعية الدولية واحترام حقوق الفلسطينيين، وإمكانية الانتقال من موقف الرفض إلى فرض العقوبات، لاسيما وأن الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل.

الاتحاد الأوروبي يرفض الضم

أثبتت الوقائع خطأ تنبؤات الإدارتين الأميركية والإسرائيلية المعادية للفلسطينيين بشأن تمرير مشروع الضم الوراد في خطة «التسوية الأميركية» التي أعلن عنها في 28 كانون ثاني (يناير) 2020 دون هزة أرضية، كما حدث بعد قرار ترامب بالاعتراف بالقدس «عاصمة لإسرائيل» رغم الرفض الفلسطيني والدولي. تحدثت مستشارة البيت الأبيض للإعلام في

* باحث في العلوم السياسية

25 حزيران (يونيو) 2020 كيليان كونواي (Kellyann Conway) «هناك دائما هذا الأسلوب المخيف... من بين كل ما سيحدث، ومن ثم لا يحدث»[2].

كان الرفض الفلسطيني والتحرك في المناطق المهددة بالضم ودعوة المجتمع الدولي للمشاركة، أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الحكومة الإسرائيلية ترجئ الإعلان في 1 تموز (يوليو) 2020 عن خطواتها العملية للضم. كذلك لم تعطي الإدارة الأميركية التي سمحت بخطتها المعنونة «التسوية الأميركية للسلام» بضم ما يقرب من 30% من مساحة الضفة الغربية، الضوء الأخضر رغم الاجتماعات التي عقدت قبل موعد الضم المعلن عنه في اتفاق «الائتلاف الحكومي» في نيسان (إبريل) 2020، سواء التي عقدت في الولايات المتحدة أو في إسرائيل.

هناك إجماع لدى الدول الأوروبية الأعضاء الـ (27) في الاتحاد الأوروبي على رفض ضم إسرائيل لأي من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وفقا لتصريح جوزيب بوريل في مؤتمر صحفي عقب اجتماع مجلس وزراء الخارجية في الاتحاد الأوروبي 15 أيار (مايو) 2020، واعتبارها خطوة غير قانونية ومخالفة للشرعية الدولية وللمبادئ التي قام عليها الاتحاد الأوروبي. غير أن سفير فلسطين لدى بروكسل عبد الرحيم الفرا، قال: «هناك تباين في المواقف الأوروبية بشأن الإجراءات العملية المطلوبة لمنع الضم[3]".

في ضوء التصريحات العلنية للاتحاد الأوروبي، تبقى احتمالية الوصول إلى إجماع مهمة صعبة إذا ما أصرت إسرائيل على الضم، لكنها ليست مستحيلة. فعملية صنع القرار تحتاج إلى «إجماع الدول الأعضاء» بموجب دستور الاتحاد الأوروبي فان قرارات السياسة الخارجية يجب ان تتخذ بالإجماع.

موقف دول الاتحاد الأوروبي

تخضع علاقة أوروبا بالصراع «الإسرائيلي-الفلسطيني» إلى ثنائية العلاقات بين القضية الفلسطينية وإسرائيل من جانب، وقرارات الشرعية الدولية من جانب آخر، وتتدخل بها عدة عوامل ومحددات، تختلف من دولة إلى أخرى، ورغم أن موقف الاتحاد الأوروبي جمعي إلا أن طبيعة العلاقات الفردية لدول الاتحاد الأوروبي تأثر بشكل أو بآخر على مواقف الاتحاد وقراراته بحسب طبيعة إصدار القرارات في الشؤون الخارجية للاتحاد.

تحاول مجموعة من ثماني دول أوروبية، وهي (بلجيكا، وإيرلندا، والبرتغال، وسلوفينيا، والسويد، ومالطا، وفنلندا، لوكسمبورغ) مواجهة الضم الإسرائيلي، وتعتبر نفسها ضميرًا لأوروبا وتشدد على ضرورة الدفاع عن

القانون الدولي. فيما أظهرت دول أخرى استعدادها للدفاع عن مصالح إسرائيل، وهي (المجر، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، والنمسا، واليونان، ولاتفيا، وقبرص)[4]. هذه التباينات في المواقف أثرت بشكل مباشر على إصدار «قرار إجرائي» ضد الضم من قبل الاتحاد الأوروبي، ويمكن رصد مواقف الدول الأوروبية على النحو التالي:

أولاً: مواقف أوروبية ترتهن للمصلحة مع إسرائيل

أعلن جاكوب دور مبعوث التشيك لدى الاتحاد الأوروبي في اجتماع مجلس وزراء الخارجية في الاتحاد 13 أيار (مايو) «لا توجد خطوات أحادية» واستبعد احتمالية تبني الاتحاد الأوروبي إجراءات عقابية إذا مضت إسرائيل قدما في الضم. فيما أوقفت دولة المجر محاولة إصدار بيان مشترك لاجتماع وزراء الخارجية في 15 أيار (مايو) ضد الضم.

تدعم بعض دول وسط وشرق أوروبا إسرائيل، فقد نجحت إسرائيل في السنوات الأخيرة بنسج علاقات قوية وتوطيد علاقاتها معها في عدة مجالات، بالإضافة إلى وصول اليمين الشعبوي في بعض تلك الدول، وكان هذا واضحاً بعد اجتماع نتنياهو بأربع دول أوروبية (بولندا، هنغاريا، سلوفاكيا، التشيك) تسمي «فيسغراد» في بودابست 18 تموز (يوليو) 2017، حيث وصف بنيامين نتنياهو طبيعة العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي قائلاً: «أوروبا- الاتحاد الأوروبي هي التجمع الوحيد من دول العالم الذي يرهن العلاقة مع إسرائيل بشروط سياسية»[5]. وطالب بشكل صريح بدعم إسرائيل من قبل «فيسغراد» في الاتحاد الأوروبي.

بالرغم من هذه المواقف الداعمة لإسرائيل، إلا أن الدول الأوروبية الكبرى ترفض الضم، حتى بريطانيا التي خرجت من الاتحاد الأوروبي وحليف إسرائيل ترفض الضم، بحسب رسالة رئيس وزرائها بوريس جونسون التي نشرت في صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية يوم الأربعاء 1 تموز (يوليو) 2020.

ثانياً: مواقف أوروبية متقدمة

اتخذت عدة دول أوروبية خطوات متقدمة عن «رفض الضم الإسرائيلي»، ففي اجتماع مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوربي الذي عقد في 15 أيار (مايو) 2020، طالبت كل من «لوكسمبورغ، وإيرلندا، والبرتغال» بمعاملة إسرائيل كما تعامل الاتحاد مع روسيا في ضمها لجزيرة القرم من أوكرانيا، وأن يكون الرد على إسرائيل اعترافا جماعيا لدول الاتحاد الـ (27) بدولة فلسطين.

وصفت صحيفة «The Times Of Israel» جان أسيلبورن وزير خارجية لوكسمبورغ المدافع الأول في دول الاتحاد الأوروبي ضد الضم، حيث حاول إصدار بيان مشترك للاتحاد الأوروبي يحذر إسرائيل من عملية الضم. وحث زملائه على الاعتراف بدولة فلسطينية إذا مضت إسرائيل قدما في مشروعها. وأكد أسيلبورن أن بلاده «ستعترف بدولة فلسطينية إذا مضت إسرائيل قدما في عملية الضم». وهو ما طالب به الرئيس محمود عباس في خطابة 19 أيار (مايو) 2020 «الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين حتى الآن، الإسراع إلى الاعتراف بها لحماية السلام والشرعية الدولية».

وفي رسالة جوابية من وزير الخارجية الفرنسي جان ايف لودريان رداً على رسالة أمين سر اللجنة التنفيذية صائب عريقات أطلعه خلالها على التطورات الأخيرة والانعكاسات التدميرية لإعلان الضم في 5 تموز (يوليو) 2020، قال فيها «تواصل فرنسا تحركها ضد أي إجراءات من شانها أن تقوض استئناف المفاوضات، لا سيما سياسة الاستيطان... ولن تمر دون عواقب على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل».[6]

في ذات السياق، يدعو الكاتب إيلان غولدنبرغ (مدير برنامج أمن الشرق الأوسط في مركز الأمن الأمريكي الجديد) مناصري حل الدولتين في الكونجرس الأميركي والدول الأوروبية، إلى اتخاذ خطوات تعزز الحقائق على الأرض وتشكل بيئة الدولتين، ويعد الاعتراف بدولة فلسطين الأكثر استجابة وفاعلية وذات مغزى لحل الدولتين باعتبارها أفضل طريقة للحفاظ على أي أمل في حل الدولتين في عصر الأحادية الإسرائيلية[7].

في ذات السياق، كشفت صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية الأحد 5 تموز (يوليو) 2020 عن وثيقة سرية وصلت لوزارة الخارجية الإسرائيلية، حول عقوبات ستفرضها دول الاتحاد الأوروبي على إسرائيل في حال نفذت مخطط «الضم» لأراضٍ فلسطينية. نقلت للخارجية الإسرائيلية من قبل مجموعة من الدبلوماسيين الإسرائيليين، الذين عقدوا محادثات مع سفراء عدد من الدول الأوروبية ويتواجدون باستمرار في بروكسل.

ثالثاً: البرلمانات الأوروبية

رفض البرلمانيين الأوروبيين مشروع الضم الإسرائيلي في رسالة موقعة من (1080) برلمانيا من (25) دولة أوروبية أرسلت إلى وزارات الخارجية بدول أوروبا في 24 حزيران (يونيو) 2020، ودَعَت الرِسالة إلى اتخاذ ردود مناسبة ضد إصرار إسرائيل على الضم.

وفي خطوات عملية لدول أوروبية، تبنى البرلمان الفيدرالي البلجيكي بالإجماع في جلسته المنعقدة يوم الجمعة 26 حزيران (يونيو) 2020، قرار

إدانة أي قرار تتخذه إسرائيل بضم أراض فلسطينية واتخاذ «إجراءات معاكسة» للضم المخالف للقانون الدولي.

وقد اتخذ البرلمان الهولندي نفس المسار، وصَوّت يوم الثلاثاء 30 حزيران (يونيو) 2020، على مشروع على قرار يعتبر خطة الضم الإسرائيلية بمثابة انتهاك للقانون الدولي، وطالب البرلمان الحكومة الهولندية والاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل في حال أقدمت على تنفيذ مخطط الضم.

يبدو أن التحرك السياسي الفلسطيني على المستوى الفردي للدول الأوروبية، في ظل تعقيدات الوصول إلى قرار أوروبي على مستوى الاتحاد، يقدم نتائج إيجابية ويساعد في كسر تعقيدات الموقف الأوروبي الجمعي.

الاتحاد الأوروبي بين العقوبات والامتيازات

أجرت وكالة «رويترز» تحليلاً بناء على وثائق داخلية ومقابلات مع أكثر من (24) دبلوماسياً ومسؤولاً في 23 حزيران (يونيو) 2020 وتوصلت إلى عدم وجود استراتيجية واضحة للاتحاد الأوروبي سواء بشأن كيفية وقف خطة إسرائيل أو الرد بطريقة ذات مغزى إذا تم المضي في الضم.

في السابق، استطاع الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات ضد إسرائيل، ففي تشرين الثاني (نوفمبر) 2015، وافقت المفوضية الأوروبية الذراع التنفيذي للاتحاد الأوروبي على وضع ملصقات لكل منتجات المستوطنات الإسرائيلية لتمييزها. كما وأنه اتخذ إجراءات عقابية عام 2014 ضد روسيا الاتحادية بعد ضمها لجزيرة القرم. غير أن التباين القائم بين دول الاتحاد الأوروبي قد يقف حائلاً للوصول إلى إجراءات تردع مشروع الضم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في المقابل، صادق البرلمان الأوروبي يوم الخميس 18 حزيران (يونيو) 2020 على اتفاق «الأجواء المفتوحة» مع إسرائيل بأغلبية 437 مقابل 102، والتي تم التوقيع عليها في 2013 لمنح شركات الطيران الإسرائيلية وتلك التابعة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة، إمكانية الوصول إلى مطارات بعضها البعض[8]. في الوقت نفسه، أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه لا ينبغي اعتبار التصويت بمثابة حكم مسبق على رده على ضم إسرائيلي محتمل لأجزاء من الضفة الغربية، وتعهد «بمراقبة الوضع عن كثب وانعكاساته الأوسع نطاقا، والعمل على هذا الأساس»[9].

الخلاصة

يبدو أن التحرك الأوروبي ضد مخططات الضم الإسرائيلية مرهون بعاملين رئيسيين: الأول مرهون بالعلاقات الأوروبية- الإسرائيلية مقابل احترامها لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي. أما الثاني، مرهون بقدرة الدبلوماسية الفلسطينية على مواصلة الرفض للمخططات الأميركية- الإسرائيلية سياسياً وشعبياً، والتي لها بالغ الأثر على تحرك الدول الأوروبية من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

تبقى احتمالية فرض عقوبات أوروبية ضد إسرائيل صعبة، لكنها لن تقف عند الرفض وحسب. فقد تم تداول فرض عقوبات على مستوى الدول الأوروبية بشكل منفرد، واتخذت بعض الدول مواقف متقدمة عن الرفض عندما فشلت مداولات مناقشة فرض العقوبات في الاتحاد الأوروبي. ما يعني أن هناك حاجة لزيادة الضغط الدبلوماسي الفلسطيني والمؤسسي والشعبي، كما حدث سابقاً عندما أصدر الاتحاد الأوروبي قرار بوسم منتجات المستوطنات.

الهوامش

1 موقع وزراء خارجية، 11 دولة أوروبية يدعون لصياغة قائمة من الإجراءات ضد إسرائيل لمنع ضم أجزاء من الضفة، euronews، 15تموز (يوليو) 2020، https://bit.ly/2OHiHse

2 Philip H. Gordo & Robert Malley, Annexation Will Probably Go Smoothly. The Problems Will Come Later, Fp- Foreign Policy, July 6, 2020. https://bit.ly/2Ch0XRd

3 وفا، لأول مرة.. الاتحاد الأوروبي يناقش عقوبات ضد إسرائيل حال ضمها أراض فلسطينية، 16 أيار (مايو) 2020، https://bit.ly/2ZgbO7n

4 Reuters, Vexed by annexation: The battle inside the EU over Israel, June 23, 2020, https://reut.rs/2BxRG7H

5 قناة DW، تسجيل المؤتمر الصحفي لنتنياهو في برنامج السلطة الخامسة، 26 تموز (يوليو) 2020، https://bit.ly/3fOxSvl

6 موقع منظمة التحرير الفلسطينية، وزير الخارجية الفرنسي في رسالة إلى عريقات الضم لن يمر دون عواقب على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، 5 تموز (يوليو) 2020، https://bit.ly/2ChA5kk

7 Ilan Goldenberg, Recognizing The State Of Palestine Is The Only Appropriate Response To Israeli Annexation, The Washington Post, July 2, 2020. https://wapo.st/3iTEpai

متابعات

8 Euronews، ترحيبٌ إسرائيلي بتصويتٍ أوروبي على معاهدة للطيران وسط توتر بشأن ضم أجزاء من الضفة المحتلة، 18 حزيران (يونيو) 2020، https://bit.ly/2NaNkFt

9 The Times Of Israel، الإتحاد الأوروبي يصادق على اتفاقية 'الأجواء المفتوحة' مع إسرائيل بالرغم من خطة الضم، 18 حزيران (يونيو) 2020، https://bit.ly/2AFvVSV

اتفاقيات التطبيع والنخبة في إسرائيل.. هل سيدفع نتنياهو الثمن؟

خلدون البرغوثي*

تنعكس التجاذبات السياسية الحادة في إسرائيل على مواقف قادة الأحزاب السياسية من اتفاقيات التطبيع التي يقودها وينسب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فضلها لنفسه، تاركا شركاءه -الذين يفترض أن يكونوا في صورة هذه الاتفاقيات وتبعاتها الأمنية والدبلوماسية- خلفه فقط لتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات دون الحصول على قطعة من كعكة الإنجاز السياسي.

ولا يمضي يوم دون تسويق كافة المنصات الإلكترونية التابعة للحكومة الإسرائيلية والخاصة ببنيامين نتنياهو نفسه وباللغتين العبرية والعربية ما حققه رئيس الوزراء الإسرائيلي في اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين والسودان.

وتتنوع الرسائل التي توجهها هذه المنصات، بين التسويق لنتنياهو شخصياً، وبين تعزيز مكانة إسرائيل في المنطقة والسعي لإظهارها أنها مكون طبيعي فيها، في مواجهة أخطار مشتركة مع الدول المطبعة على رأسها إيران.

مع ذلك، تتباين مواقف النخبة السياسية في إسرائيل تجاه اتفاقيات التطبيع، وتتراوح بين الترحيب الحار، والترحيب البارد، إلى المعارضة التامّة لها بناء على مواقف أيديولوجية متضادة، مناهضة للاحتلال، وأخرى ساعية إلى ترسيخه. وتنبع هذه المواقف مما تعنيه هذه الاتفاقيات من ناحية سياسية وأمنية وأيديولوجية من ناحية، وصولاً إلى سلوك نتنياهو في كيفية التوصل لهذه الاتفاقيات من ناحية ثانية، إثر استئثاره بها دون إشراك المعنيين أمنيّاً ومهنيّاً فيها، خاصة رئيس الوزراء البديل وزير الجيش بيني غانتس بصفتيه هاتين، وشريكه في زعامة «أزرق- أبيض» جابي أشكنازي، الذي يعتبر عنوان العلاقات الدبلوماسية مع الدول المطبّعة بصفته وزيراً للخارجية.

* صحافي وباحث مختص في الشأن الإسرائيلي.

أزرق- أبيض.. ترحيب بارد

في الأيام الأولى بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن التوصل لاتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، نقلت وسائل الإعلام العبرية عن وزير الجيش غانتس قوله إن عدم إبلاغه باتفاق السلام مع الإمارات سلوك غير سليم. في انتقاد مباشر لنتنياهو. وبرر الأخير ذلك بالادعاء أن الإدارة الأميركية طلبت منه عدم إبلاغ شركائه في الائتلاف الحكومي عن اتفاق التطبيع مع الإمارات كي لا يتم تسريب ذلك[1].

وركز غانتس على الجانبين الأمني مع إعلان إمكانية حصول الإمارات على طائرات F-35 الأميركية المتطورة، وما يعنيه ذلك من إخلال بالتفوق العسكري النوعي لإسرائيل في المنطقة.

وأشار غانتس إلى ذلك في سياق كلمته التي ألقاها في جلسة الكنيست التي عقدت للتصويت على اتفاق التطبيع مع الإمارات بتاريخ 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2020.

وقال غانتس «ما دمت وزيراً للدفاع، فسيكون اهتمامي مع المستويات الأمنية والمهنية ضمان قوة وتفوق إسرائيل العسكري في المنطقة وتعزيز ذلك»[2].

ورغم تجاهل نتنياهو شريكيه في الائتلاف الحكومي، قال غانتس إنه «مستعد لبلع صخرة من أجل تحقيق السلام»[3].

لاحقاً، ومع الانتقادات التي وجهها غانتس، أبلغه نتنياهو مسبقاً بتوصله لإعلان سلام مع البحرين[4]، لكنه لاحقاً واصل سلوكه المتجاهل لدور غانتس وأشكنازي في علاقات إسرائيل الجديدة مع الدول المطبّعة.

حسب المصادر الإسرائيلية، اصطحب نتنياهو في زيارة (أكدتها مصادر إسرائيلية ونفتها السعودية رسمياً)، السكرتير العسكري للحكومة الإسرائيلية العميد آفي بلوت إلى السعودية، دون معرفة غانتس بصفته وزيراً للجيش، أي قائداً لبلوت، ودون معرفة رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي بذلك، ما دفع غانتس إلى رفض انضمام ضباط عسكريين لوفد حكومي إسرائيلي يفترض أنه زار السودان، احتجاجاً على سلوك نتنياهو المتكرر[5].

ويجد غانتس وأشكنازي أنفسهما في ذيل الحدث، ليقوما بدور ثانوي عبر استكمال الإجراءات الرسمية والبروتوكولية للتأسيس لعلاقات التطبيع وما يترتب عليها، فيما يحقق نتنياهو السبق وينسب الإنجازات لنفسه.

"شاس"

مع الإعلان عن التوصل لاتفاق سلام مع الإمارات وإعلان أن الاتفاق يتضمن إلغاءَ «خطة الضم»-حسب الادعاء الإماراتي- وتجميد الخطة -حسب الادعاء الإسرائيلي-، وموافقةَ نتنياهو على إقامة دولة فلسطينية؛ سارع عضو الكنيست عن حركة «شاس» الحريدية موشيه أربيل عشية توقيع الاتفاق في واشنطن إلى تقديم طلب استفسار رسمي لنتنياهو في الكنيست حول هاتين القضيتين. وضم الاستفسار سؤالين: الأول ينص على: «هل وافق نتنياهو على تجميد البناء [الاستيطاني] في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] مقابل السلام مع دول الخليج؟»، والثاني: «هل وافق نتنياهو على قيام دولة فلسطينية؟»[6].

وطالب أربيل نتنياهو بالشفافية التامة فيما يتعلق بتبعات اتفاقات التطبيع.

مع ذلك، صوتت حركة «شاس» في النهاية لصالح الاتفاق في جلستي التصويت في الكنيست وفي الحكومة الإسرائيلية.

تاريخيّاً، ما يهم الحركات الدينية الحريدية في إسرائيل هو الحصول على التمويل اللازم لمدارسها الدينية، مقابل انضمامها للحكومات الإسرائيلية، مع التذكير أن شاس لم تكن في تاريخها منذ عام 1984 حتى الآن في صفوف المعارضة إلا بين عامي 2012- 2015 حينما انضم يائير لبيد لحكومة نتنياهو وكان شرطه لذلك عدم انضمام شاس للائتلاف الحكومي. وفي حكومة يتسحاق رابين التي وقعت اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، كانت «شاس» شريكاً في الحكومة، وصوتت في الكنيست لصالح الاتفاق، طالما أنها كانت ضامنة أنها ستحصل على مخصصاتها المالية من الموازنة العامة.

ومع كتابه هذه السطور، كُشف النقاب عن أن حركتي «شاس» و«يهودوت هتوراه» تلقتا مئات ملايين الشواقل لدعم مؤسساتها التعليمية الدينية، مقابل وقف احتجاجاتها على أزمة إقرار الموازنة العامة في إسرائيل، خاصة سعي نتنياهو لتأجيل إقرار موازنة العام المقبل[7].

اليمين خارج الائتلاف الحكومي

رحب زعيم حزب «يمينا» نفتالي بينيت باتفاقات التطبيع، ووصف يوم توقيعها بأنه «يوم تاريخي» وقدم التهنئة لكل من الرئيس الأميركي دونالد ترامب ولنتنياهو ولرئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي ولكل من ساهم في التوصل للاتفاق[8].

لكنه لاحقاً انتقد نتنياهو، واعتبر أنه أضاع ما وصفها بـ»فرصة القرن» لضم الضفة، عبر قبوله تأجيل «خطة الضم»، وقال «من المؤسف أن نتنياهو أضاع فرصة تأتي مرة كل مئة عام لفرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن، ومعاليه أدوميم، وبيت إيل، وباقي المستوطنات الإسرائيلية، ومن المأساوي أن نتنياهو لم يلتقط اللحظة ولم يتحل بالشجاعة لفرض السيادة حتى على سنتيمتر واحد في أرض إسرائيل»[9].

وخاطب بينيت نتنياهو من على منصة الكنيست في الجلسة التي عقدت للتصويت على اتفاق التطبيع مع الإمارات وقال: «قل الحقيقة، الأميركيون والإماراتيون يقولون إنك تنازلت عن السيادة من أجل عقد الاتفاق، وهذه هي الحقيقة. السيادة على أرض إسرائيل هي مسألة تتعلق بالأجيال، ومهما كانت هذه الاتفاقيات، فهي في النهاية مجرد ورق، وعودتنا إلى الوطن هي أمر أبدي، وإن لم يقم رئيس الوزراء بذلك، فسنقوم نحن به»[10].

رغم هذا التحفظ، صوت نفتالي بينيت وأعضاء حزب «يمينا» الذين حضروا الجلسة لصالح إقرار الاتفاق مع الإمارات.

وتبنى عضو الكنيست من «يمينا» بتسلئيل سموتريتش الموقف ذاته، وكتب: «لقد فوت نتنياهو فرصة تاريخية لفرض السيادة، وهي خطوة تعزز سيطرتنا في يهودا والسامرة وتزيل من الأجندة الدولة الفلسطينية.. لقد أزال نتنياهو فرض السيادة عن الطاولة وأعاد إليها خطاب حل الدولتين، وقد يؤدي هذا إلى أن يفتح ناخبو اليمين عيونهم ليروا أن نتنياهو ليس يمينيّاً»[11].

رئيس المعارضة

في الجلسة ذاتها، هنأ يائير لبيد رئيس المعارضة الإسرائيلية في الكنيست وزعيم حزب «هناك مستقبل»، نتنياهو على الاتفاق مع الإمارات، معتبراً إياه «اتفاقاً ممتازاً، وإنجازاً مناسباً»، لكنه استغل منصة الكنيست لتوجيه انتقادات لما وصفه بفشل نتنياهو في إدارة أزمة كورونا صحيّاً واقتصاديّاً، ولمساعي نتنياهو للحصول على إعفاءات ضريبية بمئات آلاف الشواقل في ذروة الجائحة التي تعصف بإسرائيل»[12].

القائمة المشتركة

صوت كافة أعضاء الأحزاب المنضوية في إطار القائمة المشتركة، وعددهم 13، ضد الاتفاق، وكانوا هم الوحيدين الذين صوتوا ضده، وحصل بالمقابل على تأييد ثمانين عضواً، من كافة الأحزاب الصهيونية، سواء من الائتلاف الحكومي أو من خارجه في المعارضة[13].

وقالت القائمة المشتركة قبل الجلسة إنهم «يؤمنون بسلام عادل مع العالم العربي ينبع من حل القضية الفلسطينية وليس العكس». وأكدوا رفضهم لـ«صفقة القرن» التي ذكرت في ديباجة نص اتفاق التطبيع مع الإمارات، باعتبارها مسعى من خطة واضحة لتصفية حقوق الشعب الفلسطيني، ولترسيخ الاحتلال، وتتضمن تنفيذ ترانسفير فعلي. كما دعت القائمة المشتركة إلى العودة إلى مبادرة السلام العربية التي تنص على سلام وتطبيع مقابل إنهاء الاحتلال وحل القضية الفلسطينية وليس العكس، معتبرة أن تبديل مبدأ «السلام مقابل الأرض» سيكون كارثة على الأرض وكل من فيها، وسيؤدي إلى استمرار الصراع والمعاناة وسفك الدماء[14].

التصويت في الكنيست على اتفاق التطبيع مع الإمارات

	مع	ضد	امتنع	لم يصوت
الليكود	33	0	0	0
القائمة المشتركة	0	13	0	0
يهدوت هتوراه	2	0	0	0
اسرائيل بيتنا	3	0	0	0
ازرق-أبيض	13	0	0	0
شاس	7	0	0	0
يمينا	5	0	0	0
ديرخ ايرتس	2	0	0	0
هناك مستقبل-تيلم	8	0	0	0
جيشر	1	0	0	0
العمل	3	0	0	0
ميرتس	2	0	0	0
البيت اليهودي	1	0	0	0
المجموع	**80**	**13**		

المستوطنون

يحدد المستوطنون موقفهم من اتفاقيات التطبيع بارتباطها بـ«صفقة القرن» واعتبارها مرجعاً لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كما ورد في نصي الاتفاقيتين الإسرائيلية- الإماراتية[15]، والإسرائيلية- البحرينية[16].

ويعتبر المستوطنون أن الإشارة إلى «صفقة القرن» في الاتفاقيتين، تعني قبول نتنياهو قيام «دولة فلسطينية» (إن جازت تسميتها كذلك)، وهو أمر مرفوض تماماً من ناحيتهم، كما أن إعلان نتنياهو تأجيل تنفيذ «خطة الضم»، يجعل المستوطنين يميلون لقبول الادعاء الإماراتي أن الخطوة هي إلغاء لها وليس تأجيلاً، بعكس ما يدعيه رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وقال رئيس مجلس مستوطنات الضفة دافيد الحياني «لقد خدعنا نتنياهو، لقد وعدنا مرة تلو الأخرى بفرض السيادة، وكان هذا الموضوع السياسي المركزي الذي خاض الانتخابات من أجله». وخاطب الحياني نتنياهو قائلاً: «لقد خنت ثقتنا بك وبعت لنا الأكاذيب سنة كاملة، فلا تتوقع منا أن نصمت، ثقتنا بك انتهت»[17].

أما رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة يوسي داغان، فقال: «لقد باع نتنياهو السيادة مقابل ورقة من دولة لم يسبق أن شكلت تهديداً لإسرائيل.. هذه خدعة القرن.. لقد اجتث نتنياهو الجناح السياسي الذي يتكئ عليه في استمرار حكمه، وأنا أتوسل لرئيس الوزراء أن يقول بصوته إن هذا ليس صحيحاً، وإن هذه خدعة وإنه لن يتنازل عن فرض السيادة، لأن الجمهور في إسرائيل انتخبوه من أجل ذلك»[18].

ومثله، كتب رئيس مجلس مستوطنة «بيت إيل» شاي ألون: «لقد خدع [نتنياهو] المستوطنين، مستقبلنا موجود في يهودا والسامرة وفي قرارات قادتنا الشجاعة، وليس في اتفاقيات توقع اليوم، ولن تساوي قيمة الورق الذي كتبت عليه غداً»[19].

وقال رئيس مجلس كتلة «غوش عتصيون» الاستيطانية شلومو نئمان: «هذا خطير جدّاً، حقنا الأبدي في يهودا والسامرة وحقوق مواطني إسرائيل الذين يعيشون فيها ليست موضوعاً للمساومة لا مع الجيران القريبين ولا الجيران البعيدين.. ونرحب بكل اتفاق تطبيع في الشرق الأوسط، على ألا يكون عن طريق التنازل عن أرض الوطن»[20].

التطبيع في استطلاعات الرأي

لم تأتِ اتفاقيات التطبيع بأثر إيجابي لصالح نتنياهو، فباستثناء استطلاع واحد للقناة 13 العبرية الذي نشرت نتائجه في 16آب (أغسطس) 2020، أي بعد ثلاثة أيام على إعلان ترامب التوصل لاتفاق تطبيع بين إسرائيل والإمارات، لم تتغير نتائج الاستطلاعات كثيراً بالنسبة لحزب الليكود.

استطلاع القناة 13 منح الليكود 33 مقعداً، مقارنة باستطلاع للقناة ذاتها سبق الإعلان عن اتفاق التطبيع منح الحزب 29 مقعداً[21].

لكن استطلاعاً للقناة 12 نشر في اليوم ذاته، أعطى مؤشرات معاكسة، بثلاثين مقعداً فقط، وهو حول المعدل الذي تراجع إليه الليكود بعد الانتخابات الأخيرة التي حصل فيها على 36 مقعداً[22].

ورغم أن 63٪ من المستطلعة آراؤهم اعتبروا في استطلاع القناة 12 أن التوصل لاتفاق السلام مقابل تأجيل خطة الضم هو إنجاز لنتنياهو، إلا أن هذه النتيجة لم تنعكس في موقف الناخبين الإسرائيليين لصالح الليكود في الاستطلاع[23].

وفي عملية رصد لسلسلة استطلاعات الرأي، تراجع أثر اتفاقيات التطبيع مع البحرين والسودان، على الناخبين الإسرائيليين، وسجلت بعض الاستطلاعات تضييق نفتالي بينيت الفجوة بين حزبه «يمينا» والليكود إلى أربعة مقاعد، كما أظهر استطلاع للقناة 13 نشرت نتائجه بتاريخ 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2020، وحسب الاستطلاع، قد يحصل الليكود على 27 مقعداً، مقابل 23 مقعداً لـ«يمينا»[24].

المؤشر الخطير بالنسبة لنتنياهو في هذا الاستطلاع، ليس منحصراً في تراجع عدد المقاعد التي قد يحصل عليها فقط، بل يظهر الاستطلاع إمكانية تشكل ائتلاف حكومي من قبل أربعة أحزاب تشهد علاقتها بنتنياهو توتراً شديداً هي «يمينا» (23 مقعداً حسب الاستطلاع) و«هناك مستقبل» و«تيلم» (20 مقعداً) و«إسرائيل بيتنا» (8 مقاعد) و«أزرق- أبيض» (10) مقاعد، بمجموع واحد وستين مقعداً تعتبر كافية لتشكيل ائتلاف حكومي يطيح بنتنياهو من سدة الحكم في إسرائيل بعد أحد عشر عاماً على توليه إياها[25].

"خطة الضم" ترتد على نتنياهو

سعى نتنياهو جاهداً إلى تسويق اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين والسودان لدى الإسرائيليين، على أمل أن يحسن ذلك من فرصه في أية انتخابات مقبلة قد تشكل بالنسبة له طوق النجاة من المحاكمة في ثلاث قضايا فساد يواجه فيها ثلاث تهم أخطرها الرشوة، إضافة إلى الاحتيال وخيانة الأمانة. ومع تمكنه من تحطيم الحزب الأقوى في منافسته، أي «أزرق- أبيض»، لم ينعكس ذلك بشكل إيجابي على حزبه في استطلاعات الرأي. وما حدث هو عكس ذلك، إذ عزز ارتباط فكرة تأجيل أو إلغاء «خطة الضم» باتفاقيات التطبيع موقف اليمين القومي متمثلاً بنفتالي بينيت. وهو الذي فشل حزبه في اجتياز نسبة الحسم في انتخابات نيسان (ابريل) 2019، وحصل في انتخابات سبتمبر/ أيلول 2019 على 7 مقاعد، وفي الانتخابات الأخيرة في آذار (مارس) 2020 على 6 مقاعد فقط. والآن، بات المنافس الأبرز لنتنياهو، الذي قد يطيح به من

سدة الحكم إذا تحققت نتائج استطلاعات الرأي، ولم تحدث مفاجآت تخدم نتنياهو على حساب منافسيه، وترفّع قادة الأحزاب الأربعة على خلافاتهم لصالح التخلص من رئيس الوزراء الذي تلاعب بهم في السنوات الإحدى عشرة الأخيرة.

إذاً، ارتدت «خطة الضم» التي روج لها نتنياهو في «صفقة القرن» عليه، وبات تخليه عنها، من وجهة نظر المستوطنين واليمين القومي- الديني تحديداً، ردة سياسية سيدفع ثمنها كما يبدو في الانتخابات المقبلة. هذه الانتخابات قد تجرى في ظل إدارة جديدة في البيت الأبيض، لا يُعلم كيف سيكون أثرها، على مزاج الناخب الإسرائيلي، لكن الواضح حتى الآن أن كتلة اليمين في إسرائيل بشكل عام لا تزال تعزز قوتها مع تباين في التوازنات الحزبية داخلها، بما قد يغير الخريطة الائتلافية المقبلة، إذا تغلبت مصالح مناهضي نتنياهو على الخلافات بينهم.

في الوقت ذاته، لن يتمكن المطبعون العرب من الادعاء أن اتفاقات التطبيع قد تكون السبب في التخلص من نتنياهو، لأن الإبقاء على إرث ترامب- نتنياهو على الأرض، سيكون رهان المتنافسين على أصوات الناخبين، وقد تعود «خطة الضم» لتصبح محور الدعاية الانتخابية التي ستحدد بأصوات المستوطنين واليمين القومي- الديني من سيتولى سدة الحكم في إسرائيل.

الهوامش

1 للمزيد عن إخفاء نتنياهو توصله لاتفاق التطبيع مع الإمارات، وانتقاد غانتس له لذلك، أنظر:(بالعبرية)
https://13news.co.il/item/news/politics/state-policy/uae-israel-agreement-1112110/

2«الكنيست يقر بأغلبية ثمانين صوتاً اتفاق السلام مع الإمارات»، أنظر: (بالعبرية)
https://news.walla.co.il/item/3392619

3 حول موقف غانتس الداعم للتطبيع مع انتقاد سلوك نتنياهو في إخفائه التوصل للاتفاق مع الإمارات، أنظر: (بالعبرية) https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5783377,00.html

4 GIL HOFFMAN, Gantz, Ashkenazi knew about Israel-Bahrain deal, THE JERUSALEM POST, Seb 12, 2020. at https://www.jpost.com/israel-news/gantz-ashkenazi-knew-about-bahrain-normalization-deal-642048

5 Ariel Kahana & Reuters, Israel delegation to Sudan talks agriculture, healthcare cooperation, ISRAEL HAYOM: this is where we stand, Nov 24, 2020. at: https://www.israelhayom.com/2020/11/24/israel-delegation-to-sudan-talks-agriculture-health-care-cooperation/

6 انتقادات في الائتلاف الحكومي للتفاصيل السرية في اتفاقي السلام مع الإمارات والبحرين، أنظر: (بالعبرية) https://www.kan.org.il/item/?itemid=77336

7 الأحزاب الحريدية تلقت مئات ملايين الشواقل وأوقفت صراخها ضد تأجيل إقرار الموازنة، أنظر: (بالعبرية) https://www.themarker.com/news/politics/.premium-1.9326586

8 بينيت: يوم تاريخي.. التطبيع مع الإمارات المتحدة، أنظر: (بالعبرية)
https://www.themarker.com/news/politics/.premium-1.9326586

9بينيت: من المؤسف أن نتنياهو أضاع فرصة القرن لفرض السيادة الإسرائيلية، أنظر: (بالعبرية)
https://www.maariv.co.il/breaking- news/Article-783701

10الكنيست يقر بأغلبية ثمانين صوتاً اتفاق السلام مع الإمارات، انظر: (بالعبرية)
https://news.walla.co.il/item/339261

11رئيس مجلس المستوطنات لنتنياهو: لقد خدعتنا.. ولا ثقة لنا بك، أنظر: (بالعبرية)
https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.9070914

12الكنيست يقر بأغلبية ثمانين صوتاً اتفاق السلام مع الإمارات، أنظر: (بالعبرية)
https://news.walla.co.il/item/339261

13 التصويت في الكنيست - الجلسة 87 - 15 أكتوبر 2020، أنظر: (بالعبرية)
https://www.knesset.gov.il/vote/heb/Vote_Res_Map.asp?vote_id_t=33555

14 الكنيست يقر بأغلبية ثمانين صوتاً اتفاق السلام مع الإمارات، أنظر: (بالعبرية)
https://news.walla.co.il/item/339261

15- أنظر:
Treaty of Peace, Diplomatic Relations and Full Abraham Accords Peace Agreement: the State of Israel, Operation Warp and the United Arab Emirates Between Normalization Speed Is Delivering Safe Vaccines in Record Time, Sep 15, 2020 https://www.state.gov/wp-content/uploads/2020/09/UAE_Israel-treaty-signed-FINAL-15-Sept-2020-508.pdf
.

16- أنظر:
Abraham Accords: Declaration of Peace, Cooperation, and Constructive Diplomatic and Friendly Relations Announced by the State of Israel and the Kingdom of Bahraink, Sep 15, 2020. https://www.state.gov/wp-content/uploads/2020/09/Bahrain_Israel-Agreement-signed-FINAL-15-Sept-2020-508.pdf.

17 رئيس مجلس المستوطنات لنتنياهو: لقد خدعتنا.. ولا ثقة لنا بك، أنظر: (بالعبرية)
https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.9070914 .

18 المصدر نفسه.

19 المصدر نفسه.

20 المصدر نفسه.

21 استطلاع القناة 13: بعد الاتفاق مع الإمارات.. الليكود يعزز قوته، أنظر: (بالعبرية)
https://13news.co.il/item/news/politics/state-policy/survey-1111097/

22 استطلاع القناة 12: الليكود يتراجع وبينيت يواصل التقدم، أنظر: (بالعبرية)
https://www.mako.co.il/news-politics/2020_q3/Article-759e558c238f371027.htm

23 المصدر نفسه.

24استطلاع القناة 13: 44 في المئة يفترضون أنه في حالة الذهاب لانتخابات فإن نتنياهو هو السبب في ذلك، أنظر: (بالعبرية)
https://13news.co.il/item/news/politics/state-policy/survey-1165258/

25 المصدر نفسه.

التطبيع الرقمي عبر الشباب .. نصير ياسين نموذجاً

ريهام المقادمة*

نصير ياسين شاب في الثامنة والعشرين من العمر ولد 1992م في عرابة شمال فلسطين لعائلة فلسطينية مسلمة. في بداية عشريناته قرر ترك فلسطين لأجل الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية متجها بمنحة دراسية الى جامعة هارفارد مدعوما بمقالة كتبها للجامعة حول ما يسميه الصراع الذي يخوضه بصفته عربيا داخل إسرائيل وذلك بمساعدة كاتبة أميركية يهودية تدعى مارثا مودي (Matrha moody) تعرف عليها نصير من خلال نشاطها في منظمة دايتون جويشى (Dayton Jewish) الصهيونية حيث أنها تعمل في تنسيق زيارات لوفود يهودية لمدارس البلدات الفلسطينية في أراضي ال 1948.

تخرج نصير بشهادة في الاقتصاد ودرس علوم الكمبيوتر أيضا، مما جعله يحصل على فرصة عمل في شركة "باي بال" في نيويورك كمهندس برمجيات براتب يتجاوز ال 120 ألف دولار سنويا.

ما وصل إليه نصير في وقت قصير هو حلم لكثير من الشباب العربي الذي يعاني في الحصول على فرصة دراسية في الخارج أو ظروف عمل توفر لهم الإبداع والتطور، ومع ذلك وبشكل فجائي تخلى نصير عن كل هذا ليقرر السفر حول العالم من أجل إنتاج فيديوهات الدقيقة الواحدة التي خطط لها لكثير من البلدان، والذي نتج عن هذا القرار السفر حول 64 دولة في العالم وإنتاج ألف فيديو مختلف من الدول التي زارها بمدة دقيقة واحدة انتهت في كانون ثاني (يناير) 2019.

في آب (أغسطس) 2020 أطلق نصير برنامج تدريبي من خلال أكاديميته "ناس ديلي" التابعة لشركته في سنغافورة، وبتمويل إماراتي بواجهة إسرائيلية، من خلال شركة يديرها جوناثان بيليك وهو رئيس قسم التدريب فيها وبإشراف نصير ياسين كواجهة إعلامية تروج للأكاديمية، يعرف عن بيليك أنه خدم في الجيش الإسرائيلي وتولى مهمة تحفيز طلبة الثانوية في إسرائيل على الالتحاق بالجيش، أيضا بيليك له باع في تنسيق الأنشطة التطبيعية ضمن منظمة بذور السلام، أيضا كان سفير ثقافي لإسرائيل ضمن جهاز الدعاية والبروباغندا الإسرائيلي هاسبارا.

تشارك أيضا صديقة نصير الإسرائيلية ألين تامر والتي تشغل منصب التسويق في الشركة، والمدربة الإسرائيلية الأمريكية اليا فاستمان التي تركت الولايات المتحدة لتخدم في جيش الاحتلال، وتنشط في مجال التدوين للترويج للمطبخ الإسرائيلي.

* باحثة متدربة في مركز الأبحاث

البرنامج التدريبي يهدف إلى تدريب 80 من صانعي المحتوى العرب على إنتاج الفيديوهات والترويج لهم من خلال "ناس أكاديمي" ومن خلال التدريب والاشراف المباشر عليهم من قبل المُدَربين والّذي كما ذكر سابقا أغلبهم إسرائيليين لهم العديد من النشاطات التي تروج أفكار التعايش والسلام.

المواجهة الرقمية الفردية

في تقرير أصدره المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية في إسرائيل- عدالة مفاده أن وزارة القضاء الإسرائيلية قدّمَت عَشَرات الآلاف من الطلبات لوسطاء المحتوى مثل فيسبوك وجوجل، بهدف فرض رقابة على الرواية الفلسطينية وفي حين أن هذه المساعي لا تقتصر على المحتوى الفلسطيني فحسب، فإن وزيرة القضاء الاسرائيلية ايليت شاكيد صرحت أن فيسبوك وجوجل ويوتيوب تمتثل لنحو 95% من طلبات إزالة المحتوى الذي تقول الحكومة الإسرائيلية أنه يحرض على العنف الفلسطيني، تظهر هذه الممارسات التركيز الهائل على المحتوى الفلسطيني ومحاولات تصنيف الخطاب السياسي الفلسطيني في خانة التحريض على العنف. يواجه الشباب الفلسطيني أزمة كبيرة في نشر المُحتَوى الّذي يُعبّر عن قضيتهم وانتماءاتهم فسياسات منصات التواصل الإجتماعي لها سياساتها التي لا تصب أبدا في مصلحة المحتوى الفلسطيني مما يزيد عبء المسؤولية على الشباب الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية وطنية تجبرهم على مواجهة المحتوى الإسرائيلي المنتشر بكثرة ومدعوم بإمكانيات كبيرة من الحكومة الإسرائيلية التي تسخر الكثير من الإمكانيات والموارد المالية لدعم المحتوى الإسرائيلي على حساب المحتوى الفلسطيني.

حملة #امسك_مطبع كانت بادرة من مجموعة شباب فلسطيني لمواجهة أكاديمية نصير ياسين والأفكار التي تروج لها، ما رفع من خطورة الموقف وجعل الشباب تتحرك بشكل سريع هو خطورة جذب 80 صانع محتوى عربي من العالم العربي وبأعمار مختلفة، قد تجد بينهم من هو في سن الرابعة عشر وهو سن خطير للتطويع والتأثير السلبي أيضا.

قام هؤلاء الشباب بنشر قصص قصيرة على منصة التواصل الإجتماعي انستغرام يسلطون الضوء على ناس ديلي ونشاطه ورسائل السم بالعسل التي يبثها منذ مدة طويلة، وخطورة التعاطي معه بأي شكل من الأشكال، ثم اتجهوا الى إرسال رسائل خاصة لصناع المحتوى المشاركين في الأكاديمية يشرحوا فيها خطورة الموقف ويطلبوا فيها منهم الانسحاب وهو الأمر الذي قام به الكثير من المشاركين في الأكاديمية.

على إثر الجدل الذي حدث حول ناس ديلي وإمكانية المشاركة معه في أي نشاط، أصدرت حركة مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي بيانا تحذر فيه من برنامج ناس ديلي وطالبت المشاركين في أكاديميته بالانسحاب منها باعتبار محتواه يعمل على تصوير الصراع مع العدو الإسرائيلي كأنه صراع بين طرفين متكافئي القوة، متعمدا تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق العودة.

شبهة التطبيع

تشهد معركة الوعي صعوبات كثيرة تحديدا مع الشباب العربي، فالفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال ويعي تماما مدى تأثير هذا الاحتلال على حياته وتحكمه بكل كبيرة وصغيرة يختلف تماما عن العربي البعيد، وفي زمن تحكمه منصات التواصل الاجتماعي قد يحدث الكثير من اللغط حول كثير من المواضيع وهنا نتحدث عن التطبيع وما يعود عليه من أي علاقة مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي سواء محليا أو عربيا.

الأمر الأكثر خطورة في ناس ديلي ونشاطه هو استهدافه لفئة من الشباب الحالم في مستقبل شبيه بمستقبل نصير ياسين نفسه، شاب تخلى عن راتب خيالي ليلحق بحلمه في إنتاج الفيديوهات ليحصد ملايين المتابعين من حول العالم في وقت قصير، وهو ما يتمناه الكثير من صناع المحتوى العرب، الكثير من المتابعين والشهرة التي تمكنهم من الاستمرار وإنتاج المحتوى الذي يرغبون به.

لذلك عندما استهدفت أكاديمية ناس ديلي شباب عربي من مختلف أنحاء العالم حاولت أن تلعب قليلا حول حقيقة الأمور ووضوحها بالنسبة للمشاركين، فأحد المشاركين وصلته رسالة مفادها أنه تم اختياره ضمن 80 صانع محتوى عربي للمشاركة ببرنامج تدريبي مدته 6 أشهر، حيث أنه تفاجأ بتواصلهم معه وإلمامهم بكافة المعلومات الخاصة به نظرا لأنه لم يتقدم بالأساس للمشاركة في البرنامج، قام المشترك بعقد لقاء على الزوم مع ادارة البرنامج وسألهم العديد من الأسئلة أهمها ما هي الخطوط الحمراء في هذا البرنامج فأخبروه أن عليه توقيع عقد يسمى بعقد السرية لضمان عدم تسريب أي معلومة، رفض وطلب معرفة المزيد من التفاصيل حول البرنامج فأخبروه بأن عليه الامتناع عن التحدث بالسلب أو الايجاب حول دولة ما وعدم التطرق لمواضيع المرأة، أما باقي الشروط فبعد توقيع العقد، أيضا رفضوا الحديث عن المبالغ المادية المنوي دفعها لصناع المحتوى، أكد الكثير من المنسحبين أن هذا البرنامج هدفه السيطرة على 80 صانع محتوى وبالتالي السيطرة على وعي الشعوب.

احذروا العربي الفاشل!

لم تكن الحملة التي قام بها العديد من الشباب الفلسطيني على منصات التواصل الاجتماعي مقصودة في شخص نصير ياسين، فأي شخص مكانه كان سيجد نفس النقد والتحذير من المحتوى الذي يقدمه، أما نصير فلم يجد حجة أسهل من حجة العربي الفاشل والغيرة من النجاح التي تعتبر من سلبيات المجتمع العربي وهذا سبب كل ما تعرض له من هجوم على منصات التواصل الاجتماعي كما يدعي.

نصير بشكل عام لم يكن يفوت أي فرصة ليظهر أنه هاجر بسببه كونه لا يملك سبل النجاح في مجتمع عرابة الصغير، مما لا شك فيه أنه قرر أن يرد بكليشيهات ساذجة جدا فنشر الفيديوهات التي يتحدث فيها عن كرم العرب وضيافتهم وجمال بلادهم، ليظهر للعرب تحديدا الفئة المستهدفة من برنامجه أنه يحب ويدعم كل ما هو إيجابي عربيا ولكن هؤلاء الفشلة الذين يهاجمونه هما أسوأ ما في العرب وهو النموذج الناجح الذي يمثل كل ما يطمح له الشباب الحالم عربيا.

كيف يواجه الفلسطيني الزخم الرقمي؟

تشهد حقوق الفلسطينيين الرقمية انتهاكات مستمرة من قبل منصات التواصل الاجتماعي تحت بند تعريفات مثل التحريض وخطاب الكراهية والعنف وغيرها في الوقت الذي نجد فيه المحتوى الإسرائيلي ينتشر بكل أشكاله عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة.

تتبع إسرائيل الأسلوب الناعم من خلال التفاصيل البسيطة التي تتعلق بالحياة اليومية مثل الأمور المشتركة بين الديانة الاسلامية واليهودية مثلا، فصفحة مثل المنسق تعمل على اظهار المعاملة الطيبة للعمال خلال تنقلهم وتنشر العديد من الصور التي ترسخ هذه المعاملة بينما صفحة إسرائيل تتكلم بالعربية والتي توجه للمستخدم العربي مثلا تعمل على إظهار رسائل سلام من خلالها وحقيقة الأمور أن هذه الصفحات تظهر حقيقة أهدافها التحريضية فترة الحروب على غزة وغيرها من القضايا الحساسة.

لذلك دائما ما يؤكد خبراء منصات التواصل الاجتماعي الفلسطينيين على ضرورة التعامل مع فيسبوك بذكاء، فنحن كشعب فلسطيني علينا أن نؤنسن قصتنا خلال تقديمها لتوازي ما يقوم به الاحتلال، ينقصنا الدعم لنستطيع مواجهة هذا الزخم الرقمي، أيضا هناك على ضرورة وجود صفحات تقدم القصة الفلسطينية باللغة العبرية كما يقدمون هم محتواهم باللغة العربية.

حول فيسبوك واللغط الجاري حوله من حيث خوارزمياته فهو منصة لها قوانينها ضد التحريض والعنف وغيرها وحول جزئية ظهور محتوى بعينه فهذا يحدث بناءا على الرسالة التي يحويها هذا المحتوى. فمثلا مستخدم فيسبوك الفلسطيني من الطبيعي أن يظهر له محتوى ناس ديلي الذي يتحدث فيه عن فلسطين وأيضا تعليقات أصدقاء في هذه الصفحة ومشاركتهم فيها قد يساهم في اقتراح هذا المحتوى وظهوره المتكرر حسب خوارزميات فيسبوك بحسب الخبراء.

من المؤكد أن الفلسطينيين لديهم نقص هائل في الموارد المادية والمعلوماتية في زمن سريع التطور، ولا توجد حاضنة او خطة استراتيجية للعمل بشكل واسع، ومواكبة وسائل الخطاب المستخدمة حاليا في العالم لذلك ربما أحيانا في ظروف كهذه مجرد البداية هي أمر كبيروهذا ما يوصي به الخبراء ونضرب مثالا هنا بضرورة انشاء محتوى موازي لما يقدمه ناس ديلي وغيره، فلكل شخص يسعى أن يُقدّم مُحتوى على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة يستطيع ذلك من خلال منصته ودون دعم من أي أحد، فبالجهد والاستمرارية يستطيع تقديم رسالته، فلو استطاع كل شخص أن يتحدث عن قريته أو مدينته من خلال المنصة الخاصة به فهو بذلك يقدم الكثير لمواجهة هذه التحديات الخطيرة الي تسخر لها اسرائيل وجيشها الكثير من الموارد المالية والمعنوية لمحو الهوية الفلسطينية وفرض هوية اسرائيلية لا أصل لها ولا وجود.

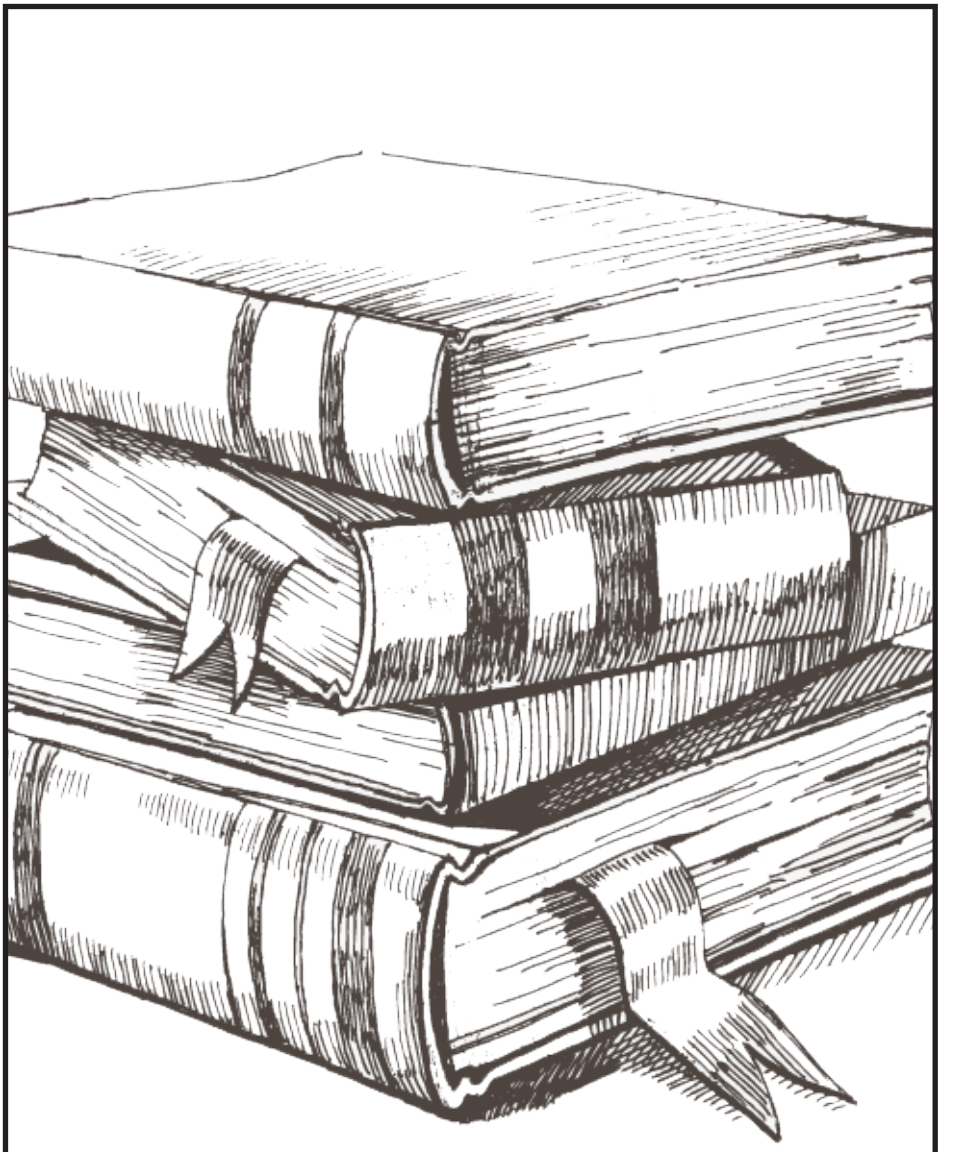

دراسات تاريخية

قراءة في كتاب «فرسان السينما: سيرة وحدة أفلام فلسطين»

منى عوض الله*

بعد مرور خمسين عاماً على انطلاقتها، وبالتزامن مع الذكرى العاشرة لغياب أحد روادها، المخرج الفلسطيني مصطفى أبو علي، تقدم لنا خديجة حباشنة سيرة وحدة أفلام فلسطين التي تأسست عام 1969، في كتابها الأخير «فرسان السينما: سيرة وحدة أفلام فلسطين»، الصادر عن الأهلية للنشر والتوزيع (2019).

المقدمة:

يضم الكتاب سبعة فصول، تسبقها مقدمة وتتبعها ستة ملاحق، تقدم معاً سردية لحكاية وحدة أفلام فلسطين منذ نشأتها وحتى رحلة البحث عن أرشيفها وأرشيف مؤسسة السينما الفلسطينية الذي فُقد بعد الاجتياح الإسرائيلي للعاصمة اللبنانية بيروت عام 1982، متجاوزاً في طرحه أساليب السرد التقليدية في تسلسلها وتقسيماتها، إذ يتنوع نصه بين الحوارات الروائية، والسِيَر الغيرية، والشهادات الشخصية، والمقابلات، إضافة إلى مقتطفات من مذكرات مصطفى أبو علي، مقرونة بعرض لمسار رحلة صاحبة الكتاب في جمع الذاكرة المفقودة، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه منها، وصولاً إلى هذا الإصدار الذي بين أيدينا اليوم.

يثير الكتاب جملة من الأسئلة، لعل أهمها ما يتعلق بخصوصية السينما الثورية الفلسطينية، من حيث الأسلوب واللغة والمحددات والمنطلقات والمرجعيات، وجدوى العمل السينمائي النضالي في سياقات الثورة، ومدى إيمان قيادة الثورة بالعمل السينمائي كأداة لحفظ تاريخها الذي هو جزء من الذاكرة الفلسطينية، باعتباره وثيقة تاريخية ناطقة وحية «تلاحق بؤس اللجوء، وجمالية المقاومة»[1]، وقبح الاحتلال. وتتناول هذه المقالة تلك الأسئلة في محاولة للوصول إلى إجابات عنها من خلال صفحات الكتاب، ومقابلة خاصة أُجريت مع مؤلفته.

* باحثة ومحررة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات-عمان

مقدمة: عن السينما الثورية وخصوصية السينما الثورية الفلسطينية

ثمة ميزة لا تخفى للسينما على غيرها من الفنون، إذ تقدم للمشاهد عالماً غنيّاً بحيوية الصوت والصورة واللون والحركة الحرة القادرة على اختراق الأطر الزمانية والمكانية، مقابل عوالم مسطحة، ذات أبعاد محدودة، تقدمها أشكال الفنون الأخرى. والسينما، كما هي قادرة على رصد الواقع والتعبير عنه وتفكيكه، فهي قادرة أيضاً على استحضار الماضي وتفسيره ضمن سياقاته وسيرورته، ومن ثم استشراف احتمالات المستقبل وخياراته[2]. وثمة ميزة إضافية للسينما الثورية، باعتبارها جزءاً من ذاكرة الثورات، وأداة للدفاع عن الشعوب المضطهدة، ووثيقة سياسية وإعلامية تؤرخ للحوادث، فتجسد الوقائع بالصورة، وتحللها بالتعليق عليها.

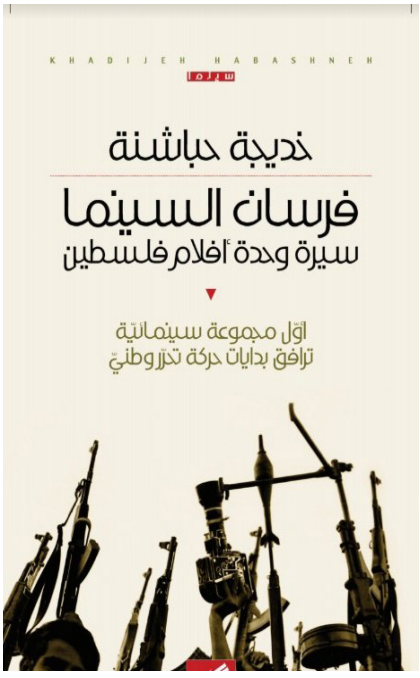

وكغيرها من الثورات، استفادت الثورة الفلسطينية من السينما[3]، فكانت سلاحاً من أسلحتها، ووسيلة لحفظ ذاكرتها وذاكرة الحركة النضالية الفلسطينية، وهو ما يتناوله الكتاب، إذ يعرض في مواضع شتى دور السينما في تحقيق التواصل مع الجمهور الفلسطيني، والجماهير العربية، ونقل صوت القضية إلى شعوب العالم كافة، متجاوزة حواجز اللغة والثقافة والجغرافيا، لتسهم في تشكيل رأي جماهيري عالمي حول ثورة الشعب الفلسطيني؛ فيرد في أحد المواضع تعليق للمخرج السينمائي الكوبي سانتياغو ألفاريز على فيلم «عدوان صهيوني» الذي أنتجته وحدة أفلام فلسطين، في عام 1972، إذ يقول مخاطباً مصطفى أبو علي: «إن عروضكم السينمائية الفلسطينية أسهمت إلى حد بعيد بتعريفنا بالمزيد عن الثورة الفلسطينية وتاريخها. لقد كنا نسمع كثيراً عن الثورة الفلسطينية، ولكننا عندما شاهدنا أفلامكم، تعرفنا عليها أكثر، وعرفنا تماماً حجم الثورة وتاريخ نضالها». وهو ما تؤكده خديجة حباشنة، في إجابتها عن سؤال حول دور السينما في التعبئة للثورة الفلسطينية، فتقول: «السينما الفلسطينية تعبر عن الشعب الفلسطيني، وهي موجهة إليه أيضاً، وكان العاملون فيها يؤمنون أنهم يساهمون بعملهم في التعبئة للثورة، نظراً إلى كونها قريبة من الناس». وتضيف: «كانت ثمة مهمة يومية ملحة للعاملين في وحدة أفلام فلسطين منذ يومهم الأول. صحيح أن العمل كان مهمّاً لتعبئة الشعب، ونقل صوته وصورة

ثورته إلى العالم، لكن مهمتهم الأساسية كانت توثيق ما يحدث»[4].

لكن ماذا عن خصوصية السينما الثورية الفلسطينية؟ ماذا عن المنهج والمسار؟ ينقل الكتاب على لسان مصطفى أبو علي جملة من الأسئلة التي طرحها مؤسسو وحدة أفلام فلسطين في بداية انطلاقتهم حول القيم الفنية والجمالية الملائمة لجمهور الثورة الفلسطينية، والأساليب واللغة التي ينبغي مخاطبتهم بها: «هل علينا أن نتعلم من جديد أسلوباً خاصاً؟ وهل نستطيع التعبير عن تجربة الثورة بالأساليب المعروفة خارج ظروف الثورة؟ هل سنقوم بتقليد هذه الأساليب والأشكال الفنية التي ابتدعتها واستخدمتها السينما المرتبطة بالاستعمار، أم نطور أساليب وأشكالاً ولغة سينمائية خاصة بنا، ولها ارتباط بتراثنا العربي وبخصائص الثورة الفلسطينية وظروفها؟». وتجسدت إجابتهم عن هذه الأسئلة في فيلم «بالروح بالدم» الذي تناول أحداث أيلول (سبتمبر) 1970، وخروج الثورة من الأردن، ليقدم مؤشراً لأسلوب العمل الذي ستنتهجه الوحدة في مسيرتها؛ ففي هذا الفيلم، تحدد اختيار «السينما النضالية» بدلاً من «السينما الوثائقية»، و«التحليل السياسي» بدلاً من «السيناريو التقليدي»، واستُفتي جمهور المشاهدين في المخيم حول إيقاع المونتاج وبعض فقرات الفيلم ومشاهده.

بذلك، وتساوقاً مع خصوصية الواقع الفلسطيني في ظل الاحتلال ومقاومته، كان لا بد لخصائص الفن السينمائي الفلسطيني، كما يوضح الكتاب، أن تأتي ممثلة لروح النضال المسلح، ناقضة قيم الواقع الفاسد، ومرسية قيم حرب التحرير الشعبية، «وصولاً إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرضه». كان على السينما الفلسطينية أن تستلهم طريقها من مبادئ الثورة وأهدافها وأساليب عملها، وأن تخلق «أساليب وأطراً جديدة قادرة على استيعاب التجربة النضالية للشعب الفلسطيني»، وبلورة سينما تعبر عن حرب الشعب، وتنفع قضيته النضالية.

سيرة وحدة أفلام فلسطين

جسدت تجربة وحدة أفلام فلسطين، كما يرويها الكتاب، صورة العمل السينمائي كجزء من العمل الفدائي الفلسطيني، في فترة اقتصر فيها إنتاج سينما الثورة على منظمة التحرير الفلسطينية والتنظيمات الفدائية المنضوية تحت لوائها، وهو ما يُعرف بـ»أفلام التنظيمات» أو «حقبة بيروت»[5]، إذ امتازت وحدة أفلام فلسطين/ مؤسسة السينما الفلسطينية، التابعة تنظيميّاً لحركة فتح، بانفتاحها على العمل النضالي ككل، والتزامها بخط سياسة منظمة التحرير الفلسطينية. وهو ما تؤكده خديجة حباشنة في قولها: «لم يكن العاملون في وحدة أفلام فلسطين يتبعون حزباً معيناً أو أيديولوجيا معينة، وكانت أفلامهم وطنية بصورة عامة».

وتضيف: «لم يكن لهم خط سياسي سوى الخط الوطني العام والكفاح المسلح»[6]، فتحمّل مؤسسو الوحدة، في سبيل هذا العمل، ما يتحمله الفدائي المقاتل خدمة للثورة، معتمدين على إمكاناتهم المحدودة التي اقتصرت، في بداية الأمر، على كاميرا سينمائية واحدة مستعارة، لتوثيق كل ما يتعلق بالحركة الوطنية من أنشطة جماهيرية، وتدريبات عسكرية، ومؤتمرات، ومهرجانات، وتظاهرات، واشتباكات، وعمليات فدائية، ومن ثم تزويد جهاز إعلام الثورة بصور تلك التغطيات ليتولى مهمة توزيعها على وكالات الإعلام والأنباء العالمية.

كانت الانطلاقة بانضمام ثلاثة من خريجي معاهد السينما في القاهرة ولندن إلى حركة «فتح»، بعد حرب حزيران (يونيو) 1967، هم: سلافة جاد الله، وهاني جوهرية، ومصطفى أبو علي، ليؤسسوا معاً قسم التصوير في إعلام الحركة. ثم مع تطور الأحداث، توسع العمل، فالتحق بالقسم كوادر جديدة، منهم: إبراهيم مصطفى ناصر (مطيع)، ونبيل مهدي، وعادل الكسبة (ناصيف)، وتوفيق موسى خليل (أبو ظريف)، وعبد الحافظ الأسمر (عمر المختار). وخلال أشهر لاحقة، تطورت فكرة توثيق الثورة في أذهان روادها، إذ لم تعد الصورة وحدها كافية لنقل الحدث، فكان الاتجاه نحو الصورة والصوت، وما يرافقهما من تعليقات ومؤثرات، ففُتح بذلك باب التوثيق السينمائي، وتأسست «وحدة أفلام فلسطين»، وتطورت أدوات العمل، فحصل الفريق على كاميرا آريفليكس، وآلة تسجيل صوت ناجرا، سُجل بهما الفيلم الوثائقي الأول الذي حمل عنوان «لا للحل السلمي» (1969). ثم لم تلبث الوحدة أن بدأت تستقبل الفرق السينمائية الأوروبية والأميركية المعنية بإعداد أفلام سينمائية عن الثورة الفلسطينية.

بعد خروج الثورة من الأردن، جدد مصطفى أبو علي انطلاقة وحدة أفلام فلسطين في بيروت، واتسع العمل السينمائي في أطر لجان الإعلام التابعة للمنظمات الفلسطينية المختلفة، وتلاحق إنتاج الأفلام السينمائية الثورية. فكان أبو علي أول من طرح مسألة توحيد العمل، وتأسيس مؤسسة للسينما الفلسطينية تجمع الجهود السينمائية الفلسطينية، بدوافع عدة يذكرها الكتاب، منها التكلفة المرتفعة للعمل السينمائي، وقلة المتخصصين العاملين في هذا المجال. وتعلق خديجة حباشنة: «ليس هذا فحسب، في الوقت نفسه كانوا يطمحون إلى تحصيل شيء من الخصوصية في العمل، وتكوين رؤية مشتركة بين العاملين في هذا المجال، وتبادل الخبرات، ومشاركة التجارب»، وتضيف: «كانت لدى مصطفى أبو علي نظرة وحدوية، ورغبة بعدم الالتزام برأي سياسي أو فكري محدد، مع الالتزام بقضايا الثورة الفلسطينية وأهدافها»[7].

لم تنجح محاولة أبو علي الأولى في جمع شتات العمل السينمائي في جسد موحد، لكنه ظل يغالب الظروف، فأعاد الكرّة بتأسيس جماعة السينما الفلسطينية التي تبناها أنيس صايغ، رئيس مركز الأبحاث الفلسطيني، فأُنتج فيلم «مشاهد

من الاحتلال في غزة» الذي فاز بالجائزة الذهبية في مهرجان بغداد الدولي لبرامج وأفلام فلسطين في عام 1973، وكان له صدى إعلامي على نحو أثار أبو عمار، فأعلن احتجاجه، مستنكراً أن يتحقق هذا الإنجاز تحت مظلة مركز الأبحاث، بينما مكانه الطبيعي هو جهاز الإعلام الموحد في الحركة. تقول خديجة حباشنة: «اتصل أنيس صايغ بمصطفى أبو علي يعلمه بالأمر. لكن مصطفى لم يكن يرغب بالعودة إلى الإعلام الموحد من جديد، فهو في حقيقة الأمر لم يكن موحداً. فأضرب عن العمل حوالي ثلاثة أشهر، ثم استسلم في نهاية الأمر، بعد محاولات إقناع متكررة، فعاد إلى موقعه في مؤسسة السينما الفلسطينية، وعمل على تطويرها»[8].

في الفيلم الفلسطيني الوثائقي القصير «مشاهد من الاحتلال في غزة» (11 دقيقة)، الذي قاد إلى استمرارية عمل مؤسسة السينما الفلسطينية وتطوره، يظهر جنود الاحتلال الإسرائيلي في شوارع قطاع غزة كجزء طبيعي من تكوينه؛ فبينما يمارس الفلسطينيون تفاصيل يومهم العادي، يعبر الجنود بسلاسة وألفة خلال تلك التفاصيل، فلا يبدو وجودهم غريباً أو مستنكراً، ولا يبدو أن دورهم يتجاوز مسألة تنظيمية يتولون فيها تسيير شؤون حياة السكان وحفظ أمنهم. في الوقت نفسه، يتجه التعليق على هذه المشاهد باتجاه مغاير تماماً، إذ يسرد المعلقان عصام سخنيني ورسمي أبو علي سلسلة الجرائم التي يرتكبها الاحتلال بحق سكان القطاع؛ من قتل، وتشريد، واعتقالات، وإطلاق للرصاص، ونسف للبيوت، ومحاكمات للمناضلين، وفي المقابل، يعددان جزءاً من نضالات الفلسطينيين، والمعارك التي يخوضونها في مقاومتهم للاحتلال.

يعجز المشاهد عن فهم سر هذه المزاوجة الغريبة، وغير المبررة، بين مشاهد الفيلم الهادئة، والحرب المشتعلة في التعليقات عليها، لكن الأمر لم يعد مستغرباً بعد الآن، إذ يذكر الكتاب أن هذا الفيلم كان قد أُعد لترويج صورة زائفة عن الاحتلال، صوره فريق عمل يتبع إحدى قنوات التلفزيون الفرنسي، وبموافقة من قوات الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن وحدة أفلام فلسطين حين حصلت على مادته، وجدها مصطفى أبو علي، مخرج الفيلم، فرصة لاستنطاق الصورة، والبحث عما تخفيه من تناقضات يكشفها الغضب الظاهر في عيون الغزيين، مستحضراً نضالهم عبر تقارير وكالات الأنباء الأجنبية، بعد أن اقتطع من مشاهده مدة ثماني دقائق فحسب، ليبني عليها رواية مضادة للغاية سُجل لأجلها، معلقاً على ذلك بقوله: «لقد حاولت أخذ السلاح من يد العدو ومحاربتهم به». وقد أجاد أبو علي تصويب السلاح في هذا العمل، فالكاميرا، كما يقول جان كوكتو، تسجل «كل ما هو خفي»، حتى المزاج السيئ للواقفين أمامها[9].

قيادة الثورة والعمل السينمائي الثوري

تطرح مآلات العمل السينمائي النضالي في التجربة الفلسطينية إشكالية موقف قيادة الثورة منه، ومدى إيمانها بجدواه. ففي حين أبدى الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) اهتماماً وحماسة لإنشاء قسم التصوير، ثم وحدة أفلام فلسطين، فكان حلقة الوصل بين القائمين على العمل والقيادة، إلا أن الانعطافات التي مرت بها الثورة الفلسطينية أدت إلى إعادة ترتيب أولوياتها وفقاً لمعطيات الوقائع على الأرض. وهو ما عبر عنه كمال عدوان في حديثه مع مصطفى أبو علي، بعد حوادث عام 1970: «الظروف غير ملائمة للسينما». فبعد الخروج من الأردن، واجهت الوحدة ضعفاً في تقدير السياسيين لها، كما يصف أبو علي، موعزاً ذلك إلى العبء المالي الذي تتحمله المنظمة في سبيل استمرارية العمل، وضيق الحيز المكاني الذي لا يتسع لرفاهية السينما. وتضيف عليها حباشنة أن الظرف التاريخي بعد خروج المقاومة من الأردن، جعل الثورة بحاجة إلى إعادة بناء؛ «كان على الثورة أن تعيد بناء نفسها عسكريّاً وسياسيّاً وجماهيريّاً. كانت مرحلة حرجة»[10].

لكن على الرغم من المعيقات المادية والسياسية التي منعت قيادة الثورة من مجاراة تطور العمل السينمائي الفلسطيني، وتخصيص ميزانية محددة له، فقد حرصت على تمويل مشاريع الأفلام وتغطية احتياجاتها قدر المستطاع، وسهّلت حصول العاملين في الوحدة/ المؤسسة على منح تدريبية لكوادرها العاملة، من خلال عقد اتفاقات مع عدد من الدول الصديقة، وخاصة دول الكتلة الاشتراكية، ومنها: ألمانيا الديمقراطية، وفيتنام، والصين، والاتحاد السوفييتي[11].

ختاماً، يمثل هذا الكتاب مفتاحاً لمزيد من البحوث والدراسات حول السينما الفلسطينية، بما يقدمه من قراءة مهمة تجمع خيوط تجربة غنية لأهم مؤسسات العمل السينمائي الثوري، وبفكرة جوهرية تستكنه عمق ارتباط الفن السينمائي بجوهر الثورة. وعلى صعيد آخر، فهو يضع القيادات الفلسطينية الحالية، سواء السياسية أم النقابية، أمام مسؤولية جمع بقايا أرشيف السينما الفلسطينية المتناثر جغرافيّاً وفصائليّاً. فمن المعروف أن كل واحد من التنظيمات الفلسطينية الناشطة على الأرض كان قد أنشأ كياناً سينمائياً تابعاً له؛ فأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «مؤسسة الأرض للإنتاج السينمائي»، وأسست الجبهة الديمقراطية «لجنة الفنون»، وأسست اللجنة الشعبية- القيادة العامة «اللجنة الفنية»[12]، وجميعها تمتلك أرشيفاتها السينمائية الخاصة. كما أن جزءاً من أرشيف مؤسسة السينما لا يزال مفقوداً أو محجوباً، ويحتاج إلى تحرك رسمي لتحصيله. فهل ستؤدي تلك القيادات دورها المنتظر في حفظ أرشيفنا السينمائي الفلسطيني بجمعه وإعادة تصحيحه وترميمه ومعالجته؟

الهوامش

1 فيصل دراج، «الذاكرة الفلسطينية في السينما»، في: قيس الزبيدي، **فلسطين في السينما** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)، ص4.

2 بشار إبراهيم، **فلسطين في السينما العربية**، ص 3، في: https//:bit.ly31/JMCr5

3 تنامي الفكر الثوري المناهض للرأسمالية والاستعمار منذ بداية الستينيات في مختلف البلدان التي عانت من سيطرة القوى الدولية الكبرى، ومع هذه التوجهات، ظهرت السينما الثورية، ومنها السينما الثورية الفلسطينية التي ولدت بالتزامن مع انطلاقة الثورة الفلسطينية. انظر: جورج خليفي، **الفيلم الوثائقي: دليل مقترح للتدريس في الجامعات والكليات الفلسطينية**، (بيرزيت: جامعة بيرزيت– مركز تطوير الإعلام، 2014)، ص14.

4 مقابلة مع خديجة حباشنة، عمّان، 8/9/2020.

5 خليفي، **الفيلم الوثائقي**، ص 19.

6 خديجة حباشنة، مقابلة شخصية.

7 المصدر نفسه.

8 المصدر نفسه.

9 جان كوكتو، **فن السينما**، ترجمة تماضر فاتح (دمشق: منشورات وزارة الثقافة – المؤسسة العامة للسينما، 2012)، ص31.

10خديجة حباشنة، مقابلة شخصية.

11 المصدر نفسه.

12 خليفي، **الفيلم الوثائقي**، ص 20.

مارون عاشر رشيد: التبديد والتهجير والثورة

تحسين يقين*

* أديب وكاتب فلسطيني

حرص الشاعر على نشر أعماله باسم من ثلاثة مقاطع. لعله أراد التأكيد على توسط هاشم جدّ الرسول العربي الذي صارت غزة مثواه الأخير. بين هارون ورشيد، وما يعنيه الاسمان معاً من دلالة المكان والزمان، حين احتفظت بغداد بألق ثقافي وعلمي (وشعري) من القرن الثاني حتى نكبتها في القرن السابع، بما يليق بتأسيس الأدب المديني، بعناصره اللغوية والفكرية والشعورية، والتخلص فعلاً من النمط التقليدي الذي ارتبط أصلاً ببيئة وثقافة معيّنتيْن، لم تعد موجودة تماماً. ولعل أبا نواس كان الثائر الثاني في الشعر العربي، الذي أراد أن يكون نفسه وزمنه وبيئته المدينية، غير البدوية؛ فكان شعره صورة لنفسه، ولبيئته المتحرّرة، ويعدّ أيضاً المجدد، وقد تجلى ذلك في تفاصيل صوره الشعرية، التي بنت عالماً جديداً.

لذلك، يعيدنا هارون هاشم رشيد إلى نضوج القصيدة العربية في بغداد، ورقتها، وجمالها، وغنائيتها العذبة؛ فقراءة الشاعر على ضوء تاريخ الشعر العربي عبر 16 قرناً، يضع الشاعر في صدارة الشعراء المحدثين، في النهضة العربية الحديثة، التي استلهمت إبداع ما قبل سقوط بغداد، وإبداع عصر الأندلس الزاهر والجميل.

لقد كان طوال ازدهاره الشعري واقفاً على أرض صلبة، في معرفته بالشعر العربي، فموضع بالتجديد نفسه وفاء له كما فعل رفاق دربه الشعراء قديماً وحديثاً، فلم تكن حداثته منقطعة أو مبتورة مجتزأة، بل جاءت ضمن هذا التطور الواعي جماليّاً وموضوعيّاً: شكلاً ومضموناً.

جاء تحرره الواعي بسببين تكاملا فيه: الأول صدمة النكبة عام 1948، التي ظل زلزالها مؤثراً عليه حتى رحيله، فقد عاش كل النكبة حتى الآن، والثاني قربه الجغرافي والثقافي للتيارات الحديثة في الشعر العربي في مصر والشام، فموقعه في غزة فلسطين، وما تعنيه فلسطين من دور تنويري حداثي، دفعت الفتى فالشاب إلى قول الشعر عن حب وشغف، لا عن محاكاة وتكلف. ولو أضفنا لذلك ما اضطرب في المنطقة سياسيّاً وقوميّاً، وما تلاه من صدمة هزيمة عام 1967، وانبعاث الثورة الفلسطينية المعاصرة؛ سنجد أن تلك السياقات كانت عوامل تحرر أدبي. ولكن من المهم أيضاً تلمس العامل النفسي الاجتماعي للفتى هارون هاشم رشيد؛ الذي ولد في «الزيتون» بمدينة غزة عام 1927، في مدينة من أكبر مدن فلسطين الساحلية، التي انطلق منها التنوير بشكل خاص، حيث تعدّ غزة حتى عام 1948، شقيقة يافا، مدينة ثقافية، فيها وفرة اقتصادية، حيث تكونت فيها حياة اجتماعية متطورة للأسر الغزية، أثرت على رفاهية الحياة، والثقافة، وبالتالي على اللغة الأدبية والشعرية؛ فهو من عائلة ميسورة ومثقفة، وفرت له سبل العيش، والتعليم، والتفرغ

للشعر، وانطبق ذلك على أخيه الشاعر علي هاشم رشيد (1919-1989). وزادت ذلك العلاقة العضوية لمثقفي غزة بمثقفي مصر، بسبب وقوع غزة تحت الإدارة المصرية، من ناحية، وفترة المدّ القومي بقيادة جمال عبد الناصر من ناحية أخرى، التي جعلت من القاهرة حاضنة كبرى لهم، بل وساوت بينهم وبين المصريين، ومنحتهم فرصاً متكافئة.

لذلك، فإن سياق هارون هاشم رشيد، هو سياق النهضة العربية الحديثة، وسياق الازدهار القومي، الذي وجد في القضية الفلسطينية، والشعر الفلسطيني، مكاناً مرموقاً في النشر والشهرة.

وبتفصيل أكثر؛ فقد اتكأ شاعرنا على تراث شعراء مدرسة الإحياء والبعث، التي نشأت في سياق عصر النهضة العربية الحديثة، بل كانت مقدمة ثقافية أسست لهذا العصر، فكان بدوره، ومجايلوه، بمثابة الجسر القويّ الذي مر عليه كافة شعراء العروبة وفلسطين، حيث تم الربط الإبداعي بين مدرستين: الأولى مدرسة الإحياء والبعث، التي حاكت أصلاً الشعر العربي في أزمنة الازدهار، والثانية كل ما جاء بعدها. ومدرسة الإحياء والبعث، اسم أطلق على الحركة الشعرية التي ظهرت في مصر بشكل خاص وفي العالم العربي بشكل عام في أوائل العصر الحديث، حيث التزم فيها الشعراء بنظم الشعر على النهج الذي كان عليه في عصور ازدهاره، منذ العصر الجاهلي حتى العصر العباسي. ويعد محمود سامي البارودي رائد هذه المدرسة. ومن أشهر شعراء هذا النهج: أحمد شوقي أمير الشعراء، وحافظ إبراهيم شاعر النيل، وأحمد محرم، وعلي الجارم، وغيرهم الكثير.

والمقصود بهذا الاسم أنه كما تعود الروح لجسد ميت، فترد له الحياة بعد أن فارقته، فيبعث إلى الدنيا من جديد. فهكذا هو الحال بالنسبة للشعر العربي، الذي استسلم لحالة من الجمود، أخذ على إثرها في الضعف والاضمحلال منذ سقوط بغداد سنة 1258 في أيدي التتار الذين قضوا على الخلافة العباسية، وخربوا بغداد وهدموا دور العلم، وألقوا بألوف المخطوطات التي تضم الثقافة العربية وتحوي تراثها في النهر.

ولعل هذه الحالة كونية، حيث استلهم أدباء عصر النهضة الأوروبية الأدب القديم، كما فعل شكسبير بالأدب اليوناني؛ هي حالة في الأدب والفن، حيث استلهم محمود مختار إبداعات المصريين القدماء في منحوتاته.

وهذا ظرف تاريخي أثر سلباً على الإبداع العربي، فلم يكن من السهل في ظل النهضة العربية الحديثة، أن يكتب البارودي كما كتب في فترة الجمود، فراح وآخرين يقرأون الشعر العربي، فأعادوا اكتشاف الإبداع، ولتعظيمه حاكوه، مستلهمينه، للبدء في حركة التجديد، المسماة

الإحياء والبعث. وبفضل جهودهم، جاءت المدرسة الثانية، متمثلة في أبولو والشعر المهجري وشعراء الديوان، مروراً إلى ما شهده الشعر العربي من تطور وثورة في الشكل والمضمون، كان من بين فرسانها شاعرنا هارون هاشم رشيد، حيث تبعه وسار على الدرب شعراء المقاومة، فلم يكن محمود درويش ورفاقه منقطعين عن تلك الحلقات؛ ولعلنا نزعم أن شعراء الأرض المحتلة والشتات، أثروا في حركة الشعر العربي. وقد كان من أوائل من تنبهوا لشعراء الأرض المحتلة، حيث كتب «الشعر المقاتل في الأرض المحتلة».

وميزة شاعرنا أنه من خلال ربطه بين المدرستين، فقد ظل يكتب الشعر وفيّاً له، حيث تجلت مضامينه الجديدة والمتجددة، في الشعر العمودي، منتصراً له، ومجرباً أيضاً الشعر الحرّ، ربما ليعيد تأسيس نظريات النقد فيما يتعلق بأشكال الشعر، بدءاً بالشعر العمودي وما جدّ من موشحات أندلسية، مروراً بالشعر الحرّ القائم على وحدة التفعيلة، وصولاً لقصيدة النثر. أذكر أنني نشرت له كمحرر بعض قصائد الشعر الحرّ.

لم يكن جسراً فقط إذاً، بل كان فاعلاً شعريّاً بما وهبه الله من عمر، حيث إنه كتب وفق المدرستين، وإن مال بالطبع لما هو جديد انسجاماً مع العصر، خاصة في اللغة المدهشة التي استخدمها، بعيداً عن التكلف والتعقيد، مختاراً بحوراً شعرية تلائم اللغة من جانب والمضمون من جانب آخر.

ميزة هارون هاشم رشيد، أنه فكك نظرية المعاصرة، أعاد النظر بالنظرة للشعر العمودي، وربما سيعود النقاد والمؤرخون لأشعاره، وهم يبلورون نظرية الشعر العربي، وأرجو أن أكون قد وفقت في التفكير؛ فهو، وإن اعتبر شكلاً من شعراء العمودي، فإنه مضموناً، كان ثائراً في شعره على القوالب القديمة المصطنعة، فكتب لغة شعرية معاصرة جدّاً بمضامين نعيشها.

فما تميّز به الشاعر الفلسطيني الكبير هو أن شاعرنا كما قلنا، انحاز للإبداع البغدادي، كما ذكرنا من قبل، وهو ما يميّز شعره عن شعراء الإحياء، الذين لم يسلموا من التقليد والمحاكاة.

فكيف نفسّر هذا التفوق إذاً؟

إن ذلك يرجع إلى طبعه الرقيق وليس الخشن، وكذلك إلى فترة المدّ القومي، وانطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي منحته التحرر الأدبي، فصار شاعراً وخطيباً وإعلاميّاً.

تجليات الأسلوب

إن المطلع على دواوينه الشعرية، يجد أن شعره بسيط ومباشر وموزون، وهو شعر عمودي، وإن لاحظنا أنه اختار من البحور أسهلها، بل واختار مجزوء البحور.

فمنذ انطلاقته في ديوان «مع الغرباء» (القاهرة 1954م)، الذي اختار منه الأخوان رحباني عندما زارا القاهرة بدعوة من إذاعة صوت العرب عام 1955 قصيدة جميلة هي حوارية بين فتاة فلسطينية من اللاجئين، اسمها ليلى، وبين والدها، بالإضافة لقصيدة «سنرجع يوماً» و«جسر العودة»، لتغنيهما فيروز، وهو يؤكد لا على هويته الوطنية، وتعلقه بقضية اللاجئين وعودتهم فحسب، بل على أسلوبه الشعري ولغته الشعرية الأكثر جمالاً، كيف لا وهي التي تنساب كماء الورد في العروق.

كما كتب هارون هاشم رشيد الشعر الحرّ، وهو القائم على وحدة التفعيلة، لكن لم نعرف عنه أنه كتب قصيدة النثر، إلا أن مقالاته الكثيرة تميزت بالتكثيف اللغوي والجماليات، ولا نبالغ إن ادعينا أنها كانت قصائد نثر جميلة.

لقد كان هارون هاشم رشيد أحد أهم الشعراء العرب، الذين حافظوا على نجوميتهم وشهرتهم، بالرغم من سطوع شعراء المقاومة وشهرتهم (توفيق زياد، وحنا أبو حنا، ومحمود درويش، وراشد حسين، وسميح القاسم، ومعين بسيسو.. إلخ)، حيث ظل شاعرنا في مكانته، فاعتبر شاعر الثورة أيضاً. وبالرغم من انتشار قصائد الشعر الحرّ كحداثة، إلا أن النقاد والباحثين، لم يزهدوا يوماً بشعره، لشعورهم باللاوعي ربما، أنه شاعر معاصر جدّاً، بلغة معاصرة، وهموم وقضايا معاصرة، لم تنقص أهميته كونه يستخدم الشعر العمودي. إنه شاعر حقيقيّ إبداعي أصيل لا مقلّد، شاعرية متفوقة على ذاتها، ولغة تنساب طيّعة بين يديه، فيجذبنا بشعره العموديّ، بانحيازه نحو المضمون، وجمال اللغة والتعبير، وشكل الشعر لا يتقادم، لكن الذي يتقادم هو المضمون؛ بمعنى أن هناك من يكتب الشعر الحرّ بمضامين تقليدية قديمة، ناهيك عن تعثر الأسلوب واللغة وبنية النص.

لذلك، كان لجمال لغته الشعرية أن اختيرت ما تقارب 90 قصيدة من أشعاره لتغنى، فقد غنت له فيروز، وفايدة كامل، ومحمد فوزي، وكارم محمود، ومحمد قنديل، ومحمد عبده، وطلال مداح، وآخرون.

وهذا ما دفعه، ودفع المخرجين المسرحيين، في القاهرة، للطلب منه الكتابة للمسرح الغنائي، (الذي اشتهر في حقبتي الخمسينيات والستينيات، وظل

حتى منتصف السبعينيات، أي حتى حرب أكتوبر 1973 أو بعدها بقليل، بسبب علاقة الشعر الغنائي بالجمهور أيضاً)؛ فكتب أربع مسرحيات شعرية، مُثلت منها على المسرح في القاهرة مسرحية «السؤال» من بطولة كرم مطاوع وسهير المرشدي. وبعد حرب العبور 1973 كتب مسرحية «سقوط بارليف» وقدمت على المسرح القومي بالقاهرة عام 1974، ومسرحية «عصافير الشوك».

لقد تفتّحت عيون الفتى إذاً على فلسطين، وعاش معها ولها، فظلت على لسانه. فأينما يكون، تظل فلسطين، حتى صارت محبوبته فعلاً، فشغلته طوال عمره، حتى النهاية، عن أية أمور، رغم تنقله بالعمل وقيامه بالمسؤوليات الوطنية المتنوعة، التي لم تشغله لا عن فلسطين ولا عن الشعر، فاستحق ألقاباً مستوحاة من شعره عن آلام شعبنا، فهو: شاعر النكبة، وشاعر العودة، وشاعر الثورة، وهي تسمية أطلقها عليه الشهيد خليل الوزير عام 1967 بعد قصيدة «الأرض والدم»، وأطلق عليه الشاعر الفلسطيني عز الدين المناصرة لقب (شاعر القرار 194).

بعد سقوط ما تبقى من فلسطين عام 1967، ضايقته أجهزة «الأمن» الإسرائيلية، فانتقل إلى القاهرة وعُيّن رئيساً لمكتب منظمة التحرير فيها، ثم عمل لمدة ثلاثين عاماً كمندوب دائم لفلسطين في اللجنة الدائمة للإعلام العربي، واللجنة الدائمة للشؤون المالية والإدارية بالجامعة العربية.

اختار الكلمة لا الوظيفة، لإيمانه بأهمية وصول الكلمة للعالم، فعرفه الكثيرون كاتباً جميلاً، وشاعراً أيضاً، حيث رغبت دور النشر والصحف والمجلات بنشر مقالاته.

وعوداً على بدء، فقد اختار تسمية ابنه البكر أمين، فصار أبا الأمين، كذلك أبا المأمون، في إشارة لخلود بغداد العروبة والثقافة والازدهار في شعره، على أمل العودة للتنوير العربي.

وأخيراً، هو الشاعر العربي الوحيد -ربما- الذي يعيدنا إلى كل عصور الشعر العربي، وصولاً إلى الآن.

مراجعات

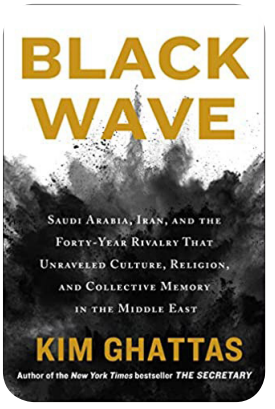

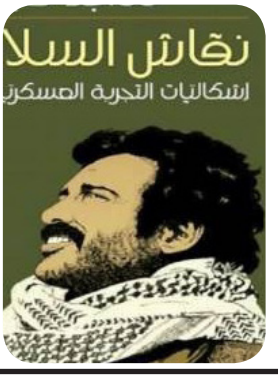

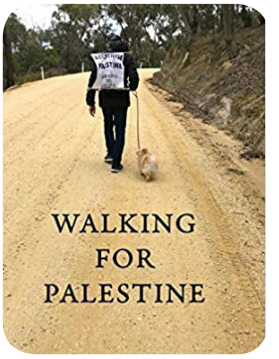

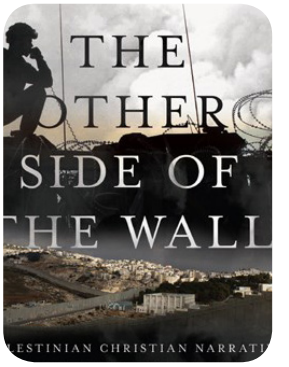

مراجعات

"العرب واليهود في فلسطين العثمانية: تصادم عالمين"

Arabs and Jews in Ottoman Palestine: Two Worlds .Collide

Alan Dowty

.Indiana University Press, Bloomington

2019

PP 312

الفلاحون لا يكتبون. هناك من يكتب عنهم.

شاهد أمين (1995، 1)

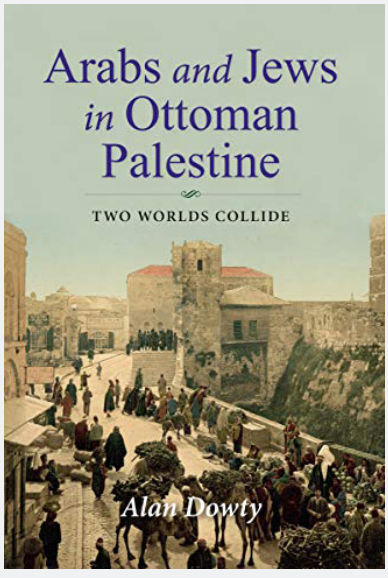

مراجعة كريم قرط*

* باحث متدرب في مركز الأبحاث

مراجعات

ملاحظات في العنوان

وضع البروفيسور «آلان دوتي» كتابه هذا كدراسة لتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي من منظور جديد، إلا أن عنوان الكتاب ذاته يتضمن عدداً من الملاحظات المهمة. فبداية، بالنظر إلى تاريخ صدور الكتاب، فإن هناك تساؤلاً يثور حول الفترتين اللتين صدر فيهما واللتين يدرسهما، حيث إن الكاتب يتناول فترة مضى عليها أكثر من 100 عام، وهي فترة تعرضت لها دراسات سابقة غنية عن الذكر. هذا، وإن العنوان الفرعي يحمل في طياته تساؤلات أيضاً، فلماذا «تصادم»؟ وأي عالمين هما اللذان عناهما الكاتب؟ والحقيقة أن هذه الملاحظات والتساؤلات هي مفاتيح الأفكار التي يدور حولها الكتاب.

وآلان دوتي هو أستاذ فخري في العلوم السياسية في جامعة نوتردام، تخرج في كلية شامير، وحصل على الدكتوراة من جامعة شيكاغو، وشغل منصب رئيس قسم العلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس من 1963- 1975. وشغل أيضاً، فترة من الزمن، منصب رئيس مؤسسة الدراسات الإسرائيلية التي تأسست عام 1985 على يد عدد من الأكاديميين المستائين من «التحيز الأكاديمي» ضد إسرائيل. وحصل عام 2017 على جائزة الإنجاز مدى الحياة من مؤسسة الدراسات الإسرائيلية والمعهد الإسرائيلي. وله عدد من المؤلفات فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي منها، «الدولة اليهودية: بعد مرور قرن» و«إسرائيل/ فلسطين».

تصادم عالمين

يمكن القول إجمالاً إن الكاتب لا يضيف جديداً من حيث المعلومات والمعرفة، ويظهر ذلك جليّاً من المراجع التي استخدمها، ومعظمها الساحق هو مراجع ثانوية أو منشورة، من ضمنها كتابات عربية كثيرة أيضاً. ولكن الكاتب يحاول أن يقدم قراءة جديدة للصراع العربي الإسرائيلي وجذوره، حيث يختتم الكاتب مؤلفه بسؤال «متى بدأ الصراع العربي الإسرائيلي؟»، وهذا السؤال بطبيعة الحال يتضمن الزمن والسبب، وهذا ما يحاول الكاتب أن يجيب عنه خلال بحثه.

ولا يمكن عزل هذا الكتاب عن سياق التغيرات الفكرية والأيديولوجية والسياسية التي مر بها المجتمع الإسرائيلي، من حيث تراجع وتلاشي اليسار الإسرائيلي منذ بداية السبعينيات؛ الذي سيطر على الحركة الصهيونية والدولة من بعدها، ردحاً طويلاً من الزمن، حتى «انقلاب اليمين» عام 1977، حيث إن مدرسة علم الاجتماع والتأريخ الإسرائيليتين تبنتا سرديات حول الصراع ونشوء الدولة اليهودية كانت تعلّي من دور

اليسار بشكل عام في بناء المشروع الصهيوني. ومع أن تلك السرديات تخلخلت مع ظهور «المؤرخين الجدد» الذين كان من روادهم إيلان بابيه وآفي شلايم وبني موريس وغيرهم؛ وظهور علماء اجتماع إسرائيليين نقديين، مثل باروخ كميرلنج وغرشون شافير وغيرهما، إلا أن تلك المراجعات لم تلغِ الفرضية المتعلقة بدور اليسار ممثلاً بالحركة العمالية في إنجاح المشروع الصهيوني. وفي هذا السياق، أخذت موجة الهجرة اليهودية الثانية 1904-1914 زخماً كبيراً باعتبارها الهجرة الأهم في المشروع الصهيوني، لما لها من دور في إنشاء المؤسسات والأحزاب الصهيونية ونمط الاستيطان الجماعي «الكيبوتس»، وبروز روادها، مثل بن غوريون وإسحاق بن تسفي وغيرهما، كقادة الحركة الصهيونية وبناة الدولة. أما موجات الهجرة اللاحقة، فقد كانت استكمالاً وترسيخاً لما بدأ في الموجة الثانية. وهذا ما يريد الكاتب أن يخلخله، حيث يعتبر الكاتب مؤلفه محاولة لتسليط الضوء على الهجرة الأولى 1882- 1904 التي، حسب الكاتب، هُضم حقها لحساب الهجرة الثانية. ويضيف أن عادة الباحثين قد درجت على اعتبار الهجرة الثانية الأهم، مع أنه ليست بينها وبين الهجرة الأولى تلك الفروق الحادة كما يُدّعى.

وكما هو معلوم، فالهجرة الأولى لم تكن متأثرة ومتطبعة بالأفكار الاشتراكية والشيوعية والجماعية، وإنما كانت تعتمد نظام الملكية الخاصة والعمل الموجه للربح بتأثير من إدارة البارون إدموند دي روتشيلد للمستوطنات. كما أن العمالة العربية كانت منتشرة بشكل طاغٍ في «الموشافاه»، وهي النمط الاستيطاني اليهودي الذي نشأ خلال موجة الهجرة الأولى. وهنا يظهر دور الكاتب، بتركيزه وتسليطه الضوء على الهجرة الأولى، في إعادة الاعتبار لدور «غير اليساريين» في نشوء وإنجاح المشروع الصهيوني.

ويخصص الكاتب الفصلين الأولين من كتابه لدراسة ومناقشة التطورات التي مرت بها فلسطين والمنطقة العربية من جانب؛ مثل حملة نابليون، والمسألة الشرقية، والإصلاحات العثمانية، والتغلغل الأوروبي، والقومية العربية. ومن جانب آخر، يناقش التطورات التي مر بها اليهود في أوروبا، مثل الثورة الفرنسية وما رافقها من فكرة الانعتاق لليهود Emancipation والاندماج في المجتمعات الأوروبية، وتجدد معاداة السامية بعدها، وتطور الأفكار القومية اليهودية، والمجازر في منطقة الاستيطان في شرق أوروبا Pale of settlement والهجرة اليهودية التي نتجت عنها.

يحاول الكاتب من خلال هذا السرد إيضاح أن المشروع الصهيوني ما كان ليوجد لولا تطور الظروف المناسبة التي سمحت وسهلت الشروع فيه، حيث يرى الكاتب أن الظروف التي مرت بها فلسطين خلال القرن التاسع

مراجعات

عشر، بما يشمل العرب واليهود، جعلت مع نهاية القرن، الظروف، مواتية للمشروع الصهيوني أكثر مما كانت عليه في بدايته. وهي ذات الفكرة التي تبناها لتفسير عدم السير في مشروع استيطان يهودي على إثر دعوة نابليون، خلال حصاره لعكا عام 1799، لليهود، لإنشاء مملكة لهم في فلسطين، إذ يؤكد الكاتب أن الظروف لم تكن مواتية لهجرة يهودية خلال تلك الفترة. ونستطيع أن نخلص من ذلك بنتيجة مفادها أنه لولا كل الظروف والتغيرات والجهود، ومن ضمنها جهود رواد الهجرة الأولى، التي سبقت قدوم رواد الهجرة الثانية؛ لما تمكن أولئك الرواد من بناء الدولة. فالمشروع الصهيوني مبني بشكل تراكمي على جملة من التغيرات التي أنتجت بعضها.

ومن ناحية أخرى، فإن الكاتب بعودته للتركيز على موجة الهجرة الأولى، فإنه يرجع تاريخ الصراع إلى بداية تلك الهجرة ويعطيه منحنى تطوريّاً خطيّاً، مناقضاً التصورات التي تربط حدوث الصراع بأحداث أو ظروف معينة. فالكاتب يسهب كثيراً في سرد وتفسير المشاكل والصدامات التي كانت تحدث بين «الموشافات» والقرى والقبائل العربية المجاورة. تلك الصدامات التي كانت تتعلق بمسائل الرعي وملكية الأرض أو الاستنفاع بها وقضايا الدم والثأر. ولهذا السرد جانبان من الأهمية، أحدهما هو مناقضة التصور الذي يرى أن العلاقات العربية اليهودية بدأت بالتأزم والصراع على إثر بداية الهجرة الثانية، وسلوك روادها العدائي تجاه العرب؛ لالتصاقهم بالأهداف القومية والخلاف على وجود العمالة العربية داخل الموشافات اليهودية. وهو ما عُبر عنه بمبادئ «احتلال العمل» و«العمل العبري». وهنا يحاول الكاتب أن يظهر أن الصراع مع العرب كان موجوداً منذ بداية الهجرة الأولى.

أما ثاني جانبي الأهمية، فهو التفسير الجديد لأسباب الصراع. فبافتراض أن الصراع كان موجوداً قبل قدوم الهجرة الثانية وأنه استمر خلالها وبعدها؛ فإن هناك، ولا بد، أسباباً متجذرة للصراع. وهنا يظهر افتراض الكاتب الأساسي الذي يتمحور حول فكرة أن الصراع كان بين عالمين أو حضارتين مختلفتين: أوروبا والشرق، وخصوصاً الشرق العربي والإسلامي. إذ إن الكاتب يصور العرب ككارهين للأوروبيين وحضارتهم، وأن الفروق الحضارية بين الطرفين لا يمكن تجاوزها أو التوفيق بينها. وتظهر في الكتاب شذرات متناثرة تحاول تفسير هذه الكراهية. ففي إحدى تلك الشذرات يدعي الكاتب أن العرب كانوا يكرهون كل الأجانب، أو بالأحرى كان لديهم رهاب الأجانب Xenophobia، ولكن الكاتب لا يغفل الأسباب التي كانت تؤجج هذا العداء للأوروبيين، ومنها التغلغل الأوروبي في الشؤون العربية/العثمانية، والفروقات الثقافية.

وبما أن اليهود الفارين من الجزائر في أوروبا تمسكوا بهويتهم الأوروبية ورفضوا الاندماج في المحيط العربي؛ فإن العرب، من وجهة نظر الكاتب، تعاملوا معهم على أساس أنهم أوروبيون، أي مكروهين. ويتطرق الكاتب في موضع آخر لإيضاح مستويات وخلفيات العداء العربي لليهود الأشكناز. ففي المستوى الأول، كان العرب يكرهون اليهود بوصفهم أجانب، لأن العرب يكرهون الأجانب بشكل عام. أما المستوى الثاني، فهو ناتج عن الصورة السلبية التي يحملها العرب تجاه «اليهودية»، وهي برأي الكاتب ليست نفس معاداة السامية الأوروبية، ولكنها تحمل في طياتها تمييزاً واحتقاراً لليهود. أما المستوى الثالث من الكراهية، فكان متعلقاً بأوروبية المستوطنين اليهود، فالعرب كانوا يكرهون الأوروبيين، واعتبروا المستوطنين جزءاً منهم. وبما يعزز هذا التوجه العربي ضدهم أنهم كانوا يدخلون لفلسطين ويشترون الأراضي ويبنون المستوطنات بتدخل من القوى الأوروبية التي تضغط على السلطات العثمانية، أو بحماية قناصل تلك القوى لليهود داخل فلسطين.

وعلى هذا الأساس، فإن الصراع بين اليهود من جهة، وبين العرب المحليين والسلطات العثمانية من جهة أخرى؛ رافق كل تفاصيل وتطورات الاستيطان اليهودي خلال تلك الفترة. ويصب الباحث جهداً كبيراً لإظهار ردة فعل اليهود إزاء هذا العداء العربي والعثماني، ويتناول عدداً من الأطروحات والسرديات اليهودية التي تبناها اليهود آنذاك. فبعد أن أدرك اليهود حقيقة أن فلسطين ليست مهجورة وأنها معمورة بالسكان، Inhab-itants ، وهي الصفة التي ينعت بها الكاتب الفلسطينيين؛ ظهرت لديهم «سردية المنفعة» التي مفادها أن السكان المحليين بوصفهم أفراداً لا جماعة لن يعارضوا المشروع الصهيوني لأنه يحمل فوائد كثيرة لهم. ومن أهم تلك الفوائد التي كانت تبرهن على هذه السردية؛ العمل العربي في المستوطنات اليهودية. وتحمل هذه السردية نظرة استشراقية استعلائية يهودية نحو العرب، من حيث إن اليهود هم أوروبيون أرقى وأكثر تقدماً من العرب المتخلفين الذين يستفيدون من ذلك التقدم اليهودي. كما أن المستوطنين اليهود قللوا من أهمية المشاكل التي تحدث مع العرب، لأنها حسب تصورهم، لم تكن تحمل طابعاً جماعيّاً، وإنما محليّاً يتعلق بقضايا ثانوية تثور حولها خلافات بين القرى العربية نفسها، فكان من الطبيعي أن تكون المستوطنات جزءاً من تلك المشاكل.

وللرد على الاعتداءات العربية، تبنى المستوطنون اليهود سردية «البطولة» وظهور رجال العضلات Muscle Men التي مفادها أن العرب لا يحملون عداء متجذراً ضد اليهود، وأنهم ليست لديهم هوية ولا مصالح جماعية، وأن الاعتداءات التي يشنها العرب ضد اليهود مردها الضعف اليهودي الذي

مراجعات

يغري أي أحد بالاعتداء عليهم. ولذلك، فإنه يجب على اليهود أن يظهروا عضلاتهم ويدافعوا عن أنفسهم ضد العرب ليستعيدوا احترام العرب لهم، وهكذا تزول الصدامات المتكررة.

وبناء على ما سبق، فإن القبلة السياسية لليهود كانت إسطنبول التي تسيطر على فلسطين، بمعنى أن أي تفاوض أو تفاهم حول فلسطين يجب أن يُناقش مع الأتراك لا مع السكان العرب. ويبرر الكاتب هذه التوجهات اليهودية بأنه كان يجب على اليهود أن يحافظوا على فكرة أن الاستيطان اليهودي في فلسطين لا يواجه أي مشاكل حقيقية، بغض النظر عما إذا كانت فلسطين مأهولة أو مهجورة، حتى يتمكنوا من استقطاب المهاجرين اليهود للاستيطان فيها بدلاً من الفرار نحو أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأميركية. إلا أن أصواتاً ظهرت لتعارض هذه السرديات، التي كان أبرزها «أحاد هعام»، أحد قادة هواة صهيون آنذاك، الذي زار فلسطين عام 1889 واطلع على حقيقة الأوضاع فيها، وتنبأ بظهور هوية عربية جماعية في المستقبل القريب، ودعا للتقارب مع العرب.

ولم تتوقف خلال تلك الفترة الاعتداءات العربية ضد اليهود، وقد ترافقت دائماً مع تشديد وتقييد عثماني على الهجرة اليهودية لفلسطين وبيع الأراضي لليهود ومنح أذون البناء لهم. ويسعى الكاتب من وراء هذه التفاصيل والحقائق لإظهار أن موجة الهجرة الأولى لم تتمكن من توطين عدد كبير من اليهود أو إقامة قاعدة استيطانية مناسبة بسبب الظروف والصراعات التي كانت تعيشها، وليس بسبب نمط الاستيطان الفردي أو العمالة العربية. فالعمالة العربية، على أية حال، كانت مهمة من وجهة نظر الكاتب في تلك الفترة، لتخفيف حدة الصراع مع العرب، وللبرهنة على سردية المنفعة سالفة الذكر.

ومع تطور الحركة القومية العربية من جهة، وظهور المنظمة الصهيونية العالمية كتجسيد للقومية اليهودية، أضحى الصراع العربي اليهودي واضح المعالم. فهو صراع بين حركتين قوميتين، حسب الكاتب، تسعيان للاستقلال وإنشاء دول مستقلة لكل منهما. وقد نظر العرب القوميون للمشروع الصهيوني كخطر يتهدد القومية العربية، لأنه يريد أن ينشئ دولة داخل دولة بالاعتماد على القوى الأوروبية. وفي هذه المرحلة، أضحت مسألة وجود هوية جماعية وقومية عربية مناهضة للمشروع الصهيوني حقيقة ماثلة أمام الحركة الصهيونية، وهذا ما استدعى التطرق لها داخل أروقة الحركة الصهيونية واقتراح حلول للتغلب على هذه المعضلة. وكانت الحلول تتراوح بين خيار الاندماج مع العرب أو المواجهة معهم.

كما ترافقت بداية القرن العشرين مع بداية موجة الهجرة الثانية التي كانت أكثر راديكالية ووضوحاً في طروحاتها القومية. وكما أسلفنا، فإن الكاتب هنا يظهر أن جهود الهجرة الثانية تأتي ضمن سياق أطول في مسيرة التطور الخطي نحو الدولة، وأن الصراع مع العرب الذي ظهر بعد ذلك، هو جزء من صراع أعم بين عالمين أو حضارتين. أو كما يقول الكاتب «صدام الحضارات»، لأن العرب «يكرهون كل أجنبي لا يؤمن بمحمد، وهو ما يعني أن العداء نحو اليهود لم يكن موجهاً لهم بوصفهم يهوداً أو كضرب من معاداة السامية، وإنما كان موجهاً ضدهم بوصفهم أجانب وغير محمديين علاوة على ذلك»، ما يعني أن الصراع لم يبدأ مع الهجرة الثانية، ولا في 1948 أو 1967، بل هو موجود قبل ظهور الصهيونية والاستيطان اليهودي في فلسطين كصراع حضاري بين الغرب والشرق الإسلامي/ العربي، وليست الصهيونية سوى حلقة من حلقاته.

ومما يعزز هذه النظرة حسب الكاتب، أن العرب، وإن كانت لديهم كراهية نحو اليهود بشكل عام، فإنهم لا يكرهون اليهود الشرقيين بنفس قدر كرههم لليهود الأشكناز. فهؤلاء الأولون مندمجون بالثقافة المحلية، وليست لديهم ارتباطات مع الثقافة الأوروبية، على عكس الأشكناز. ومن جانب آخر، فالعرب أيضاً حملوا توجهات عدائية تجاه المستوطنين المسيحيين الألمان Templers الذين أنشأوا عدداً من المستوطنات في فلسطين قبل بداية الاستيطان اليهودي.

وتبعاً لذلك، فإن الكتاب من هذا المنحى أيضاً غير منعزل عن التحولات الأيديولوجية وصعود «اليمين»، ليس في إسرائيل وحدها، وإنما في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية أيضاً. فأطروحة «صموئيل هانتغتون» حول صدام الحضارات التي يدور حولها الكتاب هنا، ويحاول أن يربطها بنشأة الصراع العربي الإسرائيلي؛ هي فكرة حديثة نسبيّاً ترافقت مع التطورات في النظام الدولي من انهيار الاتحاد السوفييتي وتفرد الولايات المتحدة بعرش القطبية قرابة العقدين. ومع أن هذه الأطروحة تعرضت لنقد شديد، إلا أن الأحداث الجارية مؤخراً، من صعود اليمين وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا والشعبوية في الغرب، تتناغم مع أطروحة صدام الحضارات. وعليه، فإن هذا الكتاب يقدم خطاباً جديداً فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي بما يتماشى مع التحولات السياسية والأيديولوجية التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي.

وأخيراً، فإن الكاتب انطلق من مسلمات صهيونية، من قبيل أرض الآباء، وأن اليهود يشكلون قومية تسعى لنيل استقلالها، ولم يتطرق ألبتة لمسألة أن الحركة الصهيونية تشكل حالة استعمارية استيطانية، وأن القوى الأوروبية أيضاً كانت قوى استعمارية قامت الحركة الصهيونية بالتحالف

مراجعات

معها. وهذا وحده كفيل باستثارة عداء الشعوب التي تقع تحت براثنها. وجل ما قام به الكاتب هو عزل الصراع عن سياقه الاستعماري لحساب سياق حضاري ثقافي مفترض.

كما أن البحث يخلو من أي صوت للفلاحين الفلسطينيين. فليس هناك ما يعبر عن وجهة نظرهم أو رأيهم في الاستيطان اليهودي. وليس هناك أي توضيح من قبلهم عن أسباب مشاكلهم وصداماتهم مع المستوطنات اليهودية. صحيح أن الكاتب استخدم كثيراً من الكتابات العربية التي تبين وجهة نظرهم تجاه الحركة الصهيونية. ولكنها كانت كتابات للنخبة العربية المثقفة. وليست صوت الفلاحين. ومع أن الكاتب أشار إلى أنه واجه نقصاً في المصادر العربية التي تعكس الانطباعات ووجهات النظر العربية؛ إلا أنه بدلاً من محاولة فهم ردات فعلهم المدونة لدى كتّاب يهود بصورة استشراقية. تجاهل ذلك وتبنى افتراض الكراهية للآخر ورهاب الأجانب لفهم تصرفاتهم. وهنا نسترجع سؤال غياتري سبيفاك «هل حقّاً يمكن للمهمش أن يتكلم؟».

الكفاح المسلح تحت المجهر

نظرة في كتاب «نقاش السلاح: إشكاليات التجربة العسكرية الفلسطينية»

عنوان الكتاب: «نقاش السلاح: إشكاليات التجربة العسكرية الفلسطينية»

المؤلف: ماجد كيالي

مكان النشر: بيروت، حيفا

دار النشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مكتبة كل شيء

سنة النشر: 2020م

عدد الصفحات: 268

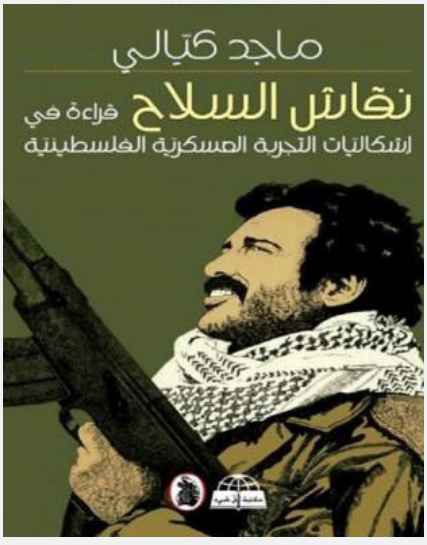

مراجعة وديع ابو سنينة*

* باحث متدرب في مركز الأبحاث

مراجعات

يعتبر كتاب نقاش السلاح إحدى الدراسات القليلة، التي تحاول دراسة التجربة العسكرية الفلسطينية بصورة نقدية، بعيداً عن التمجيد والتقديس والمدح، وما يميزه أنه عمل على دراسة التجربة الفلسطينية المسلحة بكل مكوناتها، فوضع كل الفصائل والحركات الوطنية والإسلامية في دائرة البحث، واعتبر أن التجربة الفلسطينية المسلحة بدأت إبان الثورة الكبرى عام 1936. برأي الكاتب، فإن «تجربة الكفاح المسلح وصلت إلى طريق مسدود، ولم تحقق هدفها المركزي وهو تحرير فلسطين» (ص188). ويعتبر «أن الحركات والفصائل الفلسطينية لم تكن تمتلك خطة إستراتيجية مدروسة وواضحة» (ص48)، إلا أنه أكد في ذات الوقت في مواضع عديدة في الكتاب أن «المعطيات العربية والدولية كانت على الدوام ليست في صالح الفلسطينيين» (ص61)، و«الصعوبات والتعقيدات التي تحد من إمكانية تطور العمل الفدائي في ظل الأنظمة العربية السائدة».

هذا ليس الكتاب الأول من نوعه للكاتب، الذي كان مقيماً في سوريا لفترة طويلة، إذ أصدر كيالي سابقاً كتاباً سماه «الثورة المجهضة- دراسة في إشكاليات التجربة الوطنية الفلسطينية»، وكتاب «فتح 50 عاماً- قراءة نقدية في مآلات حركة وطنية».

اعتمد الكاتب على أكثر من منهج بحثي في كتابه، إذ استخدم المنهج التاريخي في سرد الوقائع التي كانت قيد الدراسة، واستعان بمنهج دراسة الحالة، واستحضر بعض الحالات والتجارب الفلسطينية لدراستها. ومن المهم الإشادة بمصادر الكاتب ولغته؛ فمصادره متنوعة ومختلفة، والعديد منها أولي، إلى جانب اللغة السلسة والبسيطة التي تسهل وصول الفكرة إلى القارئ، ولا ضير في مناقشة بعض الأفكار التي يطرحها الكاتب، إذ إن منطقية الفكرة وصحتها تكون نسبية بالعادة، ولا بد من وجود هامش للمراجعة والتفنيد.

بعد مقدمة يوضح فيها الكاتب إشكالية الكتاب التي تدور حول دراسة التجربة الوطنية الفلسطينية المسلحة من مختلف جوانبها بطريقة موضوعية ونقدية ومسؤولة على حد تعبير الكاتب، عمد الكيالي إلى تقسيم كتابه إلى ستة أقسام، فما بين القسم الأول الذي حمل عنوان التنظير للتجربة العسكرية الفلسطينية، والقسم الأخير الذي حمل عنوان مراجعة نقدية- استنتاجات وملاحظات، جاءت عناوين الأقسام

التالية على التوالي: في مسارات التجربة ومآلاتها، والبحث في بديهيات الكفاح المسلح، وإلياس مرقص وياسين الحافظ.. وجهة نظر مبكرة ومختلفة، والإحصائيات وحسابات الكلفة والمردود.

في القسم الأول، يراجع الكاتب الأدبيات التأسيسية لثلاثة فصائل وحركات فلسطينية: حركتي «فتح» و«حماس»، وبدرجة أقل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجاءت استنتاجات الكاتب من نموذجي (فتح والجبهة) أن الإستراتيجية العسكرية كانت غائبة، وكان تفكير الفصائل «متخيلاً ومبسطاً» على حد وصفه، كما أن «العاطفة والرغبة والإرادوية» طغت -في الفكر السياسي الفلسطيني- على الواقعية والعقلانية. ويعتبر الكيّالي أن حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، «سارت في نفس الطريق الذي سارت فيه حركة فتح، بدءاً بالكفاح المسلح، مروراً بالدخول في منظومة أوسلو، وانتهاءً بانخراطها في عملية التفاوض والتهدئة مع إسرائيل»، واعتبر الكاتب أن «الكفاح المسلح قام بثلاث وظائف، واحدة منها إعادة الحياة للهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية».

لا يتوقف الكاتب عند أن المعطيات والظروف التي نشأت فيها منظمة التحرير وسارت خلالها عبر تاريخها، تختلف اختلافاً جذريّاً عن التي نشأت فيها الحركات والفصائل الإسلامية الفلسطينية. لقد نشأت المنظمة وفصائلها في الخارج، ومارست كفاحها المسلح إلى حد كبير من الخارج، وكانت حاضنتها المخيمات والدول العربية، وجغرافيّاً، كان وجودها على أراضٍ عربية. في المقابل، فإن الحركات الإسلامية على النقيض تماماً من ذلك، فهي نشأت على أراضٍ فلسطينية ومارست كفاحها المسلح من الداخل، وكانت الحاضنة الشعبية فلسطينية خالصة، والمنطقة الجغرافية داخل فلسطين كانت وما زالت متوفرة، وهنا، من غير الممكن أن نقيّم كلتا التجربتين بنفس المعايير.

إن واحدة من الأفكار الأساسية التي يدور حولها الكتاب، هي أن الكفاح المسلح لم يحقق أي إنجاز سياسي للقضية الفلسطينية، بل على العكس، ففي مناسبات كثيرة، أعادها خطوات إلى الوراء، ورغم أن الكتاب أكد أن الكفاح المسلح قام بإعادة الحياة للهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية، إلا أنه اعتبر هذه العملية بمثابة وظيفة لا إنجاز، وهنا، يجب التوقف عند نقطتين: الأولى أن إعادة الحياة للهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية، وإعادة بث وإحياء روح الوطنية في الشعب الفلسطيني،

مراجعات

أكبر من أن تكون وظيفة، بل هي إنجاز سياسي حقيقي، وهذا ما أشار إليه الكتاب بقوله إن هذه الوظيفة «أنجزت باكراً». وفي نقطة أخرى، يبدو أن الكتاب غفل عن أن الكفاح المسلح هو ما أثبت للعالم أن فلسطين أرضٌ وشعب وليست أرضاً بلا شعب، وهو ما جعل القضية الفلسطينية حاضرة بقوة دوليّاً وإقليميّاً، وجعلها على رأس أجندات المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

في ذات السياق، لا يمكن إهمال الرأي الذي يقول «صحيح أننا لم نَهزم إسرائيل بالكفاح المسلح، ولكن في نفس الوقت نحن لم نُهزم، والمعركة ما زالت قائمة»، وهو ما يعني أن الكفاح المسلح ساعد الفلسطينيين على الصمود في وجه المشروع الاستعماري الاستيطاني الإحلالي الصهيوني.

خلال القسمين (الثاني والثالث)، يستحضر الكاتب أهم النماذج والتجارب التي استخدم فيها الكفاح المسلح، منطلقاً من تجربة الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936، ومنتهياً بالعمليات الفردية والهبات الشعبية التي ظهرت في النصف الثاني من العشرية الماضية، وما بين هاتين التجربتين من انتفاضة ثانية وحروب غزة وإطلاق الصواريخ. وهنا يضع الكاتب قواسم مشتركة بين هذه النماذج، تتمثل في أن المعطيات وموازين القوى الدولية والإقليمية العربية لم تكن في صالح الفلسطينيين، وأن التركيز كان على الكفاح المسلح حصراً كشكل رئيسي للنضال، مع تهميش ورفض أي أشكال أخرى، إضافة إلى استدراج الفلسطينيين في كل التجارب السابقة من أجل بذل أقصى ما عندهم وسحبهم إلى مربع العدو، وهذا ما تناوله القسم الثاني.

يركز الكاتب في القسم الثالث على مناقشة ما إذا كان العمل المسلح خياراً للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وكبديهية لا تخضع للنقاش، ومن أجل بلورة هذه الجدلية وتفكيكها، عمد الكاتب إلى دراسة وتوضيح عدة جوانب مختلفة في التجربة المسلحة الفلسطينية، إذ يذهب الكيالي ليدرس تجارب الكفاح لمكونات الشعب الفلسطيني، ففلسطينيو الداخل ينتهجون الطرق السلمية والقانونية في الكفاح، أما فلسطينيو الضفة وغزة، فاحتاجوا عشرين عاماً ليعبروا عن ذاتهم في انتفاضة شعبية، جذبت أنظار العالم أجمع، بينما الانتفاضة الثانية كانت مسلحة بحكم عوامل عديدة. أما المكون الثالث للشعب الفلسطيني،

وهـو اللاجئـون، فقـد حملـوا أعبـاء الكفـاح المسـلح مـن الخـارج وانعكاسـاته، ودفعـوا ثمـن أخطـاء الفصائـل فـي البلـدان العربيـة، حتـى أصبحـوا اليـوم خـارج المعـادلات السياسـية الفلسـطينية علـى حـد وصـف الكاتـب.

يحـاول الكاتـب تفنيـد بديهيـة الكفـاح المسـلح، أو كمـا سـماه (أسـطرة الكفـاح المسـلح)، إذ انبثـق عـن هـذه الأسـطورة التـي تتحكـم فيهـا الفصائـل ثـلاث عبـارات «مفنـدة»، وهـي (القضيـة الفلسـطينية هـي القضيـة المركزيـة للأمـة العربيـة)، وهـي عبـارة يفندهـا الكاتـب بقولـه إن القضيـة الفلسـطينية كانـت عبـارة عـن وسـيلة للمزايـدة والابتـزاز وكسـب التأييـد بالنسـبة للأنظمـة العربيـة، وواقـع الفلسـطينيين فـي أراضيهـم كان ومـا زال مأسـاويّاً، والعبـارة الثانيـة (الشـعب الفلسـطيني جبـار)، ولكـن فـي الواقـع هـو شـعب مشـتت وضعيـف الإمكانيـات، تعتمـد مكوناتـه التـي فـي الداخـل علـى إسـرائيل بـكل شـيء، والعبـارة الثالثـة (الكفـاح المسـلح الطريـق الحتمـي والوحيـد للتحريـر)، وهـي عبـارة تعـرض بسـببها الفلسـطيني لجبـروت الآلـة العسـكرية الإسـرائيلية، كمـا لـم تخضـع تجربـة الكفـاح المسـلح تحـت هـذا الغطـاء للتجربـة أو للمسـاءلة علـى مـدار نصـف قـرن.

يسـعى الكاتـب إلـى تدعيـم حجتـه وإسـناد طرحـه فـي القسـمين (الرابـع والخامـس)، إذ عمـل فـي القسـم الرابـع علـى الاسـتدلال بدراسـات تدعـم طرحـه، كإليـاس مرقـص الـذي يحـاول فـي إصداراتـه إيصـال فكـرة أن العمـل الفلسـطيني المسـلح لا يعمـل وفـق إسـتراتيجية معينـة، وياسـين الحافـظ الـذي يـروج لفكـرة أن العمـل الفدائـي الفلسـطيني يصعـب أن يتطـور فـي ظـل الأنظمـة العربيـة السـائدة، وأنـه يجـب أن تبـدأ فكـرة الكفـاح المسـلح مـن النـواة وتحويلهـا خطـوة خطـوة مـن حـرب عصابـات إلـى حـرب متحركـة نظاميـة.

أمـا القسـم الخامـس، فشـمل تغطيـة رقميـة وإحصائيـة، اعتبرهـا الكاتـب كشـف حسـاب للتجربـة العسـكرية الفلسـطينية علـى حـد قولـه. ويخلـص الكيالـي بعـد دراسـة الأرقـام والإحصائيـات إلـى ملاحظتـين: الأولى عـدم التوازن والفجـوة الكبيـرة بـين خسـائر الفلسـطينيين البشـرية والخسـائر الإسـرائيلية، بمـا يشـمل الخسـائر الاقتصاديـة، وتمكـين المجتمـع، والاسـتثمار السياسـي، والثانيـة غيـاب وانحسـار المقاومـة بشـكل شـبه تـام فـي الأعـوام القليلـة الماضيـة، إذا اسـتثنينا العمليـات الفرديـة، وعمليـات القصـف الصاروخـي المتقطعـة.

مراجعات

في القسم السادس والأخير، يحاول الكاتب أن يلملم أوراقه، ويحدد أفكاره واستنتاجاته، ومن هنا يعمل الكاتب على نقد مؤيدي فكرة الكفاح الشعبي الذين ينطلقون من فكرة ضعف قدرات الشعب، ولا يتفق مع إيمان أصحاب هذه الفكرة بأنه يمكن لإسرائيل أن تقتنع بالحقوق المشروعة ووسائل الحوار، إذ يرى الكاتب أن إسرائيل لم تقم بالوسائل السلمية، ونحن أمام استعمار استيطاني إحلالي لا يقبل الآخر، والمفاوضات منذ مطلع التسعينيات دليل على ذلك.

ينهي الكاتب القسم راصداً أربع ملاحظات تتمثل في تحول الحركة الوطنية من حركة تحرر إلى كيان سياسي دولي، والتطور والتغير التقني والدولي وظهور وسائل الهيمنة الناعمة، أمور تجعلنا ندرك أن الكفاح المسلح في هذه الفترة مختلف عن السابق، وفلسطين ليست جزيرة معزولة عن محيطها وعن البيئتين الإقليمية والدولية، والكفاح المسلح قام بدوره في البداية، والفلسطينيين بحاجة إلى انتهاج أشكال مقاومة جديدة، تتميز في تحييد الآلة العسكرية الإسرائيلية، وأن تتمكن المقاومة من تقوية المجتمع الفلسطيني.

في خضم حديث الكتاب عن الكفاحين المسلح والشعبي، وفي الصفحة (95)، يرى الكاتب «أن نموذج الانتفاضة الشعبية الأولى ونموذج الكفاح السلمي الذي ينتهجه فلسطينيو الداخل، هما النموذجان الأكثر تناسباً وملاءمةً مع ظروف الشعب الفلسطيني وإمكانياته». إلا أنه في الصفحة (166)، يعتبر أن «الفئة التي تؤيد الكفاح السلمي الشعبي ولغة الحوار والحقوق المشروعة، وتنطلق من فكرة ضعف قدرات الشعب الفلسطيني، هي انعكاس لسذاجة بالغة في التفكير، وليست لها علاقة بالعقلانية ولا بالواقع»، ويبرر الكاتب ذلك من منطلق أن إسرائيل لم تقم بالطرق السلمية، وأنها دولة استيطانية إحلالية عنصرية.. إلخ.

للوهلة الأولى، يمكن أن يعتقد القارئ أن ثمة تناقضاً في هذا الطرح، ولكن بالتعمق، يتضح أن الكتاب يحاول لفت الانتباه إلى فكرة مهمة تتعلق بالكفاح السلمي وتنظيمه، إذ يرى أن كلا النموذجين المذكورين طُبق بطريقة ملائمة لظروف الشعب الفلسطيني، وكلاهما أيضاً كان التنظيم فيه ذاتياً ومن قاعدة الهرم، وهذا ما نتفق معه. أما الجزء الآخر من الفكرة التي تتعلق بعدم واقعية وعقلانية التفكير الذي يتبنى أيديولوجيا الكفاح السلمي في هذا الوقت، وهنا تكمن نقطة الاختلاف، فمثلما

توجد نماذج فلسطينية سابقاً حققت شيئاً بسبب الكفاح الشعبي السلمي، أيضاً توجد نماذج معاصرة ناجحة في الكفاح الشعبي.

فهذه معركة البوابات الإلكترونية عام 2017، التي سطر فيها أبناء القدس أسمى معاني الترابط والتكاتف الفلسطيني، ووقفت إسرائيل وآلتها العسكرية وجيشها حائرة عاجزة عن فعل أي شيء، وبعد أربعة عشر يوماً من الكفاح السلمي المتمثل في الجلوس على الطرقات وأمام أبواب المسجد الأقصى، انتصرت الإرادة الفلسطينية المقدسية وتمت إزالة البوابات. وتلك مسيرات العودة الكبرى عام 2018 التي انطلقت من على حدود غزة، وكانت في «بدايتها» تمثل المعنى الحقيقي للكفاح الشعبي السلمي، وأصبحت إسرائيل إلى جانب التوتر الداخلي في موقف محرج أمام المجتمع الدولي، كونها تمارس العنف والقتل على مدنيين أبرياء، ولكن عندما تم تسييسها، ذهبت في اتجاه آخر.

لقد حاول الكتاب من قسمه الأول إلى قسمه الأخير، التركيز على فكرة أن الكفاح المسلح وعملياته لم تكن وفق خطط إستراتيجية وعسكرية مدروسة توضع من قبل الفصائل، وأن العمل كان مبنيّاً على العفوية والإرادوية والرغبة وبعيداً عن التخطيط المدروس، ولكن في القسم الأول، يتحدث الكتاب عن فكرة (التوريط الواعي)، وهي فكرة انتهجتها حركة فتح باستخدامها للكفاح المسلح عن طريق انطلاق عمليات فدائية من أراضي دول عربية؛ تؤدي إلى إدخال هذه الدول بمواجهة مع إسرائيل، ويعتبر هذا النهج في المجالات العسكرية والأمنية تخطيطاً إستراتيجيّاً، ونحن هنا لا ندرس نجاح الخطة أو فشلها، فهذا موضوع آخر، بل ندرس وجود تخطيط من عدمه.

دولة الإرهاب: كيف قامت إسرائيل الحديثة على الإرهاب؟

توماس سواريز

الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ترجمة: محمد عصفور

(2018)

518 صفحة

محمود الفطافطة*

«تحول الإرهاب الصهيوني إلى عمليات عسكرية إسرائيلية، والفلسطينيون الذين كانوا يعيشون في بيوتهم وعلى أراضيهم إلى متسللين، بينما أصبح آلاف اليهود، الذين نُقلوا على عجلٍ إلى بيوتٍ مسروقة، مواطنين».

بهذه العبارة، يفتتح المؤلف سواريز كتابه الذي يشرح -بإسهاب- الحوادث والوقائع الإرهابية التي قامت بها المنظمات اليهودية الصهيونية في فلسطين، لإجبار بريطانيا والمجتمع الدولي على الاعتراف بتأسيس دولة الكيان الصهيوني في أرض فلسطين المحتلة.

في بداية كتابه، يشير سواريز إلى مسألة في غاية الأهمية، وهي أن ما يحدث في فلسطين منذ بدايات القرن العشرين، شهد تداخلاً كبيراً وفوضى هائلة فيما

* باحث في العلوم السياسية، ومؤسس مركز «باحثون بلا حدود» فلسطين.

يخص استخدام المصطلحات التي يُقصد بها توصيف مفردات الأحداث والصراع الدائر في تلك المنطقة الملتهبة، حيث يقول: يُصور الصراع، في العادة، على أنه بين جماعتين عرقيتين مختلفتين، هما العرب واليهود، وهذا غير صحيح، لأن الحقيقة هي اغتصاب فلسطين بالقوة على يد الصهيونية، التي ما هي إلا حركة استيطانية إحلالية قائمة على العنصرية.

يسرد الكاتب قصة الإرهاب الصهيوني من خلال العودة إلى وثائق وسجلات بريطانية لم تُنشر من قبل؛ من بينها أوراق سرية، ومراسلات دبلوماسية وتقارير مخابراتية، ليبرهن أن الجزء الأكبر لدوام العنف إلى اليوم بلا أي حل هو هذا الإرهاب المنهج الذي لقي، ولا يزال، الدعمين المادي والمعنوي من العالم الغربي.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، يحمل الأول عنوان «أراضي شعب آخر»، وفيه استهلال ذو طابع سياسي يشير إلى أن واضعي الخرائط الأوروبيين حتى أثناء الثورات العلمية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، وضعوا فلسطين في إطار توراتي. وبموجب تلك المزاعم الميثولوجية، روّج قادة الحركة الصهيونية قضيتهم بين دول وشعوب أوروبا وأميركا، على أنها قضية عادلة، بل ومقدسة، بحيث صار المضي قدماً في العمل عليها، بمثابة تحقيق لوعد إلهي لا بد من تنفيذه.

ومن التجليات والشواهد التي نتجت عن هذه العملية، عندما أصر زعماء الصهيونية الأوروبية على أنهم لم يكونوا مستوطنين، بل (عائدين) إلى فلسطين لإعادة تشكيل «إسرائيل التوراتية"، وما قاله أول رئيس وزراء إسرائيلي، بن غوريون، في الكثير من المقابلات "إن الكتاب المقدس هو ما يعطينا الحق في الاستيلاء على فلسطين"، وأيضاً ادعاؤه أن انتصار اليهود على العرب سنة 1948 شكّل الحدث الحاسم الثالث في تاريخ اليهود كله بعد الخروج من مصر، وبعد تلقي موسى الوصايا العشر على جبل سيناء.

وفي القرن العشرين، جرى تداول الأسماء التوراتية الملصقة بالتضاريس الأرضية على أنها أدلة تدعم عمليات الاستيلاء الصهيونية، إذ إن الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين شكل أداة تمكين للاستيطان الصهيوني في الأرض الفلسطينية. وكان واضحاً أن هدف الحركة الصهيونية، التي منحها البريطانيون سلطة تكوين ما يشبه حكومة ظل، هو «تجريد السكان غير اليهود في فلسطين من كل شيء».
هذه الأداة تمثلت عبر الخطوة الأكثر أهمية في تاريخ الحركة الصهيونية، وذلك عندما وقع «آرثر بلفور» بصفته وزيراً للخارجية البريطانية، في الثاني من تشرين الثاني 1917، الوعد الذي يُعرف باسمه، وهو الوعد الذي سرعان ما ادعيَ أنه الأساس القانوني لتحويل فلسطين إلى دولة استيطان صهيونية.

وبدايةً من منتصف نيسان (أبريل) 1918، بدأت الجماعات اليهودية الصهيونية تتخذ من العنف وسيلة لفرض سياسة الأمر الواقع في فلسطين. ومع ازدياد المزايا

مراجعات

التي تمتع بها اليهود، ازدادت حدة المقاومة الفلسطينية، ووصلت في أواخر عقد العشرينيات إلى أشدها في حادثة سنة 1929 التي راح ضحيتها 67 يهودياً في مدينة الخليل.

في هذا الخصوص، يُظهر سواريز الفارق بين طبيعة وشكل العمل الفدائي الفلسطيني في تلك الفترة من جهة، والعمل الإرهابي الصهيوني من جهة أخرى، حيث يقول: «كانت أحداث العنف من الجانب الفلسطيني مجرد رد فعل للهيمنة العرقية الصهيونية وللاستيلاء على الأراضي والمصادر والعمل؛ ذلك أن أي شعب يُهاجم سيقاوم، وسيكون من بين أي جماعة أناس يقاومون بطرق متطرفة، خاصة عند حرمانهم من أي وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس».

ويتابع الكاتب: في تلك الفترة تحديداً، كان الصهاينة يعملون بكل قوة، لتسفير أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين، وذلك حتى يتحقق توازن عددي ما بين اليهود والفلسطينيين، وكانت أهم خطوة في سبيل ذلك، تلك التي وقعت في عام 1933 في "اتفاقية هافارا"، عندما اتفق الصهاينة مع الألمان على السماح لليهود بالسفر من ألمانيا إلى فلسطين، مقابل أن يستخدم اليهود البضائع الألمانية وينقذوا الاقتصاد الألماني من حالة الركود والكساد التي كان يمر بها في تلك الفترة.

ومع نهاية عام 1938، كان البريطانيون قد أتموا وظيفتين من ثلاث وظائف، كما يقول المؤلف: الأولى، ترسيخ حركة الاستيطان الاستعماري، وتمكينها من الحصول على اعتراف دولي، وما يشبه الاستقلال الذاتي، والثانية، قمع ثورة الفلسطينيين ضد تهجيرهم من أراضيهم، أما الثالثة، فكانت مرحلة جعل البريطانيين يمثلون دور «محتلّين» للمستعمرات الصهيونية، ليتمكن المستعمرون الصهاينة من جعل حرب السيطرة واقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم حرب تحرير.

في هذه المرحلة، نشطت أشهر المنظمات الصهيونية الإرهابية، (أرغون وشتيرن والهاغاناه)، في الهجوم بالقنابل على الأسواق والحافلات ودور السينما والمقاهي والطرقات، وإرسال الطرود البريدية المفخخة، وزرع الألغام الأرضية، وقطع الطرقات وقتل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين.

في القسم الثاني من الكتاب، وعنوانه «سقوط الفاشية ونهوضها»، يتابع المؤلف أنشطة هذه المنظمات الإرهابية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وتعاونها مع النازيين الألمان والفاشيين الإيطاليين، واغتيال مسؤولين بريطانيين بسبب مواقفهم وتحذيرهم الغرب من «دعم إنشاء نمط من العصابات النازية التقليدية التي تتسبب بكل ذلك الرعب والدمار في فلسطين»، كما جاء على لسان وزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط «اللورد موين» الذي اغتالته منظمة «ليحي» في القاهرة فيما بعد.

في هذه السنوات، ومع اقتراب استسلام ألمانيا، تصاعدت عمليات الإرهاب، وأعلن بن غوريون: «علينا أن نستوطن في كل بقعة من الأرض تقع تحت سيطرتنا فوراً، وينبغي أن نأتي بالمهاجرين من كل البلاد وبكل السبل». وفي ظل حالة الإنهاك التي خلفتها الحرب، اندفع الصهاينة للسيطرة على كل مكان في فلسطين، وخاصة الأماكن الحساسة، وقتل وتهجير سكانها بكل طريقة في متناولهم، فتعرضت خطوط الاتصالات للقطع والتخريب، وقطعت أنابيب البترول، ونسفت الجسور، وحدث سطو على البنوك، وكان سكان المستعمرات يقفون في وجه أي محاولة لملاحقة الإرهابيين من قبل الشرطة، ومنعت سلطات الاحتلال البريطانية من جانبها هذه الشرطة من التحقيق في الجرائم الإرهابية.

ويكشف الكتاب عن محاولات الصهاينة إرهاب اليهود الرافضين المجيء إلى فلسطين، ولهذا، شن الصهاينة حملة ثلاثية الأبعاد، تمثل هدفها الأول في التغلغل بمخيمات اللاجئين المعدة للناجين من الحرب وعزلهم وإجبارهم على القدوم إلى فلسطين، بينما تمثل الهدف الثاني في تخريب أي ملاجئ آمنة تتوفر لهم خارج فلسطين، في حين تمحور الهدف الأخير باختطاف الأيتام اليهود الذين تبنتهم عائلات أوروبية، ولتنفيذ هذه الحملة، فجر الصهاينة قطارات وفنادق في أوروبا خلال عام 1947.

وفي هذا السياق، يورد الكتاب أدلة أخرى على عمليات عنف، وردت في تقارير المخابرات البريطانية عام 1945، تبين الأساليب الإرهابية التي استخدمت لإجبار اليهود في أوروبا على الانتقال إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية، ولمنع اليهود في فلسطين من المغادرة.

ويبرز سواريز في روايته للوقائع التاريخية التي مهدت وصاحبت إنشاء دولة إسرائيل ودور الإرهاب الصهيوني في إقامتها، وفى إطالة أمد النزاع حتى اليوم، أن عنصرية الحركة الصهيونية ومواقفها الاستعمارية لا تقتصر على العرب، بل تضمنت ممارسة الهيمنة السياسية والدينية والثقافية على اليهود، وأعمالها الإرهابية شملت البريطانيين والعرب الفلسطينيين، وحتى اليهود الذين اختلفوا مع الصهيونية.
هذه الدولة قامت على القتل والتدمير والتشريد. ففي معرض الزهو بما قامت به منظمة «الأرغون» الصهيونية من مذبحة في قرية دير ياسين، قال تصريح صحافي صادر عن المنظمة في 13 نيسان (أبريل) 1948: «ننوي أن نهاجم ونحتل ونحتفظ بالأرض إلى أن نحصل على أرض فلسطين وشرق الأردن كلها لنجعلها إسرائيل الكبرى، وهذا الهجوم هو الخطوة الأولى».

وطيلة السبعين عاماً الماضية، ظل يُنظر إلى هذه المذبحة، الأشهر بين مذابح الإرهابيين الصهاينة، على أنها حادث منعزل، إلا أن هذا الكتاب يُظهر في ضوء الوثائق السرية الموجودة في الأرشيف الوطني البريطاني كيف أن استخدام زعماء الحركة الصهيونية للإرهاب بكل أنواعه، وخاصة قتل المدنيين، كان ممنهجاً ومنظماً.

مراجعات

ويتناول سواريز واحداً من أفظع أحداث الإرهاب وحشية التي مارسها الصهاينة ضد الفلسطينيين، فيذكر أنه في 22 آب 1949، اختطف الجنود الإسرائيليون فتاة فلسطينية في العاشرة من عمرها، إلى معسكر جيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم اغتصابها بشكلٍ جماعي على مدى ثلاثة أيام، بحيث فقدت الوعي أحياناً، وعندما انتهوا منها، حفروا قبرها على مرأى منها، قبل أن يطلقوا النار عليها.

القسم الثالث والأخير من الكتاب، وعنوانه «موطئ قدم»، مكرس بفصليه الأخيرين للسنوات التي أعقبت صدور قرار تقسيم فلسطين، عن هذا القرار، يقول المؤلف: «لو أن الهيئة العامة للأمم المتحدة التزمت في 29 نوفمبر 1947 بالمبادئ التي ينص عليه ميثاقها، لمنعت القرار رقم 181 الذي حرم الفلسطينيين من حق تقرير المصير وكافأ الإرهاب الصهيوني الذي ظل يتعاظم على مدى سنوات، ولكن إدارة الرئيس الأميركي ترومان استعملت كافة أشكال الضغط للحصول على أغلبية الثلثين لقرارٍ غير ملزم أوصى بتقسيم فلسطين إلى بلدين ناشئين، يكون الأكبر منهما من نصيب الأقلية اليهودية، والأصغر للأغلبية الفلسطينية».

ولم يكن قرار التقسيم بالنسبة للصهاينة إلا موطئ قدم، كما يشير المؤلف، بدليل تصريح بن غوريون، أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية: «إننا سنلغي التقسيم بعد تأسيس الدولة ونتوسع لنضم فلسطين كلها».

يستمر المؤلف في شرح الآثار الكارثية التي نجمت عن نكبة عام 1948، حيث يذكر أنه بعد هذا العام تحديداً، تم إبعاد ما يقرب من مليون فلسطيني عن وطنه، وأكثر من أربعمئة قرية مُحيت من الوجود، وحطمت حياة من لم يشملهم الاقتلاع المباشر. ويؤكد الباحث أن إسرائيل ظلت تطبق الأحكام العسكرية على أساس عرقي طوال السنوات الثماني عشرة الأولى من وجودها، رسمياً، وفترة أطول من ذلك في الواقع، مع استثناء اليهود من تلك الأحكام. فعلى سبيل المثال، كان يُطلب من غير اليهود أن يحصلوا على أذون من الحكومة العسكرية لمغادرة قريتهم لأي سبب، وهو الأمر الذي أصاب جوانب الحياة اليومية العادية، المدنية والعائلية والاقتصادية، بالشلل.

إلى ذلك، يبين المؤلف أن المفاوضات التي جرت منذ صدور وعد بلفور عام 1917 حتى قيام إسرائيل في مايو 1948، لم تكن إلا تمكيناً للمشروع الصهيوني حتى يُنشئ دولته، فالقرارات الدولية بتقسيم فلسطين كانت خطوة غير مرغوب فيها للحركة الصهيونية، لكنها ضرورية للحصول على صفة «الدولة» المعترف بها، وهو اعتراف يمكنهم من الاستيلاء على فلسطين بالكامل، أما الفلسطينيون، فكانوا على وعي بأن صدور القرار (181) القاضي بتقسيم فلسطين ما هو إلا خدعة لن تقود إلا لمزيدٍ من القتل والطرد وقضم الأراضي.

وتحت عنوان «إسرائيل بلا حدود» يقول المؤلف إن حرب 1948 خُطط لها ورُسمت كل تحركاتها من خلال الدول الاستعمارية، لإتاحة المجال للسيطرة على جزءٍ كبير من

أرض فلسطين، مع إبعاد مئات آلاف من الفلسطينيين وتهجيرهم واحتلال أراضيهم بالقوة، مضيفاً: «لو رُسمت حدود لدولة إسرائيلية، مهما كانت، وضمنتها الدول الكبرى، فلربما عاد السلام إلى المنطقة. أمّا الآن، فلدينا العكس، دولة منتصرة لا تحدها حدود، ودولة تصر على ألا تُوضع لها حدود. إنّ الشرق الأوسط مُقبل على اضطراب عميق تثيره إسرائيل قد يمتد على مدى عقود».

وفي خاتمة الكتاب، يتحدث المؤلف تحت عنوان «الانتقال للحاضر» عن أن القرارات الدولية لإعادة حقوق الفلسطينيين بموجب الأمم المتحدة، أهملت أو نُسيت تماماً، كما أن العنف الإسرائيلي استمر بتلك القوة، دون أن تكون هناك قرارات دولية عادلة، حتى وإن صدرت، تواجه بالرفض بسبب حق النقض «الفيتو». ويقول: «وعندما يُطلب من الفلسطينيين أن يتنازلوا، فإن ما يعنيه ذلك أن يُعطوا أكثر مما أعطوا، وقد فعلوا حتى هذا، ولكن ما دام الهدف السياسي الصهيوني الأصلي الذي لا يقبل التغيير لم يتحقق بكامله بعد، فإن «عملية السلام» ليست سوى خدعة لكسب الوقت، «كما كانت دائماً».

ويرى الكاتب أن الإنجاز الأكبر للحركة الصهيونية ودولة الاستيطان الإسرائيلية تمثل في حصولها على «حصان طروادة» المعروف بتفاهمات أوسلو، وهي تفاهمات منحتها الموافقة الرسمية على ما فرضته بالقوة في فلسطين.

وفي الخاتمة، يرى المؤلف أن حل هذا الصراع «يتطلب تفكيك الظلم، ليس بالعودة إلى العام 1967، بل إلى العام 1947، والتصالح مع الحقيقة بالعودة إلى أحداث العام 1917، فلم تكد الحركة الصهيونية، تضع أنظارها على فلسطين، حتى أصبح الوصول إلى نتيجةٍ غير هذه المأساة مستحيلاً، أي أصبح الإرهاب هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها إخضاع شعب راسخ الجذور، وتجريده من إنسانيته، وإخراجه من أرضه. ومثلما بدأ سوارز كتابه بمقولةٍ، فإنه يُنهيه بأخرى، وهي: «إنه لشعور زائف عند اليهود أن يدينوا النازية ويرضوا بالفاشية اليهودية».

وفي المجمل، إن أهمية الكتاب ليست فقط في أن الكثير من الوثائق التي يكشف عنها لم يُنشر من قبل، أو في أنه يتناول تاريخاً غير معروف بشكلٍ كامل، بل في أنه يتابع وقائع هذا التاريخ بالتفصيل. وهو يُقدم أول تحليلٍ شاملٍ ومُنظم للعُنف والإرهاب اللذين تم استخدامهما مِن قبل الحركة الصهيونية، ومن بعدها دولة إسرائيل، ضد الشعب الفلسطيني. ويمكّن هذا الكتاب من تفسير الكثير من المُعاناة التي يشهدها الفلسطينيون اليوم، مع ربطها بتلك الفترة التأسيسية التي تمت تغطيتها بالتفصيل في هذا الكتاب.

مراجعات قصيرة...

رنيم العزة

الإرث الفلسطيني المرئي والمسموع

نشأته وتشتته والحفاظ الرقمي عليه

دراسات أولية وتطلعات مستقبلية

المؤلف: بشار شموط

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020

200 صفحة

يهدف الكتاب إلى تسليط الضوء على أهمية الحفاظ على الإرث الثقافي الفلسطيني المرئي والمسموع ودعمه بالأسس العلمية، حيث كانت فلسطين خلال القرن التاسع عشر من أكثر المناطق التي تم تصويرها. تتوفر ما تقارب العشرين ألف صورة توثيقية لفلسطين قبيل الحرب العالمية الأولى في متحف «غرايفسفالد» في ألمانيا، وصور توثيقية أخرى بين أيدي الاحتلال، وغيرها، ويشدد على ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في عملية البحث والتوثيق.

يتكون الكتاب من سبعة فصول وخاتمة، بالإضافة إلى صور ومقدمتين، ويستعرض المبادرات والتوجهات التي أُقيمت بهدف فكرة الأرشفة المرئية والمسموعة، ويستعرض العقبات التي واجهتها، لا سيما مشكلة إنشائها كمبادرة عابرة للحدود، وتم تصنيف المبادرات المؤسساتية والفردية التي قام بها المثقفون والمصورون الفلسطينيون قديماً وحديثاً، ويوضح الدور الذي يقدمه المتحف الفلسطيني في يومنا هذا. ومن القضايا الأخرى التي يستعرضها الكتاب قضية تشتت الإرث الفلسطيني نتيجة للنكبة، ويؤكد أن الاحتلال هو أهم عائق أمام تجميع المواد.

يحتوي الكتاب على العديد من المعلومات الجميلة والمهمة عن الثقافة الفلسطينية وحياة الفلسطينيين قبل النكبة وطبيعة الحياة، ومنها مثلاً أن افتتاح أول استوديو للتصوير الفوتوغرافي في فلسطين كان عام 1885 على يد المصور الأرمني الفلسطيني غارابيد كريكوريان، ومثال آخر يتعلق بتشريد النكبة للموسيقيين مثل (رجب الأكحل) و(نمر ناصر) وغيرهما من الموسيقيين الفلسطينيين.

العرب والهند.. تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها

مجموعة من المؤلفين

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

2020

472 صفحة

يتضمن الكتاب ثلاثة عشر بحثاً تم تقديمها في مؤتمر عقده المركز العربي في مقره بالدوحة في أيار عام 2018، تحت عنوان «العرب والهند.. تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها»، توزعت الأبحاث في ثلاثة أقسام: القسم الأول: العرب والهند بين الماضي والحاضر. القسم الثاني: الحضور الهندي في غرب آسيا. القسم الثالث: البعد الاقتصادي للعلاقات العربية- الهندية. وتتدرج الأبحاث في الكتاب بتسلسل، ففي البداية، تقدم الأوراق البحثية الهند المتخيلة في ذهن العربي وتميزها في عدة مجالات، منها الطبيعة والعمران، ثم تنتقل إلى البعد التاريخي في العلاقات بين الهند والعرب ونشاط الحركة التجارية بينهما، وصولاً إلى عهد التكنولوجيا والعولمة، ويتضمن الكتاب تحليلاً للعلاقات السياسية والدبلوماسية بين الهند والعرب. وتقدم الأوراق توضيحاً لسياسة الهند الخارجية تجاه عدة قضايا، لا سيما القضية الفلسطينية، وتبحث في تحولات تلك السياسة منذ الحرب الباردة حتى اللحظة، وتشمل دراسة تحولات العلاقات الهندية الإسرائيلية، ومنها العلاقات الاقتصادية، وتأثيرها على القضية الفلسطينية.

تبحث الأوراق مواضيع متنوعة في تبادل العلاقات التجارية والأكاديمية، ومنها الترجمة والأبحاث، فقدمت إحدى الأوراق البحثية دراسة حول دور الترجمة في تعزيز العلاقات العربية الهندية.

لم تغفل أوراق الكتاب الحديث عن العمالة الهندية في منطقة الخليج العربي، وتوضيح أسباب هجرة العمال الهنود إلى الخليج العربي، وأثر أسعار النفط على تدفق العمال، والتحويلات المالية من الهند وإليها.

مراجعات

القدس.. التاريخ الحقيقي.. من أقدم العصور إلى الاحتلال الفارسي

المؤلف: أحمد الدبش

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020

256 صفحة

يتضمن الكتاب فكرة عامة مفادها كتابة التاريخ الحقيقي للقدس دون الوقوع في إشكالية البحوث التي وقعت في فخ إلصاق تاريخ اليهود في القدس بناء على الآثار والحفريات، والكتابات القديمة، ويهدف إلى البحث الحقيقي عن التاريخ في الحفريات الأثرية، والكتابات التوراتية، والبحث بين المعلومات «الأركيولوجية» الحديثة.

يتكون الكتاب من أربعة عشر فصلاً، بدأ فيها بتوضيح جغرافية المدينة وتميز موقعها، ثم انتقل لتبيان التضليل الحاصل في إسناد معلومات ودلالات خاطئة للآثار والحفريات في المدينة لإسناد الرواية التوراتية، ويستند الكاتب للمعلومات والحقائق، ليثبت أنه تم تغيير الحقائق التاريخية بهدف إثبات وجود بني إسرائيل في القدس.

يكشف الكتاب بشكل متسلسل ولغة علمية متقنة، ودراسة عميقة مفصلة، بين الكتابات القديمة عن التاريخ القديم للقدس وبدايات الحياة والعمل فيها، وجغرافية المدينة وجمال تضاريسها بجبالها ووديانها، ويكشف أيضاً عن العصور البرونزية التي قام الكاتب بتقسيمها إلى أكثر من حقبة (عصر برونزي مبكر، وعصر برونزي متوسط، وعصر برونزي متأخر). وينفي بشكل قاطع، وبالاستناد لعلم الآثار والحفريات، وجود أية دلائل لمملكة داوود وسليمان في القدس، ويستمر الكتاب في سطوره على هذا النهج الذي يسعى فيه لإثبات حقائق تاريخية راسخة.

يؤكد الكاتب في بداية كتابه أهمية الكتابة عن القدس، وضرورة البحث عن النصوص الحقيقية، وذلك سعياً للحفاظ على تاريخ المدينة من التحريف والتضليل، إذ تتعرض القدس لاستعمار بطرق شتى تشمل الثقافة والتاريخ، وتغيير الحقائق عن المدينة.

الاعتقال الإداري في فلسطين كجزء من المنظومة الاستعمارية

الجهاز القضائي في خدمة الأمن العام

المؤلف: عبد الرازق فراج

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020

92 صفحة

يسلط الكتاب الضوء على مسألة الاعتقال الإداري للفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال، ويسترجع تاريخ الاعتقال الإداري ليوضح أنه يستند إلى قانون الطوارئ البريطاني عام 1945، وهو قانون شمل في وقتها المواطنين الفلسطينيين، وأيضاً المستعمِرين الصهاينة وعدداً من قادتهم، ويوضح كيف استخدم القادة المستعمِرون الاعتقال الإداري كأداة للقمع والتعذيب بصورة عامة.

يتكون الكتاب من خمسة فصول وملحق، يشرح خلالها العديد من القضايا والجوانب المتعلقة بالاعتقال الإداري، بدءاً من خلفيته التاريخية إلى تأثيره على المجتمع الفلسطيني، وبعض الجوانب القانونية، وكيفية مواجهة الفلسطيني لتلك الأداة، من الإضراب عن الطعام ومقاطعة المحاكم وغيرها.

ويطرح الكتاب مشكلة الاعتقال الإداري بطريقة توعوية وضمن نسق متناسب لقراءته من فئات المجتمع كافة، بهدف فهم ماهية هذه الأداة القمعية من جوانبها المختلفة، ويحتوي نموذج اعتقال إداري يمكن للقارئ الاطلاع عليه.

مراجعات

Black wave
Kim Ghattas
Henry Holt and Co.
2020

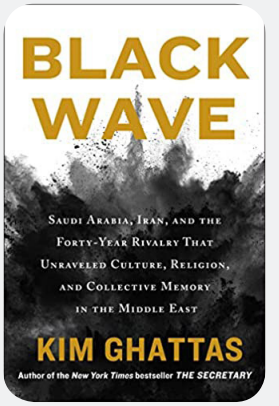

الموجة السوداء

المؤلف: كيم غطاس

الناشر: هنري هولت وشركاه، 2020

400 صفحة

تقدم كيم غطاس اللبنانية الأصل في كتابها ثلاثة أحداث مهمة في الشرق الأوسط عام 1979، وترصد تأثير تلك الأحداث على الشرق الأوسط حتى يومنا هذا. شهد عام 1979 الثورة الإسلامية في إيران، وتمت الإطاحة بالشاه لصالح الخميني، وشهد نفس العام حصار مكة من قبل مسلحين، كما شهد التدخل السوفييتي في أفغانستان، أو ما أطلق عليه اسم الحرب السوفييتية في أفغانستان. توضح غطاس أثر هذه الأحداث والتنافس الناجم بين السعودية وإيران في المنطقة، وعلى الرغم من أن الكاتبة ترصد أربعين عاماً من الصراع بعد تلك الأحداث في الشرق الأوسط، إلا أن الكتاب يحصر الأسباب فيما يدورٍ بين لاعبين اثنين بشكل مباشر، وتتوسع الكاتبة في تفصيلها للأحداث حصراً على هذين اللاعبين: السعودية وإيران. لذلك، يمكن اعتبار الكتاب مثيراً للاهتمام نظراً لكثرة التفاصيل التي يحتويها، ومحاولة الكاتبة ربط العديد من الأحداث بعضها مع بعض في سياق متناسق موحد من وجهة نظر الكاتبة، ما أدى إلى تضييق الفكرة العامة من الكتاب في تلك التفاصيل.

يتوقف الكتاب عن العديد من المحطات التي كان لها دور في التحول في منطقة الشرق الأوسط، وتبدأ منذ نهاية الحكم العثماني وبداية الانتداب البريطاني وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وصولاً للمحطات الثلاث الرئيسية في الكتاب عام 1979. وينتهي الكتاب بالمسألة السورية، ويركز على ظهور داعش وما يترتب على ذلك من تحول في المنطقة.

Israel’s Policy of clean Break:
securing the Rim
Mohammad Abdur Razzak

سياسة إسرائيل للاستراحة النظيفة: تأمين محيط الدولة (الحواف)

المؤلف والناشر: محمد عبد الرزاق 2020

112 صفحة

يقدم الكتاب دراسة شاملة عن إستراتيجية قدمتها مؤسسة للبحوث السياسية الإسرائيلية عام 1996 عرفت باسم «إستراتيجية الاستراحة النظيفة»، وكانت تهدف إلى اتباع خطوات من أجل الوصول إلى مرحلة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من عدم مقدرة إسرائيل على تحقيق ما جاء في الإستراتيجية بحذافيره، كونها قد خاضت حرباً مع حزب الله عام 2006، وحرباً مع حماس عام 2014، إلا أنها تمكنت من تنفيذ العديد من الأهداف المحددة في نص الإستراتيجية.

تحتوي الإستراتيجية على أربعة وثلاثين هدفاً، طرحها باحثون من أجل تحقيق الأمن، أوضح الكاتب في فصول الكتاب بعض الأهداف، لا سيما فيما يتعلق بإيران والعراق وسوريا، حيث احتوت الإستراتيجية على خطة لاحتواء سوريا وتقويض نظام صدام حسين، كونهما عائقين أمام الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وأمام دمج إسرائيل في الشرق الأوسط، وشملت الإستراتيجية إقامة علاقات تطبيع مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وخطوات من أجل وقف الدعم المالي الأميركي لفلسطين، والعمل على زيادة الدعم الأميركي حكومة وشعباً تجاه إسرائيل، ومبادلة السلام بالاعتراف بدولة إسرائيل في العالم العربي.

يشرح الكاتب طبيعة العلاقات الدولية في الشرق الأوسط بين الدول العربية مع إيران من جهة، وعلاقتها مع إسرائيل وأميركا من جهة أخرى، بالإضافة إلى تحولات العلاقات العربية نتيجة الحرب في العراق، ويحاول إسقاطها على بنود الإستراتيجية.

مراجعات

The Other Side of the Wall

A Palestinian Christian Narrative of Lament and Hope

Munther Isaac

Intervarsity Press, 2020

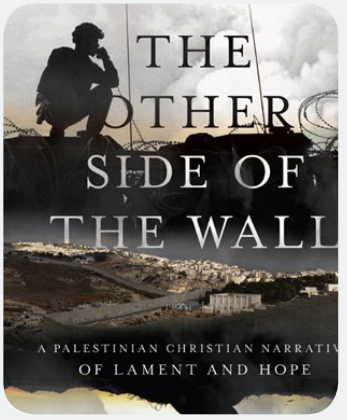

الجانب الآخر من الجدار

السرد الفلسطيني المسيحي عن الأمل والرثاء

المؤلف: منذر إسحق

الناشر: إنترفيرسيري برس، 2020

256 صفحة

يقدم الكاتب من خلال الكتاب ما يشبه رسالة محبة من فلسطين، وأيضاً توضيحاً للعالم عن الحياة الحقيقية للفلسطينيين من المسيحيين والمسلمين، فالأرض مقسومة بين سكانها، هناك حواجز تفصل بين السكان وأماكن عبادتهم، الجدار يحيط بالمدن، لا سيما وبشكل خاص مدينة مهد المسيح عليه السلام، بيت لحم، ويعزلها عن محيطها، على الرغم من أن بيت لحم تعتبر مدينة استثنائية، كونها مهد المسيح، إلا أنها لم تسلم من كل الممارسات العنصرية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي.

يبدأ الكتاب باستعراض تاريخ المنطقة وتاريخ تواجد الفلسطينيين المسيحيين، ثم ينتقل ليسرد كيف توزع السكان الفلسطينيون ما بين داخل الجدار وخارجه؛ وهي لمحات تاريخية كافية لتوضيح ما تعرضت له أرض فلسطين من استعمار قديم وحديث. يقول المؤلف إن حقيقة أن سكان هذه الأرض لم يحكموا أنفسهم قط هو عنصر حاسم في تشكيل الهوية الفلسطينية، وخلال العشرة فصول يسرد الباحث التداخل بين حياته الخاصة وتاريخ المنطقة.

يمكن اعتبار الكتاب مزيجاً من السرد والتاريخ في تداخل مع اعتبارات لها علاقة بحقوق الإنسان، ويمكن تلمس «لطف» الكاتب الذي هو «رجل دين» ورقة كلماته، حتى في وصف صعوبة الحياة والعبادة، وفي وصف الجدار ومعيقات الاحتلال جميعها، وكلها تصب في وعاء التسامح والمحبة، فطبيعة دور الكاتب في المجتمع انعكست على الكتاب، فلا يحتوي الكتاب مصطلحات سياسية، بل غلب عليه طابع السرد الواقعي مع لمسة حب فيها أمل للمستقبل.

Walking for Palestine

John Salisbury

Publisher John Salisbury, 2020

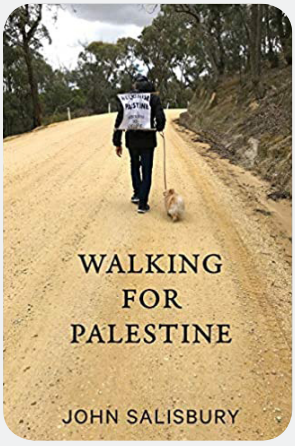

السير من أجل فلسطين

المؤلف: جون ساليسزبيري

الناشر: جون ساليسزبيري، 2020

208 صفحات

يُصنّف كتاب «السير من أجل فلسطين» ضمن أدب الرحلة، ولكن جون ساليسزبيري الأسترالي الأصل، جعل من الكتاب خليطاً من أدب الرحلة والسيرة الذاتية والتاريخ، لأن فلسطين استثناء، ولا يمكن أن تخلو الرحلة من توضيح التاريخ للقارئ لفهم طبيعة الواقع. استمرت رحلة ساليسزبيري أربع سنوات في ربوع فلسطين.

يستعرض في الكتاب بشكل بسيط وسلس ودون تعقيد القضية الفلسطينية، وما يتعلق بها من خلفية تاريخية للاستعمار وارتباط وجود إسرائيل في الشرق الأوسط ببعض الاعتقادات الدينية، ويوضح الكاتب أن المسيحيين الإنجيليين الذين يشكلون ملايين الأميركيين يعتقدون أن «وجود دولة اسرائيل» له علاقة بالظهور الثاني للمسيح على أرض إسرائيل، لذلك، فإن مسألة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني -كما وضح الكاتب- ترتبط بشكل أو بآخر بالدين، وليس السياسة فقط. ولكن في نفس الوقت يسترجع الكاتب السلوك الاستعماري للدول الاستعمارية، ويقارن بين احتلال أسلافه لأستراليا واحتلال اليهود لفلسطين، واعتبر أن الفلسطينيين لهم الحق في الدفاع عن أنفسهم، لأن السلوك الطبيعي للأمم التي يتم الاستيلاء على أراضيها هو الدفاع عنها، ووضح الاستثناء في الحالة الفلسطينية نظراً لارتباطات دينية.

استخدم الكاتب الكتاب ومسيرته على الأقدام بهدف لفت أنظار المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان للانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، واعتبرها فرصة لتوضيح أهمية الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ووضع صورته حاملاً لافتة مكتوباً عليها «الاعتراف بفلسطين» كغلاف للكتاب.

وثائق

The Abraham Accords Declaration:

We, the undersigned, recognize the importance of maintaining and strengthening peace in the Middle East and around the world based on mutual understanding and coexistence, as well as respect for human dignity and freedom, including religious freedom.

We encourage efforts to promote interfaith and intercultural dialogue to advance a culture of peace among the three Abrahamic religions and all humanity.

We believe that the best way to address challenges is through cooperation and dialogue and that developing friendly relations among States advances the interests of lasting peace in the Middle East and around the world.

We seek tolerance and respect for every person in order to make this world a place where all can enjoy a life of dignity and hope, no matter their race, faith or ethnicity.

We support science, art, medicine, and commerce to inspire humankind, maximize human potential and bring nations closer together.

We seek to end radicalization and conflict to provide all children a better future.

We pursue a vision of peace, security, and prosperity in the Middle East and around the world.

In this spirit, we warmly welcome and are encouraged by the progress already made in establishing diplomatic relations between Israel and its neighbors in the region under the principles of the Abraham Accords. We are encouraged by the ongoing efforts to consolidate and expand such friendly relations based on shared interests and a shared commitment to a better future.

Signed:

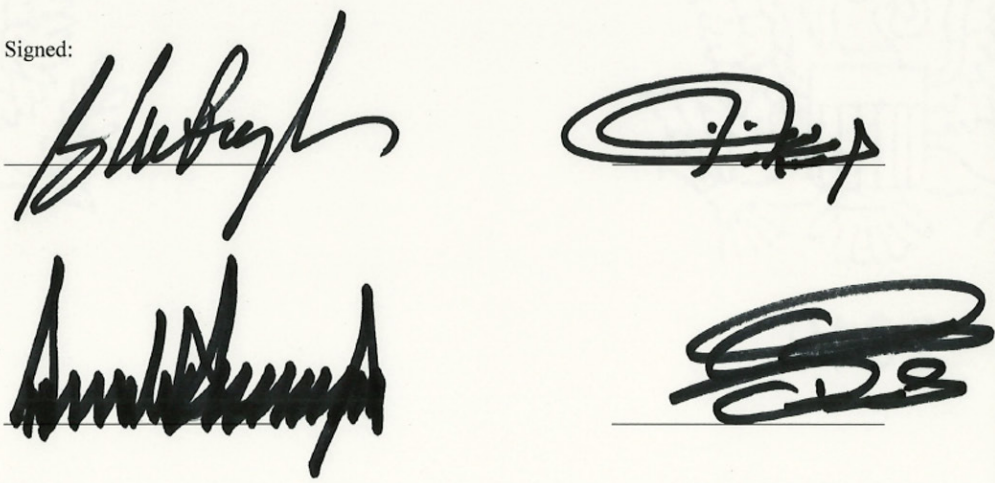

نص إعلان اتفاقات أبراهام

"والتي وقعها كل من الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بينيامين نتنياهو ووزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد ووزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني في البيت الأبيض يوم 13 آب (اغسطس) 2020 ".

نحن، الموقعون أدناه، ندرك أهمية الحفاظ على السلام وتعزيزه في الشرق الأوسط وحول العالم على أساس التفاهم المتبادل والعيش المشترك، واحترام كرامة الإنسان وحريته، بما في ذلك الحرية الدينية.

نشجع الجهود المبذولة لتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات لتشجيع ثقافة السلام بين الديانات الإبراهيمية الثلاثة والبشرية جمعاء.

نعتقد بأن أفضل طريق لمواجهة التحديات يمر عبر التعاون والحوار، وأن تطوير العلاقات الودية بين الدول يدعم مصالح السلام الدائم في الشرق الأوسط وحول العالم.

نسعى إلى التسامح والاحترام لكل إنسان من أجل جعل هذا العالم مكاناً يمكن للجميع الاستمتاع فيه بحياة الكرامة والأمل، بغض النظر عن عرقه أو معتقده.

ندعم العلم والفن والطب والتجارة لإلهام البشرية وتعظيم الإمكانات البشرية وتقريب الأمم من بعضها البعض.

نسعى لإنهاء التطرف والصراع لتوفير مستقبل أفضل لكل الأطفال.
نسعى لتحقيق رؤية تتضمن السلام والأمن والازدهار في الشرق الأوسط وحول العالم.

وبهذه الروح، نرحب ترحيباً حاراً بالتقدم الذي تحقق في إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وجيرانها في المنطقة بموجب مبادئ تفاهمات إبراهيم. ونثمن الجهود الجارية لتوطيد وتوسيع هذه العلاقات الودية القائمة على المصالح المشتركة والالتزام المشترك بمستقبل أفضل.

شؤون فلسطينية قبل 48 عاماً

كانون أول (ديسمبر) 1972